جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية و الإعلام

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تأثير العلاقات المدنية العسكرية في موريتانيا على الديمقراطية، الاستقرار السياسي و التنمية الاقتصادية منذ 1978

إعداد الطالب:

حمزة بوبصلة

إشراف الأستاذ:

مولود مسلم

لجنة المناقشة

د. مسعود شنان .....رئيسا

أ. مولود مسلم .....مشرفا و مقررا

د. محمد مجدان ..... عضوا و مناقشا

د. صالح غرس .....عضوا و مناقشا

السنة الجامعية: 2015- 2016

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية و الإعلام

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تأثير العلاقات المدنية العسكرية في موريتانيا على الديمقراطية، الاستقرار السياسي و التنمية الاقتصادية منذ 1978

إعداد الطالب:

حمزة بوبصلة

إشراف الأستاذ:

مولود مسلم

السنة الجامعية: 2015- 2016

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على رسول الله صلى الله عليه و سلم عليه أفضل الصلاة و السلام.

الحمد لله الذي سهل لنا سبيل العلم و وفقنا إليه و أنعم علينا بنعمه الكثيرة.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور مسلم مولود على كل ما قدمه لي من توجيهات و نصائح لإنجاز بحثي هذا و دعمه لي من بداية بحثي إلى نهايته.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة بداية برئيس اللجنة الدكتور شنان مسعود و عضويها الدكتور مجدان محمد و الدكتور صالح غرس على الوقت الذي منحوه لقراءة المذكرة.

كما أشكر أساتذة التخصص "دراسات إفريقية" الذين لم يبخلوا في تقديم التوجيهات و المساعدة العلمية طوال المشوار الدراسي 2012/2011.

كما أشكر صديقي سرحان نايلي على الدعم المعنوي و المادي طوال هذه المسيرة.

إهداء

إلى من أرشداني إلى طريق العلم و الإيمان والديَ الكريمين أمدَ الله في عمرهما و متّعهما بأسماعهما و أبصارهما و قوتهما ما أحياهما و جعل ما قدّما لي في ميزان حسناتهما و جعلني عملاً صالحًا ينالان به رضوان الجنة.

أهدي هذا العمل إلى إخوتي و أخواتي نوال، ربيعة، خديجة و عائلتهن الصغيرة، و عمر، محمد و سامية و أخصَ بالذكر أمينة و صديقي العزيز سرحان نايلي على مساعدتهما لي.

كما أهديه إلى كل طالب علم.

و شكرًا للجميع.

مقدمة

مقدمة

يعتبر موضوع العلاقات المدنية –العسكرية موضوعًا في غاية التعقيد و التشابك، و هذا يعود بالأساس لطبيعة الأطراف الفاعلة في هذه العلاقات و كذا عديد المتغيرات و طبيعتها التي ترتبط بهذا الموضوع.

و يشهد هذا الموضوع أهمية قصوى في أجندة دراسات و تفكير كبار المفكرين و الساسة أمثال "صامويل هنتغتون" و غيرهم، و هذا لما له من ارتباط بنواحي الحياة المختلفة، فهذا الموضوع لا يقتصر على الحياة السياسية بل يتعداها لينتقل بآثاره و ارتداداته إلى الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

فلقد عرفت عديد الدول في العالم و في مختلف القارات هذه المسألة (العلاقات المدنية –العسكرية)، فمن اسبانيا، اليونان و البرتغال في أوروبا إلى الفلبين و باكستان في آسيا إلى الأرجنتين و أغلب دول أمريكا اللاتينية إلى إفريقيا، لكن أغلب هذه الدول المذكورة ما عدا دول إفريقيا استطاعت أن تصل إلى حلول بواسطة قوانين و استراتيجيات وضعتها تلك الدول، إلا أن العكس نجده عند الدول الإفريقية فالقليل منها من استطاع إزاحة العسكر من السلطة بعد أن كان فيها، مثل السنغال التي نجحت إلى حد ما و لفترة معينة في فرض سيطرة موضوعية للمدنيين على العسكريين.

على العموم فإنَ موضوع العلاقات المدنية –العسكرية في إفريقيا يختلف عنه في الدول الأخرى، و هذا لعله يرجع إلى الظروف و البيئة الموجودة في إفريقيا المختلفة عن ما يوجد في الدول الأخرى التي فرضتها عوامل مختلفة أيضًا، إذ يعتبر عامل الاستعمار و ما خلفه من إرث ساهم في تجدر و تعقيد العلاقات بين المدنيين كسلطة مدنية و مواطنين من جهة و العسكريين و جميع القوات المسلحة من جهة أخرى، و يعد هذا العامل سبب طول معاناة القارة الإفريقية من هذا النوع من القضايا.

و تعد موريتانيا في إفريقيا نموذجًا في هذا الشأن لما عرفته و مازالت تعرفه من فترة إلى أخرى من علاقات غير نظامية بين المدنيين و العسكريين، إذ تمثلت أولى نتائج هذا النوع من العلاقات في الانقلابات العسكرية المتكررة التي شهدها هذا البلد منذ 1978، و مقابل هذا فإن موضوع الديمقراطية أو بالأحرى "الدمقرطة" لم تستطع الرسوخ، و هذا ما كان له آثاره على جوانب عديدة من الحياة في موريتانيا، و من دون شك و أكثرها تأثيرًا موضوع التنمية الاقتصادية و كذا الاستقرار السياسي ، حيث ما يميز الطبقة السياسية الموريتانية الضعف و الانقسام أمام مؤسسة عسكرية لها تقاليدها و خبرتها في التدخل في السياسة و الانقلابات العسكرية.

الإطار المنهجي، النظري و المفهومي للدراسة.

أولاً: الإطار المنهجي:

1- المشكلة البحثية:

ستتمحور مشكلة الدراسة في:

إلى أي مدى تأثر مسألة العلاقات المدنية – العسكرية على التنمية الاقتصادية، الديمقراطية و الاستقرار السياسي في موريتانيا منذ ؟

و تنقسم هذه المشكلة بدورها إلى تساؤلات فرعية هي:

1- ما هي العوامل التي أدت إلى تدخل الجيش في الحياة السياسية و الاقتصادية في موريتانيا ؟

2- ما هي الظروف التي جعلت من تدخل الجيش أمرًا واقعًا ؟

3- ما هي انعكاسات ذلك على البلد ؟

2- مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني:

ستتناول الدراسة موريتانيا كعينة من إفريقيا في محاولة لفهم العلاقات المدنية –العسكرية في هذا البلد الذي أضحى نموذجا لعدم الاستقرار بفعل العلاقة غير النظامية بين المدنيين و العسكريين، و لعل دراسة موريتانيا سيكون بأي حال موفقًا نظرًا لموقعها ضمن منطقة غرب إفريقيا من جهة و كذا انتمائها لمنطقة الساحل الإفريقي، يعني هذا وقوعها ضمن منطقة غير مستقرة من جميع النواحي أمنيا، سياسيا، اقتصاديا و اجتماعيا.

ب- المجال الزماني:

بالنسبة للفترة الزمنية التي ستتناولها الدراسة فهي نهاية السبعينيات و بالضبط منذ أول انقلاب عرفته البلاد في 1978 على نظام الرئيس المختار ولد دادا، و تمثل هذه الفترة بداية لمرحلة سيطرة العسكر الفعلية على الحياة السياسية و اضطراب العلاقات المدنية – العسكرية.

ج- المجال الموضوعي:

إن الموضوع الذي ستتناوله الدراسة هو" العلاقات المدنية- العسكرية" و تأثيره على التنمية الاقتصادية، الديمقراطية و الاستقرار السياسي في موريتانيا، و تتجلى أهمية هذا الموضوع في طبيعته و تأثيراته، إذ يعتبر تدخل الجيش في الحياة السياسية ظاهرة منتشرة درسها خبراء العلوم السياسية باستفاضة ، كما تمثل تحد كبير لإرساء سيرورة الأنظمة السياسية الديمقراطية.

الأدبيات و الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات المتوفرة حول هذا الموضوع، سيتم إلقاء الضوء على أهم ما تم التطرق إليه من خلالها و إبراز الاختلاف بينها و بين ما سيتم إبرازه في هذه الدراسة.

1– دراسة ل: **Samuel Huntington** في كتاب: **Le Role de l'armée en démocratie**

بعنوان **Redéfinir les rapports entre civils et militaires** و التي تطرق من خلالها إلى

طبيعة العلاقة بين العسكريين و المدنيين في العالم و إبراز أهم المراحل التي مرت بها هذه المسألة منذ الحرب الباردة حتى بروز النظام الدولي الجديد.

و لقد أبرز أيضا من خلال دراسته الطرق التي من خلالها تم معالجة مسألة العلاقات المدنية- العسكرية في العالم و كيف أن بعض الدول استطاعت الوصول إلى ذلك.

2- دراسة ل: **Neldjingaye Kameldy** بعنوان: الانقلاب العسكري في موريتانيا و تأثيراته على

الحكم **Le putsch militaire en Mauritanie et ses retombées sur la gouvernance démocratique -une analyse-**

الديمقراطي –تحليل- الصادرة بعام 2008: تطرق الكاتب من خلالها إلى تأثيرات الانقلابات العسكرية في موريتانيا و خاصة انقلاب أوت 2008 على المسار الديمقراطي و بداية عملية الدمقرطة و إفشال مرحلة الحكم المدني و عهدة الرئيس المنتخب ديمقراطيا "ولد الشيخ عبد اللاهي"، لكن هذه الدراسة لم تتطرق إلى تأثيرات الانقلابات العسكرية على الحياة الاقتصادية و عملية التنمية الاقتصادية.

3- دراسة ل: **صافيناز محمد** بعنوان: **الانقلابات العسكرية و أزمة الديمقراطية في موريتانيا** الصادرة ب: **"التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2008/2007**: تطرق الكاتب إلى أزمة الديمقراطية التي تعاني منها موريتانيا في ظل الانقلابات العسكرية التي شهدتها منذ 1978 و حتى 2008 و كيف أثرت على مسار

الديمقراطية، لكن لم يتطرق و لطبيعة دراسته إلى الفساد و كذا العوامل التي تجعل من العسكريين يتدخلون في السياسة.

4- دراسة ل: **محمود صالح الكروي** بعنوان: **ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا: الصراع على السلطة** الصادرة بعام 2010: مطرق من خلالها "إلى كرونولوجيا و تاريخ الانقلابات منذ 1978 إلى غاية 2008 مبرزا عوامل و أسباب الانقلابات و الظروف التي صاحبتها، لكن لم يتطرق إلى تأثيرها على الديمقراطية و مسار الدمقرطة.

5- دراسة ل: **هيفاء أحمد محمد** بعنوان: **موريتانيا بين الانقلاب العسكري و الحكم المدني** الصادرة بعام 2009: تطرقت الكاتبة إلى المراحل التي مرت بها موريتانيا بين فترات الحكم المدني و العسكري، لكن لم تتطرق إلى تأثيرات ذلك على الاستقرار السياسي، الديمقراطية و التنمية الاقتصادية.

6-دراسة ل: **Mathurin. C. Houngnikpo** بعنوان: الجيوش الإفريقية: الحلقة الغائبة في التحول

Armées africaines : Chainon manquant des transitions démocratiques

الديمقراطي الصادرة بعام 2011: تطرق من خلالها إلى مسألة أزمة غياب الديمقراطية في ظل غياب جيش محترف في الدول الإفريقية بسبب عدم نظامية العلاقات المدنية- العسكرية.

3- الأهمية العلمية و العملية:

إن دراسة موضوع العلاقات المدنية – العسكرية في موريتانيا و تأثيرها على التنمية الاقتصادية، الديمقراطية و الاستقرار السياسي يمثل محاولة لفهم طبيعة الأطراف المعنية في هذا البلد و كذا محاولة لتفسير تأثير هذه المسألة على مختلف نواحي الحياة في موريتانيا.

و تكمن أهمية الدراسة في موضوعها المتناول أي العلاقات المدنية- العسكرية لما نال من أهمية من طرف الخبراء و المفكرين و مراكز الدراسات سواءً في أوروبا أو في أمريكا اللاتينية أو في إفريقيا، حيث يمثل هذا الموضوع عماد استقرار أي دولة، لما له من أهمية في طبيعته أو أطرافه.

و تزداد أهمية هذا الموضوع لما له من تأثير على قضايا رئيسية في حياة و استمرار و قوة كل دولة ألا و هي: التنمية الاقتصادية، الديمقراطية و الاستقرار السياسي، و يتبين من خلالها أنها تمثل سلسلة متتابعة كل حلقة تأثر و تتأثر بالأخرى.

4- مبررات اختيار الموضوع:

إن الاهتمام بهذا الموضوع يرتكز على عدة حوافز تتمحور كلها حول الطبيعة الحيوية لهذه المسألة في مجال العلوم السياسية باعتبارها تشكل أحد الأعمدة الرئيسية لكل دولة، و يمكن تحديد مبررات اختيار هذا الموضوع في:

- إن قلة الدراسات حول واقع موريتانيا عامة و ظاهرة الانقلابات العسكرية والعلاقات المدنية- العسكرية و مدى تأثيرها على المتغيرات الثلاث المذكورة آنفا، حفز على اختيار مثل هذا الموضوع.

- وأمام هذا، و رغبة منّا في الإسهام في دراسة مثل هذا الموضوع، حتّى يكون كمرجع أكاديمي يُستفاد منه الطلاب و الباحثين في هذا المجال.

5- الفروض العلمية:

تتمثل فرضيات الدراسة في:

- هناك ارتباط بين الوضع الاقتصادي و السياسي و تدخل الجيش.

- كلما كانت العلاقات المدنية – العسكرية غير نظامية كانت قضايا التنمية الاقتصادية، الديمقراطية و الاستقرار السياسي في بلد ما غير مستقرة.

6- المناهج و أدوات جمع البيانات:

أ- بالنسبة للمناهج:

إن دراسة موضوع تأثير العلاقات المدنية – العسكرية على التنمية الاقتصادية، الديمقراطية و الاستقرار السياسي في موريتانيا سيفرض عدم الاكتفاء بمنهج واحد و ذلك لوجود عدة مؤشرات و متغيرات، و من المناهج التي سيتم توظيفها في ضوء هذا الموضوع هي:

- مركب التفاعل السياسي "إطار عمل التفاعلات السياسية":

يعد هذا الإطار مركبا يشمل مظلة واسعة و يسمى هذا المنهج ب "منظار التفاعل السياسي".

إن إطار العمل هذا يفترض أن علاقة الدولة – المجتمع تعد مركزية لفهم ديناميكيات الحياة السياسية في إفريقيا اليوم، فالأفراد و الحكومات مقيدة بعوامل متنوعة (ديمغرافية، تكنولوجية، إيديولوجية، تاريخية و اجتماعية....).

و في ضوء هذا سيتم استخدام هذا المركب باعتباره المنظار الشامل لدراسة موضوع العلاقات المدنية- العسكرية في موريتانيا، حيث يتم دراسة هذا الأخير من عدة نواحي اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا و تاريخيا و لهذا فهو يعد ملائما لموضوع كهذا، حيث يركز اقتراب أو مركب التفاعل السياسي على تعريف العوامل المتعددة المؤثرة مثلا في هذا الموضوع – العلاقات المدنية العسكرية – و التي ترسم مختلف ديناميكاتها عبر الزمن.[1]

- المنهج التاريخي:

يستخدم المنهج التاريخي للحصول على أنواع المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة و تحليل بعض المشاكل الإنسانية و العمليات الاجتماعية الحاضرة، و ذلك لأنّه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع لماضيه، فالحياة المعاصرة قائمة على الحياة السابقة و هي امتداد لها، فالباحث لا بدّ له أحيانا من الرجوع إلى الماضي الممتد و دراسة الحوادث و الوقائع السابقة من أجل تحليل حقائق المشكلات الإنسانية و القوى الاجتماعية التي تشكل الحاضر.[2]

و يهدف المنهج التاريخي الذي يتم توظيفه في الدراسة إلى محاولة تفسير و تحليل الظواهر الماضية التي ظهرت في ظروف معينة لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة في الحاضر تمتد جذورها إلى الماضي، و التطورات التي لحقتها و العوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات، لكن ما تهدف إليه الدراسة هو إبراز مدى تأثير الانقلابات العسكرية و تدخل الجيش في موريتانيا على مسار الديمقراطية، الاستقرار السياسي و التنمية الاقتصادية. [3]

ب- أدوات جمع البيانات:

أما بخصوص أدوات جمع البيانات فتعتمد الدراسة على الكتب، المجلات، الجرائد و المقالات المنشورة في المجلات المتخصصة و المنشورة في الانترنت.

---

[1]) من محاضرات الدكتور محمد شلبي، (الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام،2012/2011).

[2] عمار بوحوش و محمد محمود الذنيبات، ***مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث العلمية***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، ص. 103.

[3] محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الأدوات***، (الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام،2002)، ص ص.56- 59.

ثانيًا: الإطار المفهومي و النظري للدراسة:

1- تحديد المفاهيم:

يعد أسلوب ضبط المصطلحات و المفاهيم من أهم الركائز في البحوث و الدراسات الأكاديمية، حيث يتم تحديد المفاهيم من طرف الباحثين و الأكاديميين ثم ضبط دلالاتها و ذلك نزولا عند متطلبات المنهج العلمي و مقتضيات البحث الأكاديمي من جهة، و تيسيرا لفهم و استيعاب الدراسة و كذا تأطيرًا لمعانيها من جهة أخرى.

و يتم في هذا الموضوع التطرق للمفاهيم التالية:

- مفهوم العلاقات المدنية- العسكرية:

تعرف العلاقات المدنية – العسكرية بأنها العلاقة بين المجتمع ككل أي الشعب و الدولة بطبيعتها المدنية من جهة و بين مؤسستها العسكرية من جهة أخرى.[4]

فهي العلاقة التفاعلية بين الطرفين أي المدنيين في هرم الدولة أي السلطات التنفيذية، التشريعية و القضائية من جهة و المؤسسة العسكرية من جهة أخرى.

و قد تتمحور حالة هذه العلاقات بين الاعتماد المتبادل بين الأطراف إلى حالة الصراع، و لعل من أهم أوجه الصراع بين الطرفين هو محاولة العسكريون ممارسة تأثير أكبر على كل مظاهر الحياة السياسية و الاجتماعية في المجتمع.[5]

هذا ما أطلق عليها الدكتور "فؤاد الأغا" في كتابه "علم الاجتماع العسكري" ب: الاختلافات المدنية – العسكرية، حيث تعتبر القوات المسلحة مسؤولة عن تحول مخصصات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلى أغراض الدفاع و الأمن.[6]

و تذهب أغلب الكتابات إلى اعتبار أن النظام هو الذي يدير المؤسسة العسكرية باعتباره جزءً من الدولة و ليس العكس، و لكن تطرح العديد من الإشكاليات حول كيفية هذه الإدارة و الحفاظ في ذات الوقت على كون المؤسسة العسكرية كمؤسسة داخل الدولة لها استقلاليتها في بعض القضايا.

---

(1) حمدي عبد الرحمن حسن، ***دراسات في النظم السياسية الإفريقية***، (القاهرة: مارس 2001)، ص.106.
(2) فؤاد الآغا، **علم الاجتماع العسكري**، (الأردن: عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2008، ط. 1)، ص. 18.
(3) **مرجع نفسه**، ص ص. 5556

و بالنسبة إلى حدة و طبيعة هذه العلاقات فهناك عدة عوامل تؤدي إلى تفاوت درجاتها و بالتالي فهي تنتج أشكال و أنماط مختلفة من هذه العلاقات.

- مفهوم العسكرتاريا:

يقصد به تلك الطبقة من الضباط و القادة العسكريون الذين استولوا على الحكم في بلدانهم عن طريق الانقلابات العسكرية و انشغلوا بالقضايا السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، و تغاضوا عن قضيتهم الأساسية ألا و هي الدفاع عن الوطن.[7]

- مفهوم الفساد:

إجمالا يعني:

"ممارسة النفوذ العام من أجل كسب خاص، و هو يعتبر نتيجة حتمية لأنواع معينة من الترتيبات السياسية و الإدارية ".

و حسب "روبرت كليتغارد" Robert klitgaard فإن الفساد:

"ينبثق عن ترتيبات يوجد فيها احتكار للقوة و قدر كبير من الحرية في كيفية استخدام تلك القوة، و انعدام المحاسبة بشأن استخدامها" .[8]

أما أبسط تعريف له فهو: سوء استعمال الوظيفة العمومية لأغراض أو لفائدة شخصية.[9]

و هناك نوعان للفساد:

1- <u>الفساد الكبير:</u>

يتمثل في احتكار القرارات الشرعية و السياسية لأغراض شخصية، حيث أن كبار المسؤولين السياسيين و بصفتهم ممثلي الشعب ينبغي لهم تسخير الموارد المتاحة لخدمة الشعب لكن في حالة الفساد يتم تسخير كل تلك الموارد لأغراضهم الشخصية الضيقة.

هذا النمط بدوره ينقسم إلى:

([4]) **مرجع نفسه**، ص ص. 201202.

([5]) فيل ويليامز، "الجريمة المتخطية للحدود الوطنية و الفساد"، في برايان وايت، ريتشارد ليتل و مايكل سميث (محرر)، ***قضايا في السياسة العالمية***، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.317.[8]

[9] ***Mauritanie : Etude sur la lutte contre la corruption***, Rapport N°.mau, PREMA région Afrique, document de la banque mondiale, Février 2009, p.19.

- الفساد التشريعي: فاعليه من الجهاز البرلماني، و يكون من خلال التأثير على التصويت من طرف المشرعين.

فمثلا يكون عن طريق ضغط من طرف جماعات المصالح من أجل تبني تشريع يمكن لهم الاستفادة من بعض المزايا و التي غالبا ما تكون اقتصادية.

أما على المستوى التنظيمي فيكون من خلال الإعداد لسياسات لأجل تأمين مصالح شخصية عن طريق الامتيازات التي يتمتع بها بعض الفاعلين، حيث يتم تغيير بعض السياسات و كذا الهياكل التنظيمية خدمة لأغراضهم الشخصية، هذه المحاولات غالبا ما توجه نحو السلطة التنفيذية و كذا على المستوى الوزاري.

- الفساد الإداري: يتعلق بالمجال الإداري أين يتم لفاعليه الحصول على منافع من خلال الإجراءات المتعلقة بالعمال، الميزانية أو بالعقود أو من خلال الشق التقليدي لهذا الفساد و المتعلق بالرشوة.

ففيما يتعلق بإجراءات العمال فتتمثل في قرارات التعيين، التوظيف، الترقية و الانضباط و كذا المحاباة و المحسوبية و كل هذا يكون في ظل غياب الشفافية و الخروق التي تحصل في ظله.

أما فيما يتعلق بالميزانية و العقود، فيتم عن طريق الاستعمال غير الشرعي لأموال الدولة سواء على المستوى الوطني أو المحلي، كما يتم من خلال خرق المناقصات الوطنية و كذا العقود التي تنظم الإدارات و عملها.

2- الفساد الصغير:

و هو الفساد البيروقراطي الذي يعني الأموال غير المشروعة التي تُدفع من أجل الحصول على خدمات (رشوة).[10]

3- تقسيمات الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على ثلاثة فصول هم:

الفصل الأول و يتطرق فيه إلى البنية الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية لموريتانيا، و هو بدوره ينقسم إلى مبحثين: الأول تحت عنوان البنية الاجتماعية و الاقتصادية، أما الثاني فالبنية السياسية لموريتانيا.

أما الفصل الثاني فيتطرق إلى انعكاسات تدخل العسكر في الحياة السياسية في موريتانيا على الاستقرار السياسي و الديمقراطية،و هو بدوره ينقسم إلى مبحثين، الأول يعالج قضية تطور تدخل الجيش في الحياة

[10] ***Mauritanie***, **Etude.., op-cit**, p.20.

السياسية لموريتانيا، أما المبحث الثاني فيتعرض إلى ظاهرة الانقلابات العسكرية و تأثيرها على الديمقراطية و التحول الديمقراطي.

و الفصل الثالث يتطرق إلى انعكاسات القبلية، الفساد و تدخل العسكر على الحياة الاقتصادية في موريتانيا و يتم تقسيمه إلى مبحثين هما: الأول تحت عنوان الحياة الاقتصادية و واقع الفساد في موريتانيا، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى ثلاثية القبلية، الأنظمة الانقلابية و الفساد، و تأثيرها على التنمية الاقتصادية في موريتانيا.

و في الأخير استنتاجات، حيث تحاول الدراسة استخلاص أهم النتائج العلمية عبر إثبات أو نفي الفرضيات التي صيغت في الدراسة.

خطة الدراسة:

الفصل الأول: البنية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية لموريتانيا.

المبحث الأول: البنية الاجتماعية والاقتصادية لموريتانيا.

المطلب الأوّل: دراسة جيوبوليتيكية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

المطلب الثاني: دراسة التركيبة العرقية، التقسيم الاجتماعي والبنية الاجتماعية لسكان موريتانيا.

المطلب الثالث: طبيعة النشاطات الممارسة من طرف السكان.

المطلب الرابع: بنية الاقتصاد الموريتاني وهيكله.

المبحث الثاني: البنية السياسية لموريتانيا.

المطلب الأوّل: طبيعة النظام السياسي في موريتانيا.

المطلب الثاني: الديناميكية السياسية في موريتانيا (الأحزاب السياسية المتواجدة وكذا الحركات و الجمعيات الناشطة في الساحة السياسية)

المطلب الثالث: نظامية العلاقات المدنية – العسكرية في موريتانيا حسب دستورها.

الفصل الثاني: ظاهرة تدخل الجيش في الحياة السياسية والانقلابات العسكرية، وتأثيرهما في الاستقرار السياسي والديمقراطية.

المبحث الأول: تطور تدخل الجيش في الحياة السياسية وتأثيره على الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في موريتانيا.

المطلب الثاني: مميزات الحياة السياسية في موريتانيا.

المطلب الثالث: عوامل تدخل الجيش في الحياة السياسية، وتأثير هذا التدخل على الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني: ظاهرة الانقلابات العسكرية وتأثيرها على الديمقراطية.

المطلب الأول: كرونولوجيا الانقلابات العسكرية في موريتانيا.

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الانقلابات العسكرية في موريتانيا.

المطلب الثالث: تأثير الانقلابات العسكرية على الديمقراطية.

الفصل الثالث: الحياة الاقتصادية في موريتانيا، وتأثير الانقلابات العسكرية، القبلية والفساد على التنمية الاقتصادية.

المبحث الأوّل: الحياة الاقتصادية في موريتانيا وواقع الفساد.

المطلب الأوّل: مميزات الحياة الاقتصادية الموريتانية.

المطلب الثاني: واقع الفساد في موريتانيا.

المبحث الثاني: القبلية، الأنظمة الانقلابية والفساد، -متغيرات تقوض نمو الاقتصاد الموريتاني-، وتأثير هذا على التنمية الاقتصادية في موريتانيا.

المطلب الأوّل: القبلية، الأنظمة الانقلابية والفساد، -ثلاثية تنخر الاقتصاد الموريتاني-

المطلب الثاني: تأثير هذه المسألة (الثلاثية) على التنمية الاقتصادية في موريتانيا.

الفصل الأول:
البنية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية لموريتانيا

خطة الفصل الأول:

المبحث الأول: البنية الاجتماعية والاقتصادية لموريتانيا.

المطلب الأوّل: دراسة جيوبوليتيكية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

المطلب الثاني: دراسة التركيبة العرقية، التقسيم الاجتماعي و البنية الاجتماعية لسكان موريتانيا.

المطلب الثالث: طبيعة النشاطات الممارسة من طرف السكان.

المطلب الرابع: بنية الاقتصاد الموريتاني و هيكله.

المبحث الثاني: البنية السياسية لموريتانيا.

المطلب الأوّل: طبيعة النظام السياسي في موريتانيا.

المطلب الثاني: الديناميكية السياسية في موريتانيا (الأحزاب السياسية المتواجدة و كذا الحركات و الجمعيات الناشطة في الساحة السياسية)

المطلب الثالث: نظامية العلاقات المدنية – العسكرية في موريتانيا حسب دستورها.

المبحث الأول: البنية الاجتماعية والاقتصادية.

دراسة جيوبوليتيكية للجمهورية الإسلامية الموريتانية:

تقع الجمهورية الإسلامية الموريتانية في غرب إفريقيا على مساحة تقدر ب:1.030.700 كم مربع، يحدها من الغرب المحيط الأطلسي بطول 754 كم ومن الشمال الصحراء الغربية بطول 1516 كم والجزائر بطول 473 كم ومن الشرق مالي بطول 2237 كم ومن الجنوب مالي والسنغال بطول 463 كم.

يعتبر موقع موريتانيا ذو استراتيجية كبيرة، حيث تعتبر حلقة وصل بين إفريقيا السوداء و المغرب العربي،[1] و يرجع اسم موريتانيا إلى العهد الروماني، حيث أطلق الرومان على منطقة شمال غرب إفريقيا كلها اسم موريتانيا، و عندما احتلت فرنسا هذه المنطقة أعادت بعث هذا الاسم من جديد "موريتانيا"، و هذا في شهر ديسمبر 1899، و هذا من طرف قائد الحملة Xavier coppolani"غزافييه كوبولاني"، و قد كانت معروفة فيما مضى بعدة أسماء من بينها

اسم "بلاد شنقيط" عند العرب، أما بالنسبة لسكان البلاد المحليون فكانت معروفة باسم "بلاد البيضان".[2]

عُرفت موريتانيا بحدودها الحالية المتعارف عليها منذ 29 جوان 1900، و هذا اثر المعاهدة الفرنسية-الاسبانية الموقعة في باريس و التي تقضي بضم فرنسا لهذا الإقليم إلى مستعمراتها.[3]

و قد اعتبرت بذلك مستعمرة فرنسية منذ عام 1901، ثم إقليم ملحق بإفريقيا الغربية في شهر جانفي 1920، و منذ ذلك التاريخ أصبحت خاضعة للقانون الداخلي الفرنسي على غرار أقاليم ما وراء البحار.[4]

لقد عرف إنشاء الدولة الموريتانية تجاذبات بين دول الجوار من جهة وفرنسا من جهة أخرى، هذا ما انعكس على الحراك السياسي في موريتانيا، الذي ظهر بدءً منذ 1946 تاريخ إجراء أول انتخابات تشريعية (فرنسية) في موريتانيا، ما أدى إلى ظهور عدة أحزاب عكست مشاريع عديدة لدول الجوار (المغرب) أو لفرنسا بحق موريتانيا.

---

[1] Philippe Marchesin, **Tribus, ethnies et pouvoir en Mauritanie**, Karthala éditions, in : www.books.google.fr/books?isbn=2811132082, 2012

[2] محمد الأمين ولد سيدي باب، ***مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2005)، ص. 33.

[3] Omar ould Dedde ould Hamady, **L'évolution des institutions politiques mauritaniennes : bilan et perspectives au lendemain de la réforme constitutionnelle du 25 Juin 2006,** (2007), p.908.

[4] عوض عثمان، "تجربة التحول الديمقراطي المقيّد في موريتانيا"، في احمد منيسي (محرر)، ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي***، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004)، ص. 248.

فالرجل السياسي" حرمة ولد بابانا" الذي يعتبر أول ممثل لموريتانيا في الجمعية الوطنية الفرنسية، قد تبنى مشروع الوحدة مع المغرب الذي كان ينادي بها الزعيم المغربي الاستقلالي "علال الفاسي" في 1958، و الذي بحسب هذا الأخير يمتد من طنجة بالمغرب شمالاً إلى غاية مدينة "سان لوي" بالسنغال جنوبا، و من "تمبكتو" بمالي شرقا إلى غاية الصحراء الغربية غربا[5]، و قد أسس "ولد بابانا" لهذا الغرض صحيفة "الصحراء المغربية" التي كانت تدافع و تروج لهذا الطرح.[6]

هذه المطالب المغربية جسدها الزعيم المغربي في نشر قواته (جيش التحرير المغربي) في شمال موريتانيا بغية الاستيلاء بالقوة على تلك الأقاليم (نتيجة تمسك المغرب بهذا المشروع، فإن المملكة المغربية لم تعترف بالجمهورية الإسلامية الموريتانية إلا في عام 1969 أي 9 سنوات بعد استقلال البلاد)، مقابل هذا و ردا على ذلك فإن فرنسا باعتبارها المستعمر لموريتانيا و كذا رغبة في تجسيد مشروعها المتمثل في ضم موريتانيا ل "المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية" و التي كانت فرنسا تريد من خلال هذه المنظمة ضم جميع صحاري المنطقة (منطقة الساحل) بدءً من موريتانيا إلى جنوب الجزائر و شمال مالي.

و لقد كان الهدف من هذا الحفاظ على صحراء الجزائر خاصة بعد اكتشاف البترول فيها في عام 1958 و كذا ضم موريتانيا و الحصول على منفذ بحري لهذا الإقليم على الأطلسي، لهذا قامت فرنسا بعملية جوية بالتعاون مع القوات الاسبانية.[7]» Ecouvillon «

و قد كان الهدف من هذه العملية العمل على استعادة النظام و الاستقرار داخل الصحراء الغربية و كذا قمع الثوار المغاربة، حيث شكلوا تهديدا لأمن موريتانيا التي رأت فيهم فرنسا تهديد لاتحاد إفريقيا الغربية الفرنسية، و لقد تشكلت من قوة متكونة من 5000 جندي فرنسي و 9000 جندي إسباني و 600 سيارة و 70 طائرة، و على إثر هذه العملية استطاعت موريتانيا أن تبطل الأهداف المغربية، و لقد استمر التواجد الفرنسي بفضل هذه العملية إلى غاية 1961 لضمان عدم احتلالها من طرف المغرب.

كل هذا عكس التجاذبات التي تعرضت لها موريتانيا في ظهورها كدولة بين دول الجوار و فرنسا.[8]

---

[5] Pierre Robert Baduel, ***La Mauritanie dans l'ordre international*,** politique africaine, N°.55, (Octobre 1994), P.13.

[6] محمد الأمين، **مرجع سابق**، ص. 56.

[7] Pierre Robert, **loc.cit.**

[8] Camille Evrard, ***Quelle transmission du « pouvoir militaire » en Afrique ? L'indépendance mauritanienne vue par l'armée française*,** Afrique contemporaine, N°. 235, (Mars, 2010), p.30.

كما كان هناك من القوى السياسية من كانت تعمل على تحقيق مشروع فيدرالية مالي مثل حزب الاتحاد الوطني الموريتاني، وهذا ما تم الإعلان عنه بشكل رسمي في مؤتمر داكار في عام 1959. كما كان هناك توجه يدافع عن بقاء موريتانيا داخل الاتحاد الفرنسي مثل حزب الوفاق الموريتاني .[9]

هذا بالنسبة لتأثير القوى السياسية على مستقبل موريتانيا، كما لعبت التركيبة السكانية على هذا أيضًا، فبعض القيادات من الزنوج الأفارقة في موريتانيا مثل حزب اتحاد أصليي موريتانيا الجنوبية و حزب التجمع الديمقراطي ل" غورغول" كانوا يدعمون فكرة إنشاء موريتانيا إفريقية غير عربية التي كانت تدعمه السنغال بقيادة الرئيس "ليوبولد سيدار سنغور".

كل هذا دفع بالرئيس الأول لموريتانيا "مختار ولد دادا" بالإعلان عن هوية موريتانيا الجديدة خلال خطابه في يوم استقلال البلد يوم 28 نوفمبر 1960 باعتبارها تمثل نقطة وصل بين الوطن العربي و إفريقيا السوداء، أي إعطائها الهوية العربية – الإفريقية رغبة في الانضمام إلى الجامعة العربية و في الوقت نفسه الوقوف في وجه المزاعم التي حركتها بعض الجهات لتأسيس موريتانيا إفريقية.[10]

هذا بالنسبة لنشأة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، أما تضاريسيا، فموريتانيا عبارة عن سهول و هضاب واسعة جرداء تتخللها تلال، جرف و منحدرات، و غالبا ما تكون تحت سفوح هذه المنحدرات الواحات.

فهناك الهضاب التي تتخللها الرمال، وتمثل هضبة "أدرار" أعلى هضبة بارتفاع يبلغ 500 م، كما أن هناك قمم تبرز على هذه الهضاب، فالقمم الصغرى تسمى "قلب"، والكبرى منها تسمى "كدية"، أعلى قمة هي "كدية تجيل" القريبة من مدينة "زويرات" والذي يبلغ ارتفاعها 1000 م وهي تعتبر أعلى قمة في البلد.

و تمثل الصحراء أكثر من ¾ من المساحة الكلية لموريتانيا و هذا ازداد بفعل التصحر الناتج عن موجات الجفاف التي شهدتها البلاد منذ منتصف الستينيات.[11]

و لموريتانيا أربعة مناطق مناخية هي :

---

[9] محمد الأمين، **مرجع سابق**، ص ص. 56-57.

[10] Pierre Robert, **op.cit,** p. 14.

[11] **Mauritania physical setting**, in : www.Photius.com/countries/Mauritania/geography/Mauritania_geography_physical_setting.html, Revised:10 novembre2004.

1- المنطقة الصحراوية: تغطي هذه المنطقة ثلثي مساحة شمال البلاد، تتساقط الأمطار فيها في فصل الشتاء الممتد من شهر جويلية إلى غاية سبتمبر بكميات قليلة تقدر ب: 150 ملم سنويا، وتمر أعوام أحيانا بدون هطول الأمطار على بعض المناطق فيها.

تتميز هذه المنطقة من البلاد بتناقض واضح في درجات الحرارة في نفس اليوم، ففي ديسمبر وجانفي تكون درجة الحرارة صباحا صفر درجة° وفي منتصف النهار ترتفع لتصل ثمانية وثلاثين درجة°، أما في شهر جوان فتكون في الصبيحة ستة عشرة درجة° لتصل في منتصف النهار إلى تسعة وأربعين درجة°، كما تهب رياح " هارماتان" – رياح جافة وحارة- لتحدث زوابع رملية.

بالنسبة للمناطق الإدارية التي تشملها هذه المنطقة المناخية هي: "تيريس زمور"في الشمال، "ادرار" في الوسط، "الحوض الشرقي الشمالي" في الشرق، و بالنسبة للغطاء النباتي فيها فهو قليل جدا إلا في بعض المرتفعات أين تكون بعض منابع المياه تسمح بنمو بعض النباتات الشوكية.[12]

2- المنطقة الأطلسية (شبه الكنارية):

تمتد على طول الساحل الأطلسي على حوالي 754 كم، الجو في هذه المنطقة معتدل ورطب وهذا بفعل الرياح التي تسود فيها والتي تهب من شمال غربها أي من جزر الكناري حيث تعدل وتلطف من تأثير رياح "هارماتان" الحارة، تساقط الأمطار قليل في هذه المنطقة حيث يبلغ متوسط الهطول ثلاثون ملم سنويا. أهم مدن هذه المنطقة المناخية هي "نواديبو"، "روصو" و "نواكشوط".[13]

3- المنطقة الساحلية:

تقع في جنوب منطقة الصحراء على بعد حوالي ثلاثون كم من منطقة نهر السنغال، تشكل حزام من الشرق إلى الغرب يمتد من مدينة "بوتيليميت" ليمر على "منطقة "عيون العتروس" إلى غاية "نيما".

[12] **Mauritania Saharan zone,** in : www.photius.com/countries/Mauritania/geography/Mauritania-geography_saharan_zone.html.

[13] **Mauritania Coastal zone**, in : www.photius.com/countries/Mauritania/geography/Mauritania_geography_coastal_zone.html.

تغطي الكثبان الرملية هذه المنطقة، أما درجات الحرارة في هذه المنطقة تكون أقل منها في منطقة الصحراء، أما بالنسبة للمناطق الإدارية التي تشملها فهي: "ترارزا"، "براكنة"، "عصابة" و "غيديماكا".[14]

4- منطقة نهر السنغال (منطقة ما قبل الساحل):

وتعرف أيضا ب "شيماما" هي عبارة عن حزام ضيق يمتد شمال نهر السنغال، وخلال موجات الجفاف في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات تقلص هذا الحزام من ثلاثين كم إلى ستة عشرة كم فقط.

يعتبر نهر السنغال في هذه المنطقة المنبع الاقتصادي لسكانه أين تزدهر الزراعة والصيد على طول ضفافه وروافده.

يسود في هذه المنطقة المناخ المداري أين يكون معدل تساقط الأمطار المرتفع في كامل موريتانيا ما بين 400-600 ملم سنويا والتي تكون ما بين شهري ماي وسبتمبر.

أهم المناطق الإدارية التي يشملها هذا المناخ هي: "كاراكورو"، "غورغول" و "غارفا".[15]

ديمغرافيا بلغ عدد سكان موريتانيا حسب تقديرات جويلية 2009 زهاء 3.129.486 نسمة بنسبة نمو بلغت 2,39 بالمائة[16]و قد عرفت نسبة نمو ديمغرافي سريعة إذ تجاوزت 2,17 بالمائة في فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1977 و ب: 2,93 بالمائة في الفترة الممتدة بين 1977-1988.

لكن تبقى موريتانيا البلد ذو الكثافة السكانية الضئيلة في غرب إفريقيا و التي تبلغ 2،3/كم المربع [17] كما عرفت موريتانيا ارتفاعا و زيادة في نسبة التمدن التي حركتها عوامل عديدة لعل من أهمها موجات الجفاف التي عرفها البلد، فموريتانيا التي كانت نسبة التمدن لا تتجاوز 3،3 بالمائة غداة الاستقلال

[14] **Mauritania Sahelian zone,** in : www.photius.com/countries/Mauritania/geography/Mauritania_geography_sahelian_zone.html

[15] **Mauritania Senegal river valley**, in : www.photius.com/countries/Mauritania/geography/Mauritania_geography_Senegal_river_valley.html.

[16] Www.geographic.org/wfb2009/Mauritania/Mauritania_people.html, modified:10june2009.

[17] Jaques Charmes, **L'économie mauritanienne au risque de l'informalisation,** ORSTOM, p.74, in : Www.politique_africaine.com/numeros/pdf/055074.pdf

(1962-1965)[18] ارتفعت هذه النسبة لتتجاوز إحدى و أربعون بالمائة حسب تقديرات 2008 بنسبة نمو بلغت ثلاثة بالمائة.

أما فيما يخص نسب الأمية فموريتانيا عرفت تحسنا و لو بطيئا فيما يخص حركية التعليم، فقد بلغت نسبة الأمية حسب إحصائيات 2009 معدل تسعة و أربعون بالمائة[19] بعد أن كانت ستة وستون بالمائة في 1992 و كانت تناهز تسعون بالمائة في مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1965)[20]

التركيبة العرقية، التقسيم الاجتماعي والبنية الاجتماعية لسكان موريتانيا:

قبل الحديث عن تركيبة سكان موريتانيا من الناحية العرقية لابد العودة إلى الوراء لكي يُفهم ويُزال الغموض عن ما سيتم تقديمه فيما يخص هذا الموضوع.

فعلى غرار جميع الدول الإفريقية، تعاني موريتانيا من ضعف الانسجام الاجتماعي بين مكوناتها، وهذا يعود أساسا إلى مشكلة تقسيم الحدود بين القوى الاستعمارية والذي تأكد خلال مؤتمر برلين 1884-1885 والذي على أساسه تم تقسيم القارة وفقا لمطامع استعمارية اقتصادية ضيقة، وليس على أساس اجتماعي، انتروبولوجي، تاريخي وثقافي لشعوب القارة.

فالدارس لمنطقة غرب أفريقيا على وجه الخصوص يلاحظ التشابه و كذا التداخل بين المكونات العرقية لهذه الدول خاصة السنغال، مالي، كوت ديفوار، بوركينافاسو و موريتانيا، فهذه الأخيرة تشترك مع هذه الدول في مكوناتها العرقية.

و لعل هذا يعني أن موريتانيا الحالية ليست نتاجا لمسار طبيعي داخلي و إنما جاءت نتيجة لاعتبارات خارجية عندما وضع المسؤول الفرنسي عن المنطقة "كوبولاني" في عام 1899 مشروعا بإنشاء موريتانيا الغربية، و في 27 جوان 1900 تقاسمت فرنسا و اسبانيا هذه المنطقة من غرب أفريقيا، فالأولى أخذت موريتانيا الحالية و الثانية أخذت ما يُعرف الآن بالصحراء الغربية.[21]

و لقد كانت للسياسة الاستعمارية الفرنسية داخل موريتانيا تأثيرها على ترسيخ التباعد و الاختلاف بين أفراد شعب هذه المنطقة، فالإدارة الفرنسية إبان الاحتلال كانت متمركزة على ضفاف نهر السنغال جنوب موريتانيا و لم يكن هناك تواجدا مكثفا للإدارة الفرنسية في الشمال، ففرنسا و أثناء حقبتها الاستعمارية

[18] **Ibid**, p.75.
[19] Www.geographic.org, op-cit.

[20] Jaques, **op-cit**, p.75.
[21] Www.Islamicnews.net/common/viewitem.asp?DOCID=49996&typeID=2&itemID=480.

فضلت أن تركز على سياستها الكولونيالية في الجنوب و هذا يتبين من خلال جعل مدينة " سان لوي" عاصمة لاتحاد إفريقيا الغربية الفرنسية.[22] Saint Louis

و هذا يعود لعدة اعتبارات أهمها:

- مجيء الاستعمار الفرنسي من الجنوب عبر السنغال و تمركزه في تلك المنطقة من دون التواجد الكثيف في الشمال و هذا يعود إلى:

- الظروف البيئية التي كانت ملائمة في الجنوب أكثر منها في الشمال أين تسود الصحاري.

- و فيما يتعلق بالسكان، فسكان الشمال أي عنصر "البيضان" كان لهم موقف معارض لكل ما يتعلق بالاحتلال الفرنسي سواء تعلق الأمر بنظام التعليم، الجباية أو حتى الضرائب و التجنيد أين اقتصر على الزنوج في الجنوب في منطقة نهر السنغال.

كما أن الاحتلال الفرنسي لمنطقة الشمال لم يتم إلا في 1936 بفعل وجود مقاومات عنيفة ضد الاحتلال من طرف قبائل "المور".

لقد كان لهذه التراكمات التاريخية تأثير كبير على تاريخ موريتانيا المعاصر و كذا حاضرها، حيث شهدت موريتانيا غداة الاستقلال بدايات لشرارات عرقية و صدامات بين مكونات الشعب الموريتاني.

فأولى هذه الصدامات كانت عام 1966 بين طلاب من الزنوج و آخرين من "البيضان" في إطار مظاهرات منددة بقرارات الحكومة الرامية إلى تعريب التعليم و إلزام التدريس باللغة العربية* أين اعتبر الطلاب و الزنوج كافة ذلك تعديا على حقوقهم، و أخذت هذه الأحداث بعدا سياسيا لما تدخلت حركات ناشطة في مجال حقوق الزنوج، و انحرفت لتأخذ منحى خطير اقترب من الحرب الأهلية.

و تكررت هذه الأحداث على مر الحكومات المتعاقبة سواءً مدنية أو عسكرية و لعل أهمها ما شهدته أعوام 1989-1991 و هي عبارة عن أحداث دامية و نزاع مع السنغال في نفس الوقت، أين ارتكبت الحكومة عمليات تقتيل و تهجير للزنوج.

---

* قامت الجمعية الوطنية في 1968 بجعل اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغات الإفريقية (البولارية، السوننكية و الولوفية)، و في ظل القومية العربية و انضمام موريتانيا إلى الجامعة العربية في نوفمبر 1973 قامت الحكومة و في سنة 1980 بجعل اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة للبلاد، في: Muriel Duvey, **L'élan brisé, loc-cit** .

[22] Muriel Duvey, ***L'élan brisé,*** jeune Afrique, N°. 2607-2608, (du 26 Décembre 2010 au 08 Janvier 2011), p. 102.

و توالت الأحداث و لو بأقل حدة و لعل أبرز مثال ما شهدته جامعة "نواكشوط" في سبتمبر 2012 من صدامات عرقية.[23]

من خلال هذا يتبين أن موريتانيا حاليا تواجه تحديات تهدد الوحدة الوطنية فإلى جانب الاضطرابات العرقية بين الزنوج و"البيضان" تقف العبودية دائما في وجه الأنظمة من دون القدرة على القضاء عليها فرغم إلغائها رسميا بموجب قانون 1980 و تجريمها في قانون 2008 إلا أن الأمر لم يتغير على أمر الواقع.[24]

إذن هذا يفسر على ضوء ما ذكر من ماض استعماري و لكن يُفسر أيضا ب:

السياسات المنتهجة من طرف حكومات موريتانيا المستقلة و التي غالبا ما كانت اقصائية للآخر و متطرفة، و التي في معظمها جاءت عن طريق انقلابات عسكرية، يعني أنها عبارة عن حكومات عسكرية انقلابية و بالتالي فلا يُنتظر و لم يُنتظر منها خدمة الشعب الموريتاني، بل كانت في خدمة مصالحها الضيقة.

من خلال هذا يُدرك أن موريتانيا بلد متعدد الاثنيات و الأعراق و هذا نتيجة للظروف و العوامل التي ذكرت آنفا، حيث نجد "البيضان" إلى جانب الزنوج و هم بدورهم ينقسمون إلى عدة أعراق مختلفة أهمها: "الهالبولار"، "السوننكي"، "الولوف" و "البامبارا".[25]

1- البيضان:

تعود نشأة مجتمع "البيضان" إلى القرن السابع عشر بفضل التلاحم الاثني و الثقافي بين السكان المحليين ممثلين في البربر (زناقا، صنهاجة) و العرب.[26]

بالتالي فهم ينحدرون من الأمازيغ و العرب الفاتحين، كما أنهم تزاوجوا مع الزنوج الأفارقة على مر السنين، و إذا أضيف إلى هذا المكون أي "البيضان" مكون آخر يُعرف ب "الحراتين"-من الزنوج- يشكلان مجتمع "المور".

[23] **Le passif humanitaire**, in : http// :Fr.ossin.org/Mauritanie-nettoyage-ethnique-racisme.html.

[24] **Ibid,** p. 103

[25] Mariella Villasante de Beauvais, **Partis politiques « modernes » et factions « néo-traditionnelles », quelques réflexions sur la parenté, le politique et la démocratie au sein de la société « Bidan » de la Mauritanie, (**Paris : Groupe de recherche du CNRS 1565), p.102.

[26] **Ibid**, p.110.

يتواجد مجتمع "المور" على مناطق تمتد من جنوب المغرب شمالا إلى غاية غامبيا جنوبا، و من سواحل المحيط الأطلسي غربا إلى غاية مالي شرقا، لكن القسم الأكبر منهم يتمركز في موريتانيا (حيث نجد أن اسمهم مشتق من لفظة موريتانيا)، و يتكلم شعب "المور" اللهجة "الحسانية" و هي لهجة عربية شديدة التأثر بالأمازيغية.[27]

2- الزنوج:

يتواجد الزنوج الأفارقة في موريتانيا جنوب البلاد[28]، إذ أغلبهم يعيشون في ضفاف نهر السنغال، يتكلمون لغة "الفالفالد" – لغة من اللغات الكونغو-نيجيرية المنتشرة في غرب إفريقيا- و ينقسمون إلى جماعات متعددة أهمها:[29]

- **"الفولب":** هم جزء من سكان "الفولب" المنتشرين في مناطق السافانا الإفريقية التي تمتد من السنغال غربا إلى غاية السودان شرقا، لهم تسميات عديدة أهمها "بول" في السنغال، "فولاني" في نيجيريا، أما في موريتانيا فيعرفون ب: "بوللو" بالنسبة للفرد الواحد و "فولب" بالنسبة للجماعة، يتكلمون "الفالفالد" و هم مسلمون.[30]

- **"التوكولور":** يشكلون مع "فولب" ما يُعرف ب: " الهالبولار" و هؤلاء يشغلون القسم الأكبر من منطقة نهر السنغال، ينحدرون من سلالة مؤسسي "مملكة "تاكرور"، معظمهم يتمركز على طول نهر السنغال.[31]

- **"السوننكي":** هم أكثر الأعراق و الجماعات الاثنية انتشارا و تشتتا بين عدة دول، حيث يتواجد أغلبيتهم في مالي، بوركينافاسو و كوت ديفوار، أما في موريتانيا فينتشرون على ضفاف نهر السنغال يسمون ب: "ساراكولي".

يُعتبرون من سلالة مؤسسي مملكة "غانا" القديمة، يتكلم "سوننكي" موريتانيا لهجة "ازآير" و هي لهجة شديدة التأثر بالامازيغية، كما تجد من ضمنهم من يتكلم بلغة أو لهجة الجماعة التي يقطن ضمنها.[32]

---

[27] **Mauritania maures**, in : Www.photius.com/countries/Mauritania/society/Mauritania_society_maures.html.

[28] Philippe, **op-cit**, p.55.

[29] **Mauritania black africans**, in : Www.photius.com/countries/Mauritania/society/Mauritania_society_black_africans.html

[30] **Mauritania fulbe**, in : Www.photius.com/countries/Mauritania/society/Mauritania_society_fulbe.html

[31] Philippe, **op-cit**, p.56.

- **"الولوف":** يتواجد "الولوف" بكثرة في السنغال، بينما عددهم قليل في موريتانيا مقارنة بما في السنغال، معظمهم من المسلمين[33]، يتواجدون في غرب البلاد (جنوب منطقة "ترارزا")[34]

- **"البامبارا":** معظم شعب "البامبارا" يعيش في مالي، و جزء صغير منه يعيش في موريتانيا، ينحدرون من سلالة مؤسسي مملكة "مالي القديمة" التي كانت مزدهرة إبان القرن الثالث عشر ميلادي، يتكلم شعب "البامبارا" لغة "موندیكان"، معظمهم مسلمون[35]، و يتمركزون في وسط البلاد و شرقها.

فيما يتعلق بنسب كل اثنية من مجموع السكان فهذا صعب تحديده و هذا راجع إلى غياب الموضوعية أثناء القيام بالإحصاء و كذا التزاوج بين بعض الاثنيات قد أخلط الحدود بين كل اثنية و أخرى.

فحسب إحصاء 1976 و في دراسة ل: "ليريكولي" حول سكان منطقة نهر السنغال جاءت النسب كالآتي: إثنان و خمسون بالمائة من "الهالبولار" ("الفولب" و "التوكولور"، لكن الأولى جاءت أقلية ضمن النسبة الكلية ل: "الهالبولار")، ثم "المور" ب:31,6 بالمائة ثم "السوننكي" ب: إثنى عشربالمائة ، ثم "البامبارا" ب: خمسة بالمائة، ثم "الولوف" ب: أربعة بالمائة، بالإضافة إلى اثنيات أخرى ب: 0,4 بالمائة.[36]

و حسب إحصائيات قُدمت من طرف الحكومة الموريتانية في 1978، قدرت النسب كالآتي: سبعون بالمائة "المور" و ثلاثون بالمائة للزنوج بجميع فروعها، لكن تبقى هذه الإحصائيات و في نظر الزنوج بعيدة كل البعد عن الواقع، و كذا تغيب فيها الموضوعية حيث أنها تعبر عن السياسة المنتهجة من طرف النظام.[37]

---

[32] **Mauritania soninké**, in :
Www.photius.com/countries/Mauritania/society/Mauritania_society_soninké.html

[33] **Mauritania wolof,** in :
Www.photius.com/countries/Mauritania/society/Mauritania_society_wolof.html

[34] Philippe, **op-cit**, p.55.

[35] **Mauritania bambara,** in :
Www.photius.com/countries/Mauritania/society/Mauritania_society_bambara.html.

[36] Philippe, **op-cit,** p.56.

[37] Larry Barry, **Mauritania ethnic groups and languages**, in:
Www.photius.com/countries/Mauritania/Society/Mauritania_society_ethnic_groups_and_lan374.html, sources: The library of congress country studies.CIA world Factbook.

البنية الاجتماعية لموريتانيا:

يمتاز البناء الاجتماعي الكلي لموريتانيا بوجود ثلاث جماعات اثنية- ثقافية (و هناك من يقسمها إلى جماعتين فقط الزنوج و "المور") فهم كما ذُكر آنفا:

- الزنوج الأفارقة: ممثلين في الجماعات المذكورة من قبل، يمثلون حوالي ثلث السكان، يطالبون بالمساواة في الحقوق السياسية و الاقتصادية الذين هم مغيبون عنها، كما يركزون على هويتهم الثقافية الإفريقية غير العربية.

- البدو العرب و الأمازيغ: هم من يسمون ب: "البيضان" أو "المور البيض"، يمثلون حوالي ثلث السكان، في الوقت الذي يسيطرون فيه على جميع مؤسسات الدولة، و بذلك فهم يمارسون احتكارا شبه كلي على الميدان الاقتصادي و السياسي، هذا الاحتكار سمح لهم أن يقدموا صورة للخارج على الطابع العربي لموريتانيا، فهم يركزون في علاقاتهم مع العالم العربي كما يصرون على الطابع العربي للبلاد.

- القسم الثالث من المجتمع الموريتاني و هو "الحراتين": الذي يمكن أن يضاف إلى "البيضان" و يطلق عليهم إجمالا "مجتمع المور"، لكن هم مختلفين عن "البيضان" مورفولوجيا (أي أنهم سود) و في الأصل، حيث ينحدرون من سلالة العبيد الأفارقة[38]، فهم يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية، حيث يعيشون على الهامش الاجتماعي، الاقتصادي و السياسي للمجتمع فغالبًا ما يتواجدون على مستوى الأحياء القصديرية في مدن نواكشوط و "نواديبو" و التي تسمى ب "الجزرة"، لكن يتشابهون معهم ثقافيا بفعل الاحتكاك الطويل معهم[39].

يمثلون باقي السكان، و هناك تطور ملحوظ فيما يخص تفاعلهم داخل المجتمع الموريتاني يبيِّن ظهورهم على المشهد السياسي و الاجتماعي، و لعل أهم شخصية من هذه الفئة هي شخصية "مسعود ولد بلخير".[40]

---

[38] Mariella Villasante de Beauvais, **Genèse de la hiérarchie sociale et du pouvoir politique « Bidan »**, in : Cahiers d'études africaines, Vol.37, N°147, 1997, p. 587. Www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/cea_0008-0055_1997_num_37_147_1373.

[39] زيدان ولد إبراهيم، ***قراءة في تقرير مؤسسة برتلسمان حول موريتانيا 2012***، ص. 2، في**:** Www.Cmers.org/component/content/article/37_2011-07-03-15-38-26/88-89898950.

[40] Boubacar Ndiaye**, « Mauritanie » dans gouvernance du secteur de la sécurité en Afrique de l'ouest – les défis à relever**, Alan Bayden et all, (Zurich lit verlag, 2008), pp. 156,57.

طبيعة النشاطات الممارسة من طرف السكان:

لقد طغى النشاط الزراعي و تربية الأنعام و لمدة عقود على المشهد الاقتصادي للسكان في موريتانيا، حيث كان يمثل ما معدله تسعة و ثلاثون- سبعة و خمسون بالمائة من النشاط الكلي، بينما مثلت الصناعات الحرفية و التجارة الصغيرة حوالي خمسة و عشرون بالمائة.[41]

هذا المشهد تغير خاصة بعد فترة السبعينيات أين شهدت البلاد حركية صناعية نشطة في ميدان المناجم و التعدين، هذا ما أثر على حركية التمدن التي كانت سريعة فمدينة "زويرات" التي كانت تحصي في 1960 أقل من 5000 نسمة تضاعف عدد سكانها ليصل إلى 20 ألف في منتصف السبعينيات و الآن تحصي أكثر من 100 ألف نسمة.

الشيء نفسه شهدته العاصمة نواكشوط التي كانت تحصي 5000 نسمة في نفس الفترة أصبح عدد سكانها في منتصف السبعينيات 125 ألف و الآن تحصي أكثر من 800 ألف نسمة.[42]

إلى جانب تأثير قطاع المناجم على نشاط السكان فقد كانت للظروف الطبيعية نصيبها فموجات الجفاف التي شهدتها موريتانيا منذ الستينيات من 1968-1973 و كذا في 1983-1984 و في 1990-1992 أجبرت عدد كبير من البدو و المزارعين للنزوح نحو المدن.[43]

فحسب إحصائيات 1997 مثل قطاع الزراعة خمسة وعشرين بالمائة مقابل ارتفاع في نسبة العاملين في الميدان الصناعي بنسبة واحد و ثلاثين بالمائة إلى جانب قطاع الخدمات بنسبة أربعة و أربعين بالمائة، و من هذا يُلاحظ تغير و بروز الصناعة كمجال نشاط بديل للموريتانيين على حساب الزراعة.[44]

هذا بالنسبة للمشهد الاقتصادي الكلي للموريتانيين، لكن و بحكم اختلاف السكان و انقسامهم إلى أعراق عديدة فذلك ينعكس على نمط معيشة كل مكون و هذا يعود أساسا إلى بيئة و محيط كل منهم.

فالزنوج هم بالأساس مزارعين و هذا لكونهم يتمركزون في منطقة نهر السنغال في الجنوب أين تمتاز بخصوبة التربة و توفر المياه يعني توفر الشروط الضرورية من أجل ازدهار الزراعة، لكن استثناء من

---

[41] Jacques, **op-cit**, pp.76,77.
[42] **Mauritania iron**, in : Www.photius.com/countries/Mauritania/economy/Mauritania_economy_iron.html

[43] Jacques, **op-cit**, pp.74,75.
[44] **Mauritania economy**, in : Www.photius.com/wfb2001/Mauritania_economy.html.

الزنوج، فإن جماعة "الفولب" الزنجية مربي أنعام مثلهم مثل مجتمع "المور" فتجدهم رعاة بدو و هذا لكونهم يتمركزون في وسط جدب غير ملائم للزراعة، و لذلك يعتمد نمط معيشتهم على الأنعام و الماشية.

إن الظروف الطبيعية المتمثلة في ندرة المياه و قلتها في الشمال و الشرق على عكس مجتمع الزنوج في الجنوب يفرض عليه أن يكون مجتمع رعوي بالدرجة الأولى، حيث تشكل تربية الأنعام النشاط الاقتصادي الرئيسي و بذلك فهي تمثل وسيلة إنتاج و إعادة إنتاج لكل ما هو ضروري، كما تمثل رأس المال و كذا وسيلة تبادل و مقايضة.

لكن سيطرة قطاع تربية الأنعام لم يمنع من تطور بعض الأنشطة التكميلية لها من قبيل الزراعة و لو بشكل محدود في الواحات، الحرف و التجارة.[45]

لم يعرف المجتمع الموريتاني العصرنة في حياته إلا بعض الفئات في المدن خاصة فيما يخص الجانب الاجتماعي والسياسي، لكن الشيء الذي تغير فيه يكمن في القيم الاقتصادية و هذا راجع إلى عدة عوامل أسلف ذكرها:

- الجفاف الذي تعرضت له البلاد ما أجبر السكان على النزوح إلى المدن و هذا بسبب تدهور نشاطهم الاقتصادي الذي كان يعتمد عليه.

- بروز القطاع الصناعي في النشاط الاقتصادي ما أدى إلى جذب اليد العاملة على حساب الزراعة.

كل هذا أثر على مستوى دخول و كذا نسب البطالة وطبيعة معيشة السكان، فبعدما كانت نسبة البطالة ثلاثة و عشرون بالمائة حسب تقديرات 1995[46] ارتفعت لتصل إلى ثلاثين بالمائة حسب إحصائيات 2008[47] و هذا بسبب أن السكان في محيطهم التقليدي كان لكل مهمته و كانت لا تعرف البطالة، أما و بنزوح السكان و انخراطهم في حياة المدينة ضاع الترتيب الاقتصادي الذي كان يسود في وسطهم و أصبح الكل يطمح في وظيفة عصرية سواء في المجال الإداري بالنسبة للمتعلمين أو الميدان الصناعي للآخرين.

فحسب إحصائيات ديسمبر 2011 و صلت نسبة البطالة 31,2 بالمائة من الفئة الناشطة منها ستون بالمائة شباب من خمسة عشرة سنة إلى أربعة وعشرين سنة و ستة و ستون بالمائة منهم نساء، و بذلك احتلت موريتانيا المرتبة الأولى في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في هذا الشأن.[48]

---

[45] Philippe, **op-cit**, pp.27,28.
[46] **Mauritania economy**, op-cit.
[47] Www.geographic.org/wfb2010/Mauritania/Mauritania_economy.html,modified 08 february 2010.
[48] **L'économie mauritanienne vue par le FMI : résultats, perspectives, défis et risques**, in : Www.journaltahalil.com , 15/09/2012, vue le : 22/01/2013.

بنية الاقتصاد الموريتاني:

تتمتع موريتانيا بمقومات اقتصادية هائلة تتنوع بين الثروات الباطنية و كذا الساحل الأطلسي و كذا ازدهار زراعة بعض المحاصيل خاصة الاستوائية منها في منطقة نهر السنغال و لو بشكل متذبذب و قليل، كل هذا يعتبر من الركائز الأساسية في بنية الاقتصاد الموريتاني.

من هنا تتبين أهم الملامح الاقتصادية لموريتانيا و هي:

- موقع استراتيجي: حيث تعتبر نقطة وصل بين المغرب العربي و إفريقيا السوداء، فقد سمح لها هذا الموقع و منذ القدم في ازدهار التجارة بها خاصة في شمالها أين انتشرت الأسواق و ازدهرت تجارة القوافل التي مكنت من بروز تجارة بينية مع المغرب (مراكش) و الجزائر (تندوف و تلمسان) و الصحراء الغربية، كما لعبت المراكز الحضرية المتواجدة في منطقة الشمال إلى محطة للتبادل التجاري و هي: " وادان"، "عطار" و "شنقيط"، كما أن ازدهار زراعة بعض المحاصيل الزراعية ذات الأهمية مثل: الملح و التمور أسهم في ذلك.[49]

- موارد طبيعية: تعتبر موريتانيا منبعا للعديد من الموارد و لعل أهمها:

أولا: الموارد المنجمية:

يعتبر قطاع المناجم المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث ساهم بحوالي أربعة و عشرون بالمائة من الناتج الإجمالي في 2010، و يساهم بنصف مداخيل الصادرات الموريتانية[50].

و أهم الموارد المنجمية هي:

1- الحديد الخام:

مثل الحديد و مازال يمثل أحد أعمدة الاقتصاد الموريتاني الحديث منذ بداية استغلاله عام 1963، حيث و بعد ثلاث أعوام فقط من بدء الاستغلال أصبح يشكل ثمانية وعشرون بالمائة من الدخل الوطني الخام لموريتانيا، كما ساهم في تدعيم مداخيل موريتانيا طوال العشريتين الأوليتين لما بعد الاستقلال.

---

[49] محمد الأمين، **مرجع سابق**، ص. 379.

[50] ***Mauritanie: Un sous-sol riche et inexploité, deuxième conférence et exposition sur les secteurs minier et pétrolier mauritaniens,*** (Nouakchott : 8-11 octobre 2012)**,** in : www.mauritanides2012.com, p.2.

بدأت خطط الاستغلال للاحتياطي الكبير من الحديد الخام الموجود خاصة في منطقة "كيديا" قرب مدينة "زويرات" في عام 1952 من طرف الشركة الموريتانية المختلطة "ميفيرما" بالتعاون مع البنك الدولي و الحكومة الفرنسية المالكة لبعض الحصص في هذه الشركة إلى جانب بعض الدول مثل بريطانيا، ايطاليا و ألمانيا[51].

و تعتبر موريتانيا حاليًا رائدا عالميا في إنتاج الحديد، حيث تحتل المرتبة الثانية إفريقيًا بإنتاج بلغ 11 مليون طن في عام 2011، و يتوقع أن يصل إلى معدل 18 مليون طن عام 2014 و 25 مليون طن عام 2018.

و تولي الحكومة اهتماما كبيرا بهذا القطاع نظرًا لمساهمته الكبرى في مداخيلها، لذا فقد قامت ببرنامج لعصرنة هذا القطاع و بالضبط في مناجم guelb"قلب" بقيمة استثمارات بلغت 1 مليار دولار، و يشمل

هذا البرنامج تنمية و تهيئة المناجم الموجودة ، بناء مصنع للحديد بطاقة إنتاجية تصل 4 مليون طن سنويًا و إنشاء ميناء ب "نواديبو" خاص بقطاع المناجم[52].

لذلك أصبح لقطاع الحديد الأثر المباشر و غير المباشر على الاقتصاد الموريتاني، حيث و ببناء المناجم و كذا سكك الحديد أعطى هذا فرصة تشغيل ألاف الموريتانيين بنهاية السبعينيات و الثمانينيات، كما أصبحت الصناعة تشغل حوالي عشرة بالمائة من القوة العاملة.

كما أثر هذا على مداخيل الحكومة، حيث بعد سنوات قليلة من استغلاله أصبح يساهم ب:ثلاثين بالمائة من مداخيلها، كما ساهم في جميع استثمارات القطاع العام، فببداية السبعينيات أعاد البنك الدولي تصنيف موريتانيا من الدول الأكثر تخلفا إلى الدول النامية و هذا بفعل نمو قطاع الحديد و ازدهاره بفعل زيادة الطلب العالمي عليه و كذا ارتفاع أسعاره في تلك الفترة.[53]

و نتيجة لتحول مورد الحديد الخام من الركائز الأساسية للاقتصاد الموريتاني قامت الحكومة الموريتانية بخطوات من أجل تعزيز استقلالها الاقتصادي خاصة عن فرنسا و هذا سعيا لتقليص حجم التبعية لها، تمثلت أولى هذه الخطوات في تأميم شركة "ميفيرما" التي كانت تستحوذ على ما يقارب ثمانون بالمائة من

[51] **Maurtania iron,** in : Www.photius.com/countries/Mauritania/economy/Mauritania_economy_iron.html.

[52] ***Mauritanie : Un sous-sol***, **loc-cit.**

[53] **Maurtania iron, op-cit**.

نصيب الصادرات الموريتانية، هذه الشركة التي كانت تسيطر عليها فرنسا و تم استبدالها بشركة "سنيم" "الشركة الوطنية للتعدين الصناعي".[54]

و في نفس السنة و كنتيجة للخطوة الأولى قامت بتأميم قطاع الحديد و المناجم و ذلك بدعم من أعضاء جامعة الدول العربية و كذا أعضاء منظمة "اوبك".

و في سنة تأميم قطاع الحديد بلغت الصادرات الموريتانية منه حوالي 11,7 مليون طن لكن مع منتصف السبعينيات حدث تحول على مستوى الاقتصاد الموريتاني تمثل في الأحداث التالية:

- الكساد العالمي في 1974 و 1975 و ذلك بسبب الارتفاع الحاد لأسعار البترول.

- تورط موريتانيا في نزاع الصحراء الغربية بين 1976 و 1978 مع المغرب.

- موجات الجفاف التي بدأت منذ نهاية الستينيات و التي اشتدت في فترة السبعينيات.

فنتيجة للكساد و مع انخفاض الطلب العالمي على الحديد خاصة في أوروبا الغربية تقلصت صادراتها منه إلى 8,7 مليون طن، و مع تنفيذ هجمات على سكة الحديد الرئيسية من طرف جبهة "البوليساريو" كرد فعل على تدخل موريتانيا في النزاع إلى جانب المغرب و هذا ما أثر على صادرات موريتانيا من الحديد و التي قدرت في 1978 ب: 6,2 مليون طن.

أمام هذا تبرز أهمية قطاع الحديد في اقتصاد موريتانيا حيث مثل و لمدة عقدين من الزمن المصدر الرئيسي للتبادلات الخارجية، و لأول مرة انخفضت حصته من مجمل الصادرات فاسحًا المجال أمام قطاع الصيد البحري –السمك- الذي تجاوز ما كان يمثله الحديد و أصبح هذا الأخير يمثل أربعون بالمائة فقط من إجمالي الصادرات في 1985 بعدما كان يمثل ثمانون بالمائة في الستينيات إلى بداية الثمانينيات.

قطاع المناجم في موريتانيا متنوع فهو لا يشتمل على إنتاج الحديد فقط بل على معادن أخرى و لو بكميات أقل مقارنة بالسابق، و من هذه المعادن:

2- الذهب:

بلغ إنتاجه 81766 أوقية في 2010 في منجم "قلب مغرين"، كما يعتبر منجم "تاسياست" من أهم المشاريع المنجمية في إفريقيا نظرًا لأهميته و احتياطاته المقدرة بحوالي 8 مليون أوقية، و من المرتقب أن

[54] http// : workmall.com/wfb2001/countries/Mauritania/history_time_of_radicalization.html.

يستثمر فيه ما يقارب 3 مليار دولار في أعوام 2012،2011 و 2013[55]، كما أن هناك استثمار من "كينروس" بقيمة 1.5 مليار دولار.[56]Kinrossطرف الشركة الكندية

3- النحاس:

بلغ إنتاجه في 2012 معدل 50 ألف طن، و قد أنتج منجم "قلب مغرين" لوحده 37 ألف طن في 2010.

تم في سنة 1967 شراكة بين الحكومة الموريتانية و الفرنسيين من أجل تأسيس شركة التعدين الموريتانية "سومينا" و هذا من أجل استغلال احتياطي النحاس المتواجد في منطقة "اكجوجت".

و بالفعل بدأت عمليات الاستغلال لكنها توقفت في 1975 و ذلك بسبب التكاليف العالية، بعد هذا تم بيع هذه الشركة للشركة الوطنية "سنيم" التي باشرت على إعادة فتح المنجم و استغلاله حتى عام 1978 ثم أعيد غلقه مجددا.

و في بداية 1980 كانت هناك خطط لإعادة فتح المناجم من طرف الشركة العربية لمناجم "انشيري" "سامين" لكنها تراجعت عن ذلك بسبب:

- انخفاض الطلب على النحاس في الأسواق العالمية.

- التكاليف العالية في استخراجه و كذا رداءة نوعيته و هذا لاحتوائه على نسب عالية من الزرنيخ.

4- الفوسفات:

يُنتج في مناجم "بوفال" و "لوبيرة" بمعدل إنتاج أولي بلغ 1مليون طن سنويًا، و من المرتقب أن تُنشأ الشركة المستغلة له مصنعًا لإنتاج "حمض الفوسفوريك" الذي من المرتقب أن يدخل الإنتاج في 2015.

5- اليورانيوم:

هناك اكتشافات له توصف بالواعدة خاصة بمنطقة "بير النار".

6- الكوارتز:

بلغ إنتاجه 300 ألف طن سنويا منذ 2012 من النوع عالي الجودة بمنطقة "أم القنينة" ب "نواديبو".

---

[55] ***Mauritania : Opposition protests close down debate –country profiles north Africa-,*** the Africa report, N°. 46, (Paris: December 2012- January 2013), p. 190.

[56] Marianne Meunier, ***Du béton, en attendant,*** jeune Afrique, N°. 2607-2608, (du 26 Décembre 2010 au 08 Janvier 2011), p.115.

و قد منحت الحكومة بين جانفي 2010- جويلية 2012، 266 رخصة استغلال أغلبها في قطاع الذهب، الحديد و اليورانيوم.[57]

ثانيًا: الطاقوية:

1- البترول:

اكتشف أول حقل بترولي في موريتانيا عام 2001 من طرف شركة woodside الأسترالية و هو حقل "شنقيطي" باحتياطي بلغ 135-150 مليون برميل و بتوقعات إنتاجية أولية 75 ألف برميل يوميا[58].

بدأ الإنتاج في فيفري 2006 و لقد انطلقت أول حمولة بترولية في مارس من نفس العام متجهة نحو الصين[59] و يقدر الاحتياطي الإجمالي له ب: 310 مليون برميل موزع بين احتياطات في عرض البحر و خاصة في "شنقيطي" و "تيوف" و في البر في حوض "تاوديني" في الشمال الشرقي للبلاد[60]، و قد انخفض إنتاجه في نهاية عام 2006 إلى 30 ألف برميل و استمر هذا الانخفاض ليصل إلى حدود 10 ألاف برميل في 2009 و 760 برميل يوميا فقط عام 2011 و هذا يعود لأسباب تقنية[61].

و قد عرف هذا القطاع قفزة، خاصة بعد دخول شركة "توتال" و شروعها في الاستكشاف في عرض البحر في منطقة سي 9، و كذا في حوض "تاوديني" في اليابسة.

و الشيء نفسه بالنسبة للشركة الأمريكية Based Kosmos Energy و الإيرلندية Tullow، حيث شرعوا في عمليات التنقيب.[62]

2- الغاز الطبيعي:

توصف احتياطات الغاز في موريتانيا بالواعدة و يتم إنتاجه في حوض "باندا"[63]. و قد بلغ حوالي 28,32 مليار متر مكعب و التي احتلت من خلاله المرتبة اثنان و سبعون عالميًا [64]

---

[57] ***Mauritania : Opposition protests..,*** **loc-cit.**
[58] ***Mauritanie: Un sous-sol***, **loc-cit.**
[59] Mr. Ba Papa Amadou, ***La gouvernance des ressources naturelles en Mauritanie, le cas du secteur pétrolier,*** (innovation, environnement, développement IED) Afrique, p.3.
[60] Stéphanie Pézard avec Anne Katherin Glatz, ***Armes légères et sécurité en Mauritanie –une perspective nationale et régionale,*** Small arms survey, (Genève : juin 2010) p. 13.
[61] ***Mauritanie: Document de stratégie pays axe sur les résultats (DSPAR) 2011-2015,*** pp.2,3.
[62] ***Mauritania : Opposition.., op-cit,*** p. 190.
[63] Stéphanie, Anne, **loc-cit.**
[64] Www.theodora.com/wfb2011/Mauritania/economy/Mauritania_economy.html.

- قطاع الصيد (الثروة السمكية):

يعتبر من القطاعات الحيوية و المحركة للتنمية الاقتصادية في موريتانيا، حيث تبلغ السواحل الموريتانية

طول 754 كم و بمنطقة اقتصادية خالصة تبلغ مساحتها 234 ألف كم مربع[65] و على امتداد 200 ميل بحري و على رصيف قاري مساحته 39 ألف كم مربع.

و المعروف عنها غناها بالأسماك و الكائنات البحرية النفيسة، و هذا يعود للظروف المناخية الطبيعية

الملائمة لتكاثر مثل هذه الأنواع، فصعود المياه الباردة على طول الساحل بين شهري سبتمبر و ماي يؤدي إلى صعود عناصر غذائية إلى السطح هذا من جهة، أما من جهة أخرى فالمياه البحرية الموريتانية تتأثر بمرور التيار البارد القادم من جزر الكناري شمالا متجها نحو الجنوب بين شهري جانفي و ماي، و بالتيار الحار القادم من الجنوب من غينيا متجها نحو الشمال بين شهري أوت و أكتوبر.

كما يرجع أيضًا إلى دور الغذاء المتواجد في الجزء الشرقي من أعالي حوض "ارغان" أين تجد الكائنات البحرية ظروفا ملائمة للنمو و التكاثر في منطقة لا تعرف التلوث بشكل كبير، كل هذا يؤدي إلى تكاثر أنواع سمكية كثيرة.[66] فهذا القطاع يدر على الحكومة ما معدله خمسة وخمسون بالمائة من قيمة الصادرات الإجمالية الموريتانية و خمسة وعشرون بالمائة من مجموع الميزانية و عشرة بالمائة من الناتج الإجمالي،[67]كما يغطي نسبة خمسة وعشرون بالمائة من قيمة الجباية و خمسون بالمائة من قيمة العملة الصعبة.[68]

في 1986 قدر الكامن السنوي للصيد ما بين 400 ألف و 700 ألف طن، بينما حددت في الأرقام الرسمية المقدمة من طرف الحكومة احتياطها السنوي من الصيد ما يقارب 525 ألف طن.

فيما قدر بين 1977-1978 حجم العائدات الموريتانية من قطاع الصيد البحري ما يساوي تقريبا عشرون بالمائة من مداخيلها، ليتصاعد هذا الرقم تدريجيا خاصة مع وضع الحكومة الموريتانية لسياستها الخاصة بقطاع الصيد في 1979 و التي تمحورت حول ثلاث أهداف رئيسية هي:

---

[65] ***Le climat des affaires en Mauritanie,*** (Bruxelles : table ronde pour la Mauritanie, 22-23 juin 2010), in : www. investinMauritania.gov.mr, p.23.

[66] ***Analyse des politiques publiques dans le secteur des pèches en Mauritanie,*** Rapport définitif, (Mauritanie : centre mauritanien d'analyse politiques CMAP ? Octobre 2010)

[67] Diaby Tandia, ***Les ajustements économiques et financiers,*** p. 70.

[68] ***Mauritanie, Evaluation de l'assistance de la banque dans le secteur agricole,*** (groupe de la banque africaine de développement : département de l'évaluation des opérations OPEV, 17 Mars 2005), p.5.

- خلق أسطول صيد وطني.

- إقامة و تطوير صناعة تحويل السمك.

- إقامة مشاريع مشتركة مع الأجانب، و لقد حددت الحكومة حصة كل طرف كالأتي ثلاثة و خمسون بالمائة تملكها الحكومة، ثمانية بالمائة يملكها القطاع الخاص و تسعة و أربعون بالمائة تعود للأجانب.

و بالفعل فقد باشرت الحكومة بتلك المشاريع المشتركة، و لعل أهمها يتمثل في:

- شراكتها مع الإتحاد السوفيتي آنذاك في 1986 في إطار شركة "موصوف" و التي أصبحت تسيطر على حوالي عشرون-ثلاثون بالمائة من إجمالي صادراتها من السمك.

- شراكتها مع رومانيا في إطار شركة "سيمار" في 1986 و التي حققت من سبعة عشرة بالمائة من إجمالي الصادرات السمكية.

- كما كانت هناك مشاريع مشتركة ذات أهمية مع الجزائر، العراق و كوريا الجنوبية.[69]

و نتيجة لهذا فقد تصاعدت نسبة قطاع السمك في الصادرات الموريتانية إلى تسعة و خمسين بالمائة بين 1980-1986

بعدما كانت حوالي 20 بالمائة في 1977، كما جنت الحكومة ما قيمته 150 مليون دولار في 1988 كمداخيل من قطاع الصيد البحري.[70]

لكن بالرغم من هذا فقد واجه قطاع الصيد البحري في موريتانيا العديد من العراقيل و التحديات لعل أهمها:

- غياب البنى التحتية في مدينة "نواديبو" (مركز الصيد البحري) ما جعل منها وجهة غير جاذبة للاستثمارات.

- الصيد غير المرخص به في المياه الإقليمية لموريتانيا من طرف الأجانب.

تتمثل أهم أنواع الثروة السمكية في :

[69] **Mauritania fishing**, in : Www.photius.com/countries/Mauritania/economy/Mauritania_economy_fishing.html.

[70] **Mauritania exports**, in : Www.photius.com/countries/Mauritania/economy/Mauritania_economy_exports.html.

- الأسماك متعددة الرؤوس: céphalopodes مثل : الإخطبوط و الحبار، و يقدّر احتياطها السنوي ب:

51 ألف طن، منها الإخطبوط ب: 36 ألف طن و الحبار ب: 6 ألاف طن.

- الأسماك القشرية: مثل الجمبري، سرطان البحر و السلطعون، يتراوح احتياطها بين 5500 و 6000 طن سنويا منها الجمبري ب: 4000 طن، السرطان البحري ب: 1500 طن.

- أسماك قاع البحر: مثل القرش، و يقدّر احتياطها بين 10 ألاف و 15 ألف طن.

- أسماك سطح البحر: مثل السردين و الانشوجا، و يتراوح احتياطها بين 1150000 و 1350000 طن سنويا، أما الرخويات فيقدّر ب: 301 ألف طن.

- أسماك السطح الكبيرة: مثل التونا و سمك أبو سيف.

بالنسبة ل: Céphalopodes، فالحكومة توليها أهمية كبرى في إستراتيجيتها المتعلقة بالصيد، نظرا

لارتفاع سعرها في الأسواق العالمية، فبالرغم من أنها تمثل عشرة بالمائة فقط من كمية الثروة السمكية، إلا أنها تغطي ستون بالمائة من رقم أعمال القطاع البحري.

و قد عرف هذا القطاع تذبذبا في إنتاجه، فمنذ 2000 و إلى غاية 2010 لم يعرف استقرارا و لا زيادة مستقرة، فيرتفع في فترة ثم يرجع لينخفض مجددا. (أنظر مخطط رقم 1).[71]

و في ميدان الشراكة، فقد وقعّت الحكومة في جويلية 2012 مع الإتحاد الأوربي صفقة جديدة لمدة عامين بقيمة 266 مليون يورو (287 مليون دولار) تسمح من خلالها للسفن الأوروبية بالصيد قبالة السواحل الموريتانية.[72]

تتجه صادرات السمك أساسا نحو إفريقيا الغربية و الوسطى، و كذا آسيا خصوصا اليابان، و الإتحاد الأوروبي و أوروبا الشرقية.

من ناحية الكمية، تذهب معظم الأسماك (أسماك سطح البحر الصغيرة مجمدة، مجففة و مملحة)، إلى إفريقيا الغربية و الوسطى، أما أوروبا الشرقية فتأتي في ثاني مرتبة، و توجه إليها نفس النوع من الأسماك، ثم آسيا فالإتحاد الأوربي ثم اليابان، هذان الأخيران يستهلكان خاصة أنواع السمك ذات الجودة: Céphalopodes و أسماك القاع مثل القرش، إضافة إلى التونا.

[71] ***Analyse des politiques, op-cit,*** p p. 6-8.
[72] ***Mauritania : Opposition.., op-cit,*** p. 190.

أما من ناحية القيمة، فتأتي اليابان في المرتبة الأولى، ثم الإتحاد الأوروبي فإفريقيا.[73]

و يتنوع قطاع الصيد في موريتانيا على نوعين من الصيد:

- الصيد الصناعي: يهيمن عل هذا القطاع، السفن التابعة للإتحاد الأوروبي و كذا الأساطيل البحرية المرخص لها، و يمثل حجم هذا الصيد ما نسبته تسعون بالمائة من إجمالي الصيد، و قدر حجمه في 1990 600 ألف طن، لكن انخفض هذا الرقم بتفكك الإتحاد السوفيتي نظرا لكونه كان مهيمنا على قطاع الصيد في موريتانيا قبل التسعينيات، و يشغّل هذا النوع من الصيد ما نسبته أربعة و خمسون بالمائة من مجموع اليد العاملة الناشطة في قطاع الصيد البحري.

- الصيد الحرفي: يمثل حجم هذا الصيد ما نسبته عشرة بالمائة فقط من إجمالي الصيد، و هو ما يعادل 80 ألف طن سنوي، و ينحصر إنتاجه بشكل كبير في "نواديبو" بنسبة اثنان و ستون بالمائة، و في نواكشوط بنسبة خمسة و ثلاثون بالمائة و اثنان بالمائة فقط في حوض "ارغان"، و يشغل هذا النمط من الصيد واحد و ثلاثون بالمائة من اليد العاملة الناشطة في قطاع الصيد.[74]

لقد انخفضت نسبة مساهمة قطاع الصيد في الناتج الوطني الإجمالي من 1999 إلى 2009، حيث كان يمثل عشرة بالمائة، و انخفضت لتصل إلى حوالي خمسة بالمائة، و يرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أهمها:

- الاستغلال المفرط لبعض الأنواع السمكية مثل الإخطبوط، من خلال التركيز عليها، و التي غالبا ما تكون نادرة أو بالأحرى قليلة كميتها، لكن تمثل نسبة كبيرة في قيمة الصادرات نظرا لغلاء سعرها في الأسواق العالمية.

- انخفاض و تناقص احتياطي أسماك قاع المحيط.

- سوء تسيير القطاع من طرف الحكومة و عدم إعطائه الأهمية الكبرى في إستراتيجيتها الاقتصادية.[75]

[73] ***Ibid,*** p p. 16,17.
[74] ***Ibid,*** p p. 8,9.
[75] ***Ibid,*** p. 63.

- الإنتاج الزراعي و الثروة الحيوانية:

1- القطاع الزراعي:

يبقى هذا القطاع يشكل واحدا من أهم القطاعات في الاقتصاد الموريتاني، و هذا لشغله حوالي خمسة و ستون بالمائة من السكان (الطاقة العاملة)، كما يساهم ب: تسعة عشرة بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي، و يساهم بتغطية أربعون بالمائة من حاجيات موريتانيا من الحبوب.[76]

و هناك أربعة مناطق زراعية في موريتانيا مقسمة كل حسب تخصصها، و ذلك على أساس المناخ و الظروف البيئية السائدة في كل منطقة، و هي:

- منطقة نهر السنغال: حيث تنتشر الزراعة المروية بفضل وجود نهر السنغال الذي يبلغ طوله 813 كم، و يروي ما يقارب 140 ألف هكتار من الأراضي.[77]

- المنطقة الشرقية (المنطقة الحدودية مع مالي): و تشمل جنوب مناطق "كايدي"، "مبوت"، "كانكوسا"، "تبمبيدرا"، "امورج" و "باسيكونو".

هذه المنطقة تنتشر بها الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار.

- المناطق المنخفضة: في "أدرار"، "تاغانت"، "عصابة" و "افولي".

- القرى و المحيط الحضري: أين تنتشر الزراعة التي تعتمد على المياه الجوفية.[78]

و تبعًا لهذا فهناك أربعة أنواع من الزراعة هي:

1- الزراعة الفيضية: تُمارس في منطقة نهر السنغال في الجنوب، أين تعتمد على فيضان مياه النهر و روافده، و من أهم المناطق المنتشرة بها هذا النوع من الزراعة هي: "غورغول"، "غيديماكا"، و "البراكنة".

2- الزراعة المطرية: أي التي تعتمد على مياه الأمطار التي تبدأ من شهر جوان إلى غاية سبتمبر، و من المناطق التي تنتشر بها هذا النمط من الزراعة هي مناطق الجنوب الشرقي.

---

[76] Diaby, ***op-cit,*** p.71.

[77] ***Le climat des affaires, op-cit,*** p. 23.

[78] Joseph Kamga, Abderrahmane Ould Limane, ***Rapport de la consultation sur le thème : Agriculture et lutte contre la pauvreté – bilan commun de pays- (CCA),*** (Novembre 2000), p.13.

3- الزراعة في الواحات: و ينتشر هذا النمط في المناطق الصحراوية (في الواحات)، و تشتهر زراعة النخيل فيها.

4- الزراعة الحديثة: تزدهر في الوسط الريفي و على حواف الأوساط الحضرية، خاصة بعد التحسن في الأحوال المناخية و وضع خطط من طرف الحكومة لتطوير هذا القطاع.[79]

و يقدّر حجم المساحات الزراعية ب: 20 مليون هكتار، و هو ما يعادل عشرون بالمائة من مساحة البلد (تتضمن المساحات الموجهة للري) منها 200ألف هكتار من المساحات المزروعة، كما يقدر احتياطي المساحات الزراعية كالتالي:

221 ألف هكتار مساحات مروية.

4750 هكتار في الواحات.

50 ألف – 220 ألف هكتار من المساحات الزراعية التي تعتمد على مياه الأمطار (حسب كميات الأمطار المتساقطة، و التي تعرف تذبذبا شديدا في موريتانيا).[80]

و أهم المحاصيل المنتجة في موريتانيا:

1- الحبوب:

- الذرة الصفراء: و التي بلغ إنتاجها عام 2011 حوالي 11 ألف طن.

- الفول السوداني: و الذي بلغ إنتاجه عام 2011 ألفين طن.

- الأرز: بلغ إنتاجه لنفس العام 105 ألف طن.

- الذرة البيضاء: بلغ إنتاجها 135 ألف طن.

إلى جانب هذه المحاصيل، هناك محاصيل أخرى و لو بإنتاج كميات قليلة مثل:

- القمح: الذي بلغ إنتاجه 400 طن فقط.

- الشعير: الذي بلغ إنتاجه 300 طن.

المصطفي ولد سيد احمد، ***التعاون المغاربي في السياسة الخارجية الموريتانية 1989- 2006 – دراسة في المسار و مداخل التطوير***، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2009/2008)، ص. 29-31.[79]

[80] Joseph, **op-*cit,*** p. 6.

- البقوليات: الذي بلغ إنتاجها 34 ألف طن، خاصة من الفاصوليا و الفول السوداني.[81]

- التمور: بلغ إنتاجه 20ألف طن، الجزء الأكبر منه ينتج في ولاية "ادرار" أين بلغ الإنتاج فيها 12600 طن[82]، و قد قدّر عدد النخيل في 1994 ب: 1 مليون نخلة، النصف منها في "ادرار" و الباقي في "تاغانت" و "عصابة".[83]

2- الثروة الحيوانية:

يساهم قطاع الرعي و تربية الحيوانات ب: ثمانين بالمائة من إجمالي القطاع الزراعي، و تقدّر الثروة الحيوانية ب: 1320000 رأس من الأبقار، 1140000 من الجمال، و 10332000 من الأغنام و الماعز، و أهم منطقة يسود فيها هذا النشاط هي الجنوب الشرقي و الجنوب الغربي، [84] و قد بلغ إنتاج اللحوم الحمراء ب: 38 ألف طن، و الدواجن ألفين طن، أما الحليب ف 400 ألف طن (حسب إحصائيات 2010)، و يساهم هذا القطاع لوحده بحوالي خمسة عشرة بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي.[85]

و لقد عانى هذا القطاع من عدة تحديات و عوائق لعل أهمها:

- الجفاف.

- غياب برامج وطنية في مجال التكوين الزراعي.

- النمو الديمغرافي الكبير الذي أدّى إلى الاستغلال المفرط للأراضي الزراعية.

- ارتفاع نسبة ملوحة التربة بسبب سوء تسيير مستويات المياه في المناطق الرطبة.

- سوء تسيير و استعمال المبيدات و الأسمدة الخاصة بالمحاصيل الزراعية.

- سوء تقدير الخبرات و المعارف الزراعية التقليدية.

- عزلة المناطق المنتشر بها الإنتاج الزراعي ما يحول دون تسويقه إلى الأسواق المحلية.

أما قطاع الرعي فهو الآخر يعاني من عدة تحديات:

---

[81] Www.Kenanaonline.net/page/1488.

[82] Joseph, Abderrahmane, ***op-cit,*** p. 15.
[83] Pierre Bonte, ***L'évolution de la société rurale mauritanienne –le pari de la sécurité alimentaire-,*** (Paris: CNRS), p. 82.
[84] Thomas Labrousse, ***L'agriculture en Mauritanie,*** newsletter Mauritanie N°. 4, p.1.
[85] Joseph, Abderrahmane, ***op-cit,*** p. 6.

- قطاع يعاني من التبعية الشديدة للأحوال الجوية.

- الاستغلال المفرط للأراضي الرعوية.

- ضعف الإنتاجية في ميدان تربية الحيوانات.

- ضعف التصنيع و تحويل المنتوجات المشتقة من تربية الحيوانات.

- عزلة مناطق تربية الحيوانات.

- غياب التمويل و الدعم في مثل ذلك مشاريع مرتبطة بمجال تربية الحيوانات.

- غياب التنظيم في هذا الميدان، أي أن عمل هذا القطاع هو خارج القطاع الاقتصادي الرسمي.

بهذه المقومات الهائلة، و حسب صندوق النقد الدولي فقد حققت موريتانيا في 2011 نموا اقتصاديا بلغ أربعة بالمائة بالرغم من الجفاف الذي أثر على المحاصيل الزراعية الرئيسية و كذا الكساد الذي مازالت تعرفه أوروبا و الذي أثر على أسعار و طلب الحديد الخام، يضاف إليها ارتفاع أسعار المواد الغذائية[86] و التي تمثل حوالي واحد و ثلاثون بالمائة من إجمالي وارداتها و التي كان لها الأثر السلبي في ميزان مدفوعاتها من خلال الرفع من تكلفة الواردات[87] بينما بلغ التضخم 7,5 بالمائة، كما بلغ احتياطي الصرف مستوى قياسي في 2011 حيث ناهز حدود 506 مليون دولار ما يعادل ستة و ثلاثون شهرا من الواردات.

و بالنسبة لتوقعات الاقتصاد الموريتاني أو بالأحرى ما ستكون عليه الوضعية الاقتصادية لموريتانيا حسب صندوق النقد الدولي فهي توقعات إيجابية للمدى القصير و المتوسط، فيتوقع 7,5 بالمائة نموا اقتصاديا لفترة 2012-2017 و نسبة تضخم معتدلة 3,6 بالمائة لنفس الفترة.

لكن هذا لا يعني عدم وجود نظرة تشاؤمية في المقابل إزاء الوضع الاقتصادي و ارتباطه بالظروف الخارجية و ذلك نظرا ل:

- بنية الاقتصاد الموريتاني الريعي المركز على مورد محدد (خمسة و سبعون بالمائة من مداخيله تأتي من قطاع المناجم) فهي بهذا معرضة لهزات اقتصادية بسبب التخوف من انخفاض أسعار المعادن و استمرار هذا الانخفاض خاصة في ظل الكساد الذي تعرفه أوروبا، فهي مرتبطة بها إذ أن انخفاض في النمو

[86] **L'économie mauritanienne vue par le FMI**, **op-cit.**
[87] **Mauritania imports**, in :
Www.photius.com/countries/Mauritania/economy/Mauritania_economy_imports.html.

الاقتصادي ب: واحد بالمائة في النمو الاقتصادي الأوروبي سيؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي الموريتاني ب:1,5 بالمائة.

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية و الاستهلاكية في الأسواق العالمية.

- الجفاف الذي يعرض البلد إلى انكماش في المحاصيل الزراعية و بالتالي يدفع بها إلى الاستيراد أو طلب المساعدات، كل هذا سيؤثر على نسبة الفقر المرتفعة أصلا و التي تمس حوالي اثنان و خمسون بالمائة من السكان.[88]

[88] **L'économie mauritanienne**, **op-cit.**

المبحث الثاني: البنية السياسية في موريتانيا.

طبيعة النظام السياسي:

بحكم الدستور الموريتاني فإن نظام الحكم في موريتانيا هو نظام جمهوري رئاسي، بمعنى أن الرئيس هو الفاعل الأساسي في الدولة و حتى لقطاع الأمن، و هذا بحكم المادة ثلاثون التي تعطي له السلطة في قيادة و تولي سياسة الدفاع و الأمن.

أما المادة اثنان و ثلاثون فتجعله يشرف على جميع القضايا المدنية منها و العسكرية، ووفقا لهذه الأخيرة و بحكم المادة أربعة و ثلاثون تجعل من الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي من خلالها يترأس اللجان و المجالس العليا للدفاع.[89]

موريتانيا و كغيرها من الدول تنتظم فيها الحياة السياسية و الدستورية وفقا لثلاث سلطات موجودة هي:

1- السلطة التنفيذية: الممثلة في الرئيس و التي وفقا للواقع الموريتاني يشغل احتكارا كبيرا على الحياة السياسية، فممارسة السلطة في موريتانيا من طرف الرئيس تتعدى صلاحياته المعطاة له من طرف الدستور، حيث و منذ قيام الجمهورية الإسلامية الموريتانية و تسيير مختلف القضايا الأمنية تمثل رأس مهام الرئيس، بينما و وفقا للدستور فإن للحكومة دور في إدارة القوات المسلحة و هذا بحكم المادة ثلاثة و أربعون من الدستور الموريتاني.[90]

2- السلطة التشريعية: لقد تمّ إقرار الثنائية البرلمانية لأوّل مرة في موريتانيا في أفريل 1991[91]، و وفقا لهذا فللبرلمان غرفتين هما:

- الجمعية الوطنية: و التي تضم تسعة و سبعون نائبا، و يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب و ذلك لمدة خمسة سنوات.

- مجلس الشيوخ: و الذي يضم ستة و خمسون عضوا، ثلاثة منهم يمثلون الشعب الموريتاني في الخارج، و يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب عليهم من طرف رؤساء البلديات و ذلك لمدة ستة سنوات.

بحكم الدستور الموريتاني فإن للبرلمان صلاحيات تجعل منه أحد أعمدة التسيير في الدولة و من هذه المواد نجد المادة سبعة و خمسون و التي تنَص على أن القواعد العامة لتنظيم الدفاع ترجع إلى البرلمان،

---

[89] ***دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية***، (نواكشوط: 20 جويلية 1991)، ص ص. 67.

[90] Boubacar Ndiaye, **op-cit**, p.164.

[91] عوض، ***مرجع سابق***، ص. 249.

كما أن إقرار الحرب و كذا تحديد الضمانات الرئيسية الممنوحة للموظفين المدنيين و العسكريين في إطار ممارستهم لمهامهم.

كما أن لغرفتي البرلمان لجنة مكلفة بالقضاء، الداخلية و الدفاع، فالمادة تسعة عشرة من التنظيم الداخلي للمجلس الشعبي الوطني تسمح لأعضائه بتأسيس لجان خاصة من أجل دراسة مشاريع و مقترحات القانون.

و المادة عشرون من نفس التنظيم تسمح بخلق لجان مخصصة من أجل متابعة قضايا و مسائل لا تدخل ضمن مهام اللجنة الدائمة.

هذه المواد من المفترض أن تسمح للبرلمان بممارسة سلطته في مراقبة عمل الحكومة، و لكن البرلمان الموريتاني كغيره من البرلمانات الإفريقية لم يمارس أبدا صلاحياته الدستورية خاصة فيما يتعلق بمراقبة عمل الحكومة و الأمن اللذان هما من صميم أعمال السلطة التنفيذية أو بالأحرى الرئيس.

بالرغم من هذا إلا أن الفترة الانتقالية الديمقراطية التي جاءت بعد انقلاب 2005 قاد إلى انتخاب برلمان بتشكيلة أدت إلى ظهور ثقافة و لو محتشمة في المراقبة لعمل الحكومة، لكن انقلاب 2008 أجهض هذا التطور.[92]

3- السلطة القضائية: بحكم الدستور الموريتاني فإن السلطة القضائية لديها صلاحيات تتعلق بالحقوق الفردية و الجماعية للمواطنين.

تتكون السلطة القضائية من عدة محاكم كل و اختصاصها و تتمثل في:

- المحكمة العليا

- محكمة مراجعة الشؤون العامة.

- محاكم مدنية: و عددها ثلاثة و خمسون محكمة.

- محاكم العمال: و عددها اثنان.

- المحاكم الإقليمية: و عددها عشرة.

- محاكم الاستئناف.

[92]Boubacar, **op-cit**, pp.164,165.

مثلها مثل السلطة التشريعية و بالرغم من إعلانها في الدستور على أنها مستقلة عن السلطة التنفيذية و ذلك بموجب المادة تسعة و ثمانون إلا أنها لم تكن أبدا على ذلك الحال، فمنذ الاستقلال و القضاء تحت الرقابة الصارمة للرئيس الذي يستعملها غالبا ضد معارضيه السياسيين، فلا الفساد في قطاع الأمن و لا عديد الانتهاكات لحقوق الإنسان كان له وقع لإصدار أحكام قضائية من قبلها تخص مرتكبيها المنتمين غالبا إلى الجيش و قطاع الأمن عامة.

و حسب تقرير لنقيب المحامين الذي ظهر في ماي 2009 كشف عن الظروف اللاإنسانية داخل السجون، الحجز التعسفي، الانتهاكات الخارقة لحقوق الإنسان و الاعتقالات و كذا القمع الممارس ضد المحتجين و المتظاهرين، و في إطار هذا ختم التقرير كلامه بأن القضاء في موريتانيا ليس لديه أية مصداقية.[93]

الديناميكية السياسية في موريتانيا (تطور ظهور الأحزاب وتواجدها، الجمعيات والحركات الناشطة):

عرفت موريتانيا منذ 1946 و إلى غاية استقلالها حراكا ديمقراطيا و ذلك مع بروز عدة أحزاب سياسية في إطار ثلاثة مراجع:

- في إطار العلاقة مع فرنسا: (تعاون،ضد).

- في إطار بناء الوطن: (فيدرالية، اندماجية أو وحدة كاملة).

- في إطار العلاقة مع الدول الأخرى: (توجه إفريقي، عربي أو مغاربي..).[94]

و يعود ظهور أول حزب سياسي في موريتانيا إلى عام 1946 و يتمثل في حزب "الإتحاد التقدمي الموريتاني" الذي ظهر أثناء الانتخابات التي أجراها المستعمر الفرنسي من أجل انتخاب ممثل عن موريتانيا في الجمعية الوطنية، أي كانت في إطار الانتخابات التشريعية الفرنسية في إفريقيا الغربية ، و قد قاد هذا الحزب "أحمد سالم ولد هايبا" و هذا في إطار التنافس مع خصمه "حرمة ولد بابانا".[95]

و نتيجة لهذا قام هذا الأخير بتأسيس حزب "الوفاق الموريتاني" و الذي يعتبر ثاني حزب موريتاني في تاريخ البلاد، و قد كان من بين أهم أهداف الحزب آنذاك هو القضاء على كل مظاهر التقسيم الاجتماعي

[93] **Loc-cit.**

[94] Pierre-Robert Baduel, **Les partis politiques de Mauritanie (1945-1993),** in : revue du monde musulman et de la méditerranée, 1994,p.89, in : Www.persee.fr/web/revues/home/prescript/remmm_0997-1327_1994_num_72_1_1656.

[95] Mariella, **partis.., op-cit,** pp. 117,118.

و الإقطاعية و إدخال البلاد إلى نمط ديمقراطي و هذا في إطار البقاء في وحدة مع فرنسا في إطار الاتحاد الفرنسي.[96]

و في عام 1955 ظهرت حركة جديدة شُكلت من طرف شبان مثقفين خاصة من جماعة "البيضان" و قد سميت ب: "جمعية الشبيبة الموريتانية"، و التي كانت متأثرة بالحركة الناصرية[97]، و لقد انبثقت في الأساس عن طريق الانشقاق الذي حصل في حزب "الاتحاد الديمقراطي الموريتاني" و كذا حزب الوفاق، هذه الحركة التي كانت تجمع بالإضافة إلى عناصر من "البيضان"، ضمت مناضلين من جميع الاثنيات، و لقد كان حزبا ذو توجه عربي أو بالأحرى موالي للمغرب.[98]

لقد كان من بين أهداف هذه الجمعية هي:

- توحيد صفوف جميع الشباب الموريتانيين بدون تمييز سياسي، عرقي، ديني أو جهوي و هذا مساهمة في التربية الثقافية و المدنية للشعب الموريتاني.

- تحقيق تطلعات الشعب الموريتاني فيما يخص حقه في المعرفة، الحرية و العدالة الاجتماعية.

- محاربة الجهل، القبلية و الجهوية.[99]

و في سنة 1957، و نتيجة لصعوبة لم شمل مختلف المكونات الاثنية في إطار دولة أمة آنذاك، ظهرت حركتان أو تجمعان شُكلا من طرف الزنوج الموريتانيين، و هذا لأنهم اعتبروا أنفسهم غير ممثلين بما يكفي في الحياة السياسية آنذاك، و تمثلا هذان التجمعان في:

- اتحاد أصليي موريتانيا الجنوبية: و الذي رأسه "با عبد العزيز" و "با بوكار الفا" و كلاهما من جماعة "الفولب".

- التجمع الديمقراطي ل"غورغول": الذي رأسه "با مامادو سامبا بولي" و الذي هو أيضا من نفس الجماعة أي "الفولب".[100]

هذا الأخير الذي كان مدعما من طرف "التكتل الشعبي السنغالي" بزعامة "ليوبولد سيدار سنغور".
و ظهرت في نفس الفترة أحزاب تعتمد على الإطار الفيدرالي مع مالي مثل: "الاتحاد الوطني الموريتاني" المكون من وجهاء و كبار منطقة "ترارزا" و منطقة نهر السنغال الذي رأسه "مختار ولد دادا".

---

[96] Pierre-Robert, **op-cit**, p97.
[97] Mariella, **op-cit**, p.120.
[98] Pierre- Robert**, op-cit**, p.88.
[99] **Ibid,** p.96.
[100] Mariella, **op-cit**, p. 120.

إلى جانب هذا ظهر حزب "الاتحاد الاشتراكي لمسلمي موريتانيا" المكون من كبار مقاتلي منطقة "ادرار"، و هذا كان معارضا للفكرة التي جاء بها الأول فيما يخص الفيدرالية مع مالي.[101]

كما عرف عام 1958 و بالضبط في ماي، محاولة مجموعة من الأحزاب التكتل في حزب واحد بعد انشقاقهم من حزب الوفاق، التكتل الديمقراطي ل "غورغول" و هذا في حزب التجمع الموريتاني، لكن هذا لم يتحقق[102] ،و قد كان يطمح للاستقلال في إطار "الاتحاد الفرنسي" و بالتالي كان ضد الفيدراليين و كذا الموالين للمغرب.[103]

و في نفس العام، و في شهر سبتمبر عرف حزب "الوفاق" انشقاق و بروز حزب جديد و هو حزب "النهضة الوطنية"، الذي رأسه "أحمد بابا ميسك" و "بوياغي ولد عابدين"[104]، و الذي كان من أهم أهدافه العمل على استقلال البلاد و كذا إقامة سياسة ديمقراطية، اجتماعية و ثقافية تتوافق و تطلعات الجماهير.[105]

بعد إ علان الجمهورية الإسلامية الموريتانية في 1960، و مع إنتخاب أول رئيس للبلاد في 1961 "مختار ولد دادا"، و الذي و رغم تكوينه الغربي (في فرنسا) إلا أنه كان معارضًا لمبادئ الحرية السياسية، و نتيجة لهذا فكل الأحزاب التي كانت متواجدة في الساحة السياسية انصهرت في حزب واحد هو حزب "الشعب الموريتاني" و إعلان هذا الأخير على أنه الحزب الوحيد إثر تعديل المادة تسعة من الدستور في 1965، و الذي من خلاله انتظمت الحياة السياسية حتى تنحي الرئيس "ولد دادا" عبر انقلاب 1978.

و نتيجة لبعض الظروف و السياسات التي اتخذها الرئيس "ولد دادا" ظهرت أحزاب جديدة و لو بطريقة غير شرعية لتعارضه أهمها:

في سنة 1968 ظهر حزب" الحركة الوطنية الديمقراطية " و هي إطار تنظيمي معارض حمل الفكر الماركسي اللينيني كعقيدة لنضاله و قد كانت أهم أهدافها:

تحقيق وحدة وطنية بين العرب و الزنوج و هذا من خلال:

- تجاوز مخلفات و آثار الصدام العرقي الذي حصل في 1966.

---

[101] Pierre-Robert, **op-cit**, p.88.
[102] Mariella, **op-cit**, p.120.
[103] Pierre-Robert, **op-cit**, pp. 88,89.
[104] Mariella, **op-cit**, p.120.
[105] Pierre-Robert, **op-cit**, p.95.

- محاربة الظلم الاجتماعي.

و نظرا للقمع الممارس ضدها من طرف نظام "ولد دادا" تم حلها و قام أعضاءها بتأسيس إطار سياسي جديد تمثل في حزب "الكادحين الموريتانيين" الذي تأسس في أكتوبر 1973.

إلى جانب "حركة الحر"[106] الذي أسسها "الحراتين" و هم من فئة العبيد الأحرار الذين طالبوا بالمساواة الاجتماعية داخل مجتمع "البيضان" و التي ظهرت في الخامس من مارس 1978.

لم تستطع هذه الحركة أن تصبح رقما في المعادلة السياسية الموريتانية و هذا بفعل التناقضات التي حملتها في أجندتها، كما أن التنكر من طرف أعضائها و مناضليها فور الوصول إلى المناصب و السلطة قد أضعفها.[107]

و بمجيء الرئيس "خونة ولد هيدالة" في فترة 1980-1984أُسس في 1982 تنظيم جديد للتعبئة الشعبية تحت اسم "هياكل تهذيب الجماهير"، فهو تنظيم شبه سياسي- أمني في مهمة تدريب الجماهير على الممارسة الديمقراطية[108]، كما جاءت من أجل:

- محاربة القبلية.

- الدفاع عن الوحدة الوطنية.

- القضاء على ظاهرة العبودية.[109]

كما تمثّل هدفه الحقيقي في: احتواء تنامي المعارضة السياسية السرّية.

و بتأسيس هذا التنظيم قضت على ظهور الأحزاب منذ 1978 إلى غاية 1986، لكن هذا لم يمنع من ظهور بعض الحركات المعارضة لحكم العسكر أهمها:

في 1980 ظهر "التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية"[110] الذي أسس في باريس من طرف محمد عبد الرحمان ولد موان و محمد ولد جدو المقربان للرئيس السابق "ولد دادا"، و كان من بين أعضائه مناضلين

[106] Mariella, **op-cit**, pp. 121,122.

[107] حمد الأمين، ***مرجع سابق***، ص ص. 147148.

[108] عوض، ***مرجع سابق***، ص ص. 249-251.

[109] Pierre-Robert, **op-cit**, p.91.

[110] Mariella, **op-cit**, pp. 124,125.

من "حزب الكادحين"، كما يضم معارضين للنظام العسكري من كل الاثنيات و شخصيات من النظام السابق و الذين طالبوا برحيل "ولد هيدالة".[111]

كما ظهرت في 1983 "جبهة تحرير إفريقيي موريتانيا"، و التي أسسها جماعة "الهالبولار"، و هي مشكلة من عدة حركات زنجية منها: "الإتحاد الوطني الديمقراطي (معتدل) ، "والفوقي" (مدن "غيديماكا"، "فوتا" و "والو") و "الحركة الشعبية لإفريقيي موريتانيا" و "منظمة الدفاع عن مطالب الزنوج الموريتانيين، بالإضافة إلى بعض الجماعات الصغيرة و كذا بعض المسؤولين من بينهم: "تافسيرو جيغو"، "مامادو لي"، "عبد العزيز لي"، "عبد اللاي كيبي" و "عليوان دياو"، و تمحور برنامجها حول:

- المساواة بين الاثنيات.

- وقف سياسة التعريب.

- تقاسم السلطة بين "المور" و الزنوج بالتساوي.[112]

و مع بداية انفتاح البلاد على الديمقراطية منذ نهاية الثمانينيات، ظهرت خطابات من طرف"جبهة تحرير إفريقيي موريتانيا" تؤكد على مطالب الزنوج و تدين في نفس الوقت "عنصرية البيضان"، و هذا ما أدى إلى مواجهات سياسية أدت بدورها إلى مذابح في داكار و نواكشوط، راح ضحيتها مئات القتلى في عام 1989، و هذا ما بات يعرف ب:

« Le passif humanitaire »

هذا الانفتاح الديمقراطي لم يكن مرده فقط السياق العالمي، بل يعود أيضا إلى نضال و نشاط المعارضة الداخلية خاصة "اتحاد العمال الموريتانيين" و "حركة الحر".

هذا الحراك تأكد أكثر بين 1991-1992 أين ظهرت أحزاب مسموح بها لأول مرة من قبل السلطة منذ 1961، بعد أن كانت في إطار غير شرعي، لكن هذه الأحزاب جلها كانت عبارة عن أحزاب تمثيلية لجماعات محلية و جهوية أكثر منها تنادي ببرامج سياسية خاصة بها، و تمثلت في:[113]

- التجمع من أجل الديمقراطية و الوحدة: الذي تأسس في 1991، و رأسه "أحمد ولد سيدي بابا".

- الحزب الموريتاني من أجل التجديد: و الذي تأسس في 1991.

[111] Pierre-Robert, **op-cit**, p.95.
[112] **Ibid**, p.98.
[113] Mariella, **op-cit**, p.125.

- الاتحاد الشعبي الاشتراكي الديمقراطي: و الذي تأسس هو الآخر في 1991، و رأسه "محمد محمود ولد ماه".[114]

- حزب من أجل العدالة و الديمقراطية: و الذي رأسه "محمد عبد اللاهي ولد بان".

- التحالف الشعبي من أجل التقدم: تأسس في 1991، و هو حزب ناصري التوجه قدم مرشح الرئاسة "مصطفى ولد محمد السالك".

لكن أغلب هذه الأحزاب اختفت بسبب الانشقاقات الداخلية، و بالفعل ففي 1991 و خلال سنوات، انقسمت القوى السياسية الموريتانية إلى ثنائية:

- الحزب الذي أظهر نفسه على أنه الممثل الشرعي ل"مصالح الموريتانيين" و هو" الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي"[115] الذي تأسس عام 1991 و هو حزب الرئيس السابق "ولد الطايع" و هذا للاستحقاقات الرئاسية لعام 1992 و هو مشكل من لجنة تضم ستة عشرة عضوا، منسقا من طرف الوزير السابق "الشيخ سيد أحمد ولد بابانا".

ضم هذا الحزب إسلاميون، بعثيون و بعض المعارضين السابقين من الزنوج مثل "عبد العزيز با" و "مامادو لي"[116]، و لقد كان مدعما من أعيان موريتانيا العميقة خاصة من الشرق و كذا التجار.

- حزب المعارضة: و تمثل في: "اتحاد القوى الديمقراطية – عهد جديد" تأسس في 2 أكتوبر 1991، يرأسه احمد ولد دادا، و هو ناتج عن " الجبهة الديمقراطية المتحدة من أجل التغيير"[117] و الذي تشكل من عديد أحزاب سابقة مثل: "الحركة الوطنية الديمقراطية"، النهضة و "حركة الحر"، و كان مناضليها الأكثر تسيُسا و من مختلف الانتماءات، الذين دافعوا عن المساواة الاجتماعية، إقامة دولة القانون و احترام حقوق الانسان.[118]

لكن بدأت الاختلافات الاثنية و الجهوية و الاقتصادية تظهر داخل هذان الحزبان، فمنذ 1992 شهد حزب "اتحاد القوى الديمقراطية" انشقاقات ذات أهمية و ذلك من خلال سحب الشرعية من " ولد دادا" من طرف قبيلته " أولاد ابيايري" الذين فضلوا مساندة حزب السلطة " الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي"، و قد حصل الشيء نفسه في حزب "اتحاد القوى الديمقراطية" تمثلت في: انشقاق "حركة الديمقراطيين الأحرار" و "حركة الحر" اللذان شكلا حركة أخي الحر- "خويا الحر".

[114] Pierre-Robert, **op-cit**, pp.102-104.
[115] Mariella, **op-cit**, p.127.
[116] Pierre-Robert, **op-cit**, p.101.
[117] **Ibid**, p.103.
[118] Mariella, **op-cit**, p.127.

"الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي" عرف هو الآخر مشاكل انشقاقية خاصة من طرف الفرق التي لها مطالب اثنية مثل: الزنوج و "الحراتين".

و منذ 1992 اختفت جميع أحزاب المعارضة بسبب فشلها الذي يعود أساسًا إلى:

- ارتباط ولائها بالخارج، فالحركة الوطنية الديمقراطية كانت موالية للصين، بينما حزب التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية فكان ولاؤه مع المغرب، أما الأحزاب ذات التوجه الناصري فولاؤها منقسم بين ليبيا و مصر، أما البعثيون فالأمر نفسه فكانوا منقسمون بين العراق بالدرجة الأولى و سوريا، أما الإسلاميون فمرتبطون بالدول الخليجية عبر قنوات السعودية خصوصًا، أما التيار الزنجي فكان وطنهم الثاني السنغال خاصة في ظل حكم الرئيس "سنغور" أين تغير الحال مع وصول الرئيس "عبد اللاي واد" الذي اعتبر دعم الأهداف الزنجية تدخلاً في الشأن الداخلي الموريتاني، أما التيار الليبرالي فكان مواليا لفرنسا.[119]

- غياب برامج سياسية، اقتصادية و اجتماعية فعالة بديلة لما هو موجود و متبع من طرف النظام الحاكم، حيث كانت عبارة عن أحزاب شكلية تفتقر إلى إيديولوجيا موجهة لعملها.

- سيطرة النزعة الضيقة بين أعضاء و مناضلي الأحزاب بين العرقية و الجهوية و القبلية، فغالبا ما كانت تحل هذه النزعات محل توجه الحزب و إيديولوجيته.

- فمن خلال هذا أخفقت هذه الأحزاب في القيام بدور الوسيط بين المجتمع و الدولة، فبدلا من تمثيل المجتمع و انشغالاته كان رؤساء الأحزاب و قياديها يمثلون سوى أنفسهم و هذا يتبين من خلال انسحاب بعض القادة من أحزابهم فور الوصول إلى المناصب السياسية.[120]

و فيما يخص استفتاء دستور 1991 و المتعلق في مادته الثالثة فيما يخص الأحزاب السياسية جاء فيه أنه لا يمكن أن يعطي لأي حزب سياسي الشرعية و المصادقة من طرف الحكومة إذا كان الإسلام اعتماده الأول أو كان على أساس عرقي، جهوي، قبلي أو على أساس الجنس أو حتي الطرق الصوفية، و بهذا تكون هذه المادة قد قطعت على جميع الحركات و الأحزاب السياسية التي ينظمها الزنوج خاصة "حركة الحر" من الاستمرار في ظل هذه المادة لأنها تقوم على أساس عرقي و كذا الأحزاب ذات التوجه الإسلامي.[121]

و من أهم الأحزاب التي ظهرت في خضم هذا، هي:

---

[119] محمد الأمين، **مرجع سابق**، ص ص. 180181.

[120] **مرجع نفسه**، ص ص. 252253.

[121] Pierre-Robert, **op-cit**, p.92.

- الإتحاد من أجل الديمقراطية و التقدّم: تأسس هذا الحزب عام 1997، و هذا نتيجة لانفصال مؤسسه "حمدي ولد مكناس" و مناصروه عن حزب "اتحاد القوى الديمقراطية" المعارض، و انضم هذا الحزب إلى أحزاب الأغلبية الرئاسية المساندة للرئيس "ولد الطايع" سنة تأسيسه.

-الإتحاد من أجل التنمية الديمقراطية: أُسّس في 2000، من طرف "التجاني كواتا"، هذا الأخير الذي كان عضوا في حزب العمل بعد أن تمّ فصله للقائه بالوزير الأول آنذاك، و بعد فصله أسس هذا الحزب الذي شارك في الانتخابات التشريعية لعام 2001، كما كان قد فاز من قبل بمقعد برلماني نتيجة تجديد ثلث مقاعد مجلس الشيوخ في أفريل 2000.[122]

- حزب تجمع الوطنيين الديمقراطيين: هو حزب معارض تأسّس في 2000 بداكار، من أهم مطالبه كانت:

قطع العلاقات الدبلوماسية بين موريتانيا و إسرائيل، و الإفراج عن السجناء السياسيين الذين أوقفوا في إطار الاعتقالات التي جرت إثر الاحتجاجات المعادية لإسرائيل. [123]

- حزب التجمع من أجل الديمقراطية و الوحدة: و الذي أسس من طرف "ولد سيدي بابا".[124]

- الحزب الوحدوي: و هو حزب ذو توجه بعثي – موالي لسوريا -، رأسه "يحي ولد أحمد عثمان".

- اتحاد قوى التقدّم: تأسس نهاية عام 2000 بعد حل حزب "اتحاد القوى الديمقراطية"، رأسه "محمد ولد مولود"، و هو أول من دعا إلى الحوار بين الحكومة و المعارضة، لكن هذا لم ينجح.[125]

- رباط: هي منظمة أسسها محمد جميل ولد منصور في بداية 2000 بهدف الاعتراض على العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، أمينها العام "محمد غلام ولد الحاج شيخ"، و قد قامت هذه الحركة بتنظيم مظاهرات ضد ذلك.[126]

- حزب تكتل القوى الديمقراطية: أسسه مناضلو حزب اتحاد القوى الديمقراطية المنحل في 2000، تم تأسيسه يوم 04 جويلية 2001 برئاسة "محمد محمود ولد اماه، ضم إسلاميون، ناصريون، زنوج و من فئة الحراتين و بعض الشيوعيون.[127]

---

[122] Http:// Awfonline.net/new/index.php? option.com.content§view=article § id= 15.2006.66.25,14.41-56§ catid=21 Mauritania§ item id=13.

[123] عوض، ***مرجع سابق***، ص. 270.

[124] جاسم، ***مرجع سابق***، ص. 237.

[125] Awfonline, ***op-cit***. .

[127] محمد الأمين، **مرجع سابق**، ص. 267.

كما عرفت مرحلة ما بعد انقلاب 2005، ظهور بعض الأحزاب التي كانت تنتظر الاعتماد، و هذه الأحزاب هي:

- الحركة من أجل الديمقراطية المباشرة: هو ذو توجه عربي، رأسه "عمار ولد رباح"، و قد كان هذا الأخير ناشطا في صفوف المعارضة.

- حزب التجمع الوطني للإصلاح و التنمية "تواصل": يعتبر الحزب الإسلامي الأقوى في البلاد، و هو ذو توجه معتدل تابع لجماعة الإخوان المسلمين، تأسس في 2007، يرأسه "محمد جميل ولد منصور"، من أهم مطالبه: محاربة الفقر و خاصة في الوسط الريفي.[128]

- حزب التجديد الديمقراطي: يرأسه " مصطفى ولد عبيد الرحمن.

- الحزب الجمهوري من أجل الديمقراطية و التجديد: و يرأسه "محمد ولد محمد فال".[129]

- حزب الفضيلة: و هو حزب إسلامي تأسس في 2007، يرأسه عثمان ولد أبي المعالي.

و أمام هذا الواقع السياسي، يمكن تصنيف القوى السياسية في موريتانيا في تلك الفترة، أي فترة "ولد الطايع"، بدءً من عام 1991 إلى ثلاثة أنواع:

1- أحزاب الأغلبية الرئاسية: تتمثل في:

- حزب PRDS* : و هو الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي، و هو الحزب الحاكم آنذاك- حزب "ولد الطايع"-[130].

- حزب التجمع من أجل الديمقراطية و الوحدة: الذي يرأسه "ولد سيدي بابا"[131].

- حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية و التقدم: الذي ترأسه "الناهة بنت حمدي ولد مكناس"، و هو حزب نتج عن انشقاق اتحاد القوى الديمقراطية.

---

[128] ***Mauritania: Opposition...***, **op-cit**, p. 190.

[129] التقرير الاستراتيجي العربي 2006/2005، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2006)، ص.378، (496).

[130] Olivier, ***op-cit,*** p. 9.

*تغيرّت تسميته إلى الحزب الجمهوري الديمقراطي من أجل التجديد، و هذا من خلال مؤتمر عقد يوم 21-23 أكتوبر 2005.

[131] أليكس ثورستون، **الإسلاميون في موريتانيا**، (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي للشرق الأوسط، مارس 2012)، ص ص.8-11

جاسم، ***مرجع سابق***، ص. 237.

2- أحزاب المعارضة الشرعية: بلغت عام 2005 حوالي ثلاثون حزبا يدور في فلك المعارضة، لكن أغلب منخرطيها و قياديها يتسمون بالضعف، حيث لم يقدّموا و لا مرشح للانتخابات الرئاسية، و ما يميز هذه الأحزاب أن معظمها قد تأسس تحت غطاء النظم السياسية المتعاقبة، (في فترة الرئيس "ولد الطايع")، و افتقدت تلك الأحزاب لبرامج سياسية واضحة، إذ أنها غالبا ما كانت تلجأ إلى التغيير في توجهاتها و شعاراتها حسب كل مرحلة تأتي نتيجة للانقلابات العسكرية[132].

و أهم هذه الأحزاب:

- تجمع القوى الديمقراطية: و هو ناتج عن حل حزب "اتحاد القوى الديمقراطية/ عهد جديد"، يرأسه "أحمد ولد دادا" ممثل نخب "ترارزا"، بعد خلافته ل: "محمد محمود بن امات".

- اتحاد قوى التقدم: يرأسه "محمد ولد مولود"، و يضم ضمن قادته زنوج أفارقة.

- التحالف الشعبي التقدمي: يرأسه "مسعود ولد بلخير" قائد فئة "الحراتين"، و الذي أيضا يضم زنوج أفارقة.

إلى جانب :

- حزب "صواب": و هو كان مؤيدا لمرشح انتخابات الرئاسة 2003 "محمد خونا ولد هيدالة".

- الجبهة الشعبية: يرأسه "شبيح ولد شيخ ميلاينين"، و هو وزير سابق في عهدة "ولد الطايع" الأولى.[133]

3- معارضة المنفى: (غير الشرعية): مشكلة من عدة أحزاب، أهمها:

- قوى تحرير إفريقيي موريتانيا: (فلام): برزت في الثمانينيات من طرف الزنوج الأفارقة، للمطالبة بحقوق اجتماعية، اقتصادية، سياسية و كذا ثقافية.

- تنظيم فرسان التغيير: و هي عبارة عن حركة مسلحة، مشكلة من عدة عناصر شاركت في المحاولة الانقلابية في 2003، يرأسها "محمد خونا ولد هيدالة"، و الذي شكلها في بوركينافاسو.[134]

- حزب العمل من أجل التغيير: كان يعتبر من أبرز أحزاب المعارضة، و هذا منذ انتخابات أكتوبر2001

---

[132] التقرير الاستراتيجي العربي 2006/2005،***مرجع سابق***، ص.376، (496).

[133] Olivier Leservoisier, ***Démocratie, renouveau des chefferies et luttes sociales à Kaédi (Mauritanie)***, Politique africaine, N°. 89, (Paris : éditions karthala, 2003/01), p.9.

[134] ***Loc-cit.***

و قد أعلن "ولد الطايع" عن حلّه في 02 جانفي 2002، و هذا بسبب خطاب عنصري ضدّ الديمقراطية.[135]

كما ظهر و بعد انقلاب أوت 2008 تحالفا سميّ ب: "تنسيق المعارضة الديمقراطية"، الذي ضمّ إحدى عشرة أحزاب من المعارضة، و لقد كان من أهم مطالبها: مطالبة الرئيس "محمد ولد عبد العزيز" بتأسيس حكومة انتقالية في نوفمبر 2011.[136]

بعد كل هذا الترتيب للأحزاب التي ظهرت على الساحة السياسية الموريتانية يمكن أن يقسم نضال هذه الأحزاب إيديولوجيا إلى ثلاث تيارات رئيسية تمثلت في:

1- التيار اليساري الشيوعي: يمثل هذا التيار من أوائل التيارات الحزبية التي ظهرت على الساحة السياسية الموريتانية، و تعتبر شخصية "اباه ولد محمد ولد حرمة" المدعو "باهي محمد" زعيم هذا التيار، حيث كان من أبرز المناضلون الماركسيون، و من أبرز أحزاب هذا التوجه هو حزب الكادحين و كذا الحركة الوطنية الديمقراطية.[137]

2- التيار القومي العربي: مثلت فترة 1960-1964 أكثر الفترات نشاطا لهذا التيار و هذا يعود لعدة اعتبارات أهمها: انتصارات الزعيم جمال عبد الناصر، العلاقات الدبلوماسية بين مصر و موريتانيا عام 1964، تأثير إذاعة صوت العرب، فتح المركز الثقافي المصري في 1965. [138]

مثل هذا التيار توجهين اثنين هما:

- التوجه الناصري: مثل المركز الثقافي المصري محرك هذا التوجه، و في مرحلة أخرى المركز الثقافي الليبي.

- التوجه البعثي: مثلت السفارة العراقية من جهة و المركز الثقافي السوري من جهة أخرى قواعد هذا التنظيم و محركا له.[139]

لقد تأثر التيار القومي العربي عامة بما شهدته الساحة المحلية و الإقليمية من ظروف، حيث و في ظل الخلافات العربية- العربية من جهة، و كذا في ظل توجه نظام " ولد الطايع " إلى الابتعاد عن التعريب و اللجوء إلى التغريب و سياسة الفرنسة و التطبيع مع إسرائيل من جهة أخرى تناقص وجود و قوة هذا

---

[135] ***Chronologie 16 Décembre 2001- 15 Mars 2002,*** Afrique contemporaine, N°. 202-203, (Avril – Septembre 2002), p. 176.

[136] ***cit,-pposition.., opMauritania: O*** .p. 190

[137] محمد الأمين، **مرجع سابق**، ص ص.65-68.

[138] **مرجع نفسه**، ص ص. 76-77.

[139] **مرجع نفسه**، ص ص. 79-80.

التيار خاصة بعد قيام أحد أهم الشخصيات الناصرية و هي: الرشيد ولد الصالح بالدفاع عن خطوة النظام للتطبيع مع إسرائيل.[140]

3- التيار الإسلامي: تزامن ظهور التيار الإسلامي في موريتانيا مع مطلع السبعينيات و هذا نتيجة الظروف التي ميزت تلك الفترة و لعل أهمها:

- الحركات الإسلامية في المشرق العربي – جماعة الإخوان المسلمون خاصة-.

- الثورة الإسلامية في إيران.

- قيام الانتفاضة الفلسطينية.

- ظهور ما يعرف بالجهاد الإسلامي في أفغانستان.

و يعتبر أول تنظيم إسلامي ظهر في البلاد هو الجماعة الإسلامية ذات التوجه الإخواني الذي أصبح قريبا من السلطة عند مجيء الرئيس "ولد هيدالة".[141]

و لقد اختلفت الأحزاب الإسلامية في توجهاتها بين الفكر الإخواني إلى السلفي إلى الجهادي و هذا يعود إلى تعدد مصادرها و إيديولوجياتها، لكن يبقى التوجه الإخواني يمثل القاعدة الشعبية الكبرى بين الأحزاب الإسلامية، و قد تأثرت هذه الأحزاب بالظروف المحلية، الإقليمية و الدولية من بينها هجمات الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001، و ظهور تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي و ربط الأنظمة السياسية في موريتانيا بين التفجيرات التي شهدتها البلاد و الأحزاب الإسلامية، و على إثر هذا يواجه هذه الأحزاب حاليًا تحديات لعل أهمها الإرهاب و القاعدة، قضية إسرائيل إلى جانب العمل السياسي في الوضع الراهن و الوجود العسكري الغربي في المنطقة – أي منطقة الساحل و تحديدا لما كان في مالي-، فالهجمات التي تنظمها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هو ما جذب الوجود العسكري الغربي في المنطقة و هذا ما يدفع إلى تعزيز العلاقات أكثر بين النظام في موريتانيا و الدول الغربية ما يؤثر في الأخير على تواجدهم ضمن السياق السياسي الموريتاني و بالتالي يؤثر على نضالهم و أهدافهم.[142]

هذا بالنسبة للسياق الحزبي، أما الحراك الجمعوي فقد عرفت موريتانيا حراكا جمعويا، تمثّل أساسا في:

- جمعية Fedde pinal: و التي تعني "طبقة الصحوة، أسسها الهالبولار.

---

[140] **مرجع نفسه**، ص ص.91-96.

[141] **L'islamisme en Afrique du nord : Contestation islamiste en Mauritanie : Menace ou bouc émissaire ?**, Rapport moyen orient / Afrique du nord, N°. 41, (11 Mai 2005), International crisis group, p. 15.

[142] أليكس، **مرجع سابق**، ص ص. 1920.

- أما السوننكي، فأسسوا منظمة Balagoss.

- أما فئة العبيد الزنوج Maccube، فقد أسسوا جمعية Gurelsane.

و قد كان دافع إنشاء مثل هذه الجمعيات و المنظمات هو المطالبة بحقوقهم العقارية، التربوية، و ليس فقط مطالب سياسية، حيث رأوا أنهم ضحايا التمييز فيها.[143]

لم يقتصر النشاط الحركي و الحزبي على الميدان السياسي فقط، بل تعداه إلى ميادين أخرى ذات صبغة مهنية، ثقافية لكن له ارتباط و بعد سياسي، و لعل أهم هذه التنظيمات هي:

1- النقابات: برز دور النقابات و نشاطها الفعلي بعد أحداث "زويرات " في 1968، أو أحداث شركة Miferma، نتيجة تعامل نظام "ولد دادا" بقمع هذه الأحداث و التي نتج عنها قتلى و جرحى.

إلا أن جذور نشأتها يعود إلى فترة ما قبل الاستقلال أين كانت الحركة النقابية الموريتانية تنشط في ظل الحركات النقابية في إفريقيا الغربية الناطقة بالفرنسية، و لعل أهم تنظيم نقابي أنشأ هو الاتحاد الجمهوري للعمال الموريتانيون في 1960 و الذي تحول إلى اتحاد العمال الموريتانيون في 1961.[144]

و مع تطور الحريات و تدعيمها من خلال دستور 1991، تطور العمل النقابي لتظهر نقابات متخصصة بكل مجال و قطاع مثل: نقابة أساتذة التعليم الثانوي، نقابة معلمي التعليم المتوسط في فيفري 1998، نقابة التعليم العالي، نقابة السلك الوطني للأطباء و الصيادلة و جراحي الأسنان، لجنة احترام أخلاق و أدبيات مهنة الصحافة في أواخر 2001 بمبادرة "عبد الرحمن ولد حرمة ولد بابانا" و رابطة الصحف المستقلة بزعامة "محمد المختار ولد محمد فال".

و نتيجة هذا التطور اختلط النضال النقابي بالنشاط السياسي في موريتانيا، حيث جذبت التيارات السياسية النقابات المختلفة فمثلاً : نقابة أساتذة التعليم الثانوي سيطر عليها التيار الإسلامي ثم بعد ذلك أصبحت موالية للتيار الناصري "حزب التحالف الشعبي التقدمي"، أما نقابة التعليم العالي فقد سيطرت عليها "الحركة الوطنية الديمقراطية"، هذا ما أثر على نوعية نشاطها و مطالبها حيث انعكس بالسلب على واقع العمال و ظروف العمل و مطالبهم عامة.[145]

---

[143] Racine Oumar Ndiaye, ***De l'administratif au politique : Autorités traditionnelles et pouvoir colonial français en Mauritanie,*** p. 174.

[144] محمد الأمين، **مرجع سابق**، ص. 156.

[145] **مرجع نفسه**، ص ص. 158159.

2- التنظيمات الطلابية: لقد كان للتركيبة العرقية في موريتانيا و الإيديولوجية السائدة فيها تأثيره على نشأة و طبيعة الحركة الطلابية، التي لم تظهر إلا بعد الاستقلال و هذا نظرا لقلة المتمدرسون في ظل التعليم الفرنسي أثناء الاستعمار، حيث لم يتجاوز عددهم آنذاك 25 فقط.

و قد شهدت سنة 1960 إنشاء أول تنظيم طلابي حمل اسم "الاتحاد الوطني لطلاب الجمهورية الإسلامية الموريتانية" و كان جامعا لكلا القوميتين العربية و الزنجية، لكن و لخلافات ظهرت بين الطرفين تم تأسيس تنظيم مستقل من طرف الزنوج في 1963 و هو "رابطة الطلاب و المتمدرسون الموريتانيون".

و لقد كان لأحداث 1966 العرقية انعكاسها على الحركة الطلابية، حيث أصبح كل طرف يناضل ضد مصالح الآخر في ظل اختلاف أهدافهم و مصالحهم.

لقد اعتبرت التنظيمات الطلابية في نظر الطلاب الموريتانيون كبداية للوصول نحو العمل السياسي المحترف و هذا ربما يفسر تسيس هذه الحركات في مطالبها أكثر من اهتمامها بأمور التعليم و الثقافة.[146]

3- الحركة النسوية: لم تظهر حركات نسوية في موريتانيا و هذا راجع إلى عدم وجود ماض لها بسبب ظروف المرأة و تقاليد البلد، حيث كانت تقدر نسبة تمدرس البنات في 1960 ب: واحد بالمائة فقط كما أنه حتى سنة 1971 شهدت وصول أول فتاتان إلى الجامعة، و ما زالت هذه الظروف تلعب دورها في ذلك على الرغم من التطور الذي شهدته بعض الميادين حيث ارتفعت نسبة تعليم الإناث في سنة 1993 إلى ثمانية و خمسون بالمائة و هذا في التعليم المتوسط.

و يعود نشأة أول منبر للمرأة بالرغم من تبعيته للنظام إلى أفريل 1992 أين أنشأت الحكومة كتابة الدولة لشؤون المرأة، لكن هذا لا يمكن اعتباره حركة نضالية نسوية مستقلة.[147]

4- المنظمات غير الحكومية: في إطار انطلاق عملية الدمقرطة اثر خطاب أفريل 1991 للرئيس "ولد الطايع" ظهرت أهم حركة غير حكومية هي:

الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان: التي ظهرت في جوان 1991 و التي رأسها "سعدبوه كامارا".[148]

5- الحراك الحزبي و الجمعوي في المهجر: لعل ميزة هذا الحراك هو اعتماده على التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال –الانترنت- و من بين أهم هذه المنابر هي:

- Mauritanie.net للحوار، إلى جانب مجموعات تستخدم هذا الأسلوب هي:

---

[146] **مرجع نفسه**، ص ص. 160-164.
[147] **مرجع نفسه**، ص ص. 164167.
[148] **مرجع نفسه**، ص. 175.

- مجموعة الإرادة و الصمود: تزعمها "جمال ولد البيع" و هو ذو توجه لبيرالي.

- تنظيم تحالف قوى الرفض: برئاسة "بدي ولد ابنو".

- تنظيم التفكير من أجل التغيير في موريتانيا: ترأسه "عمر ديانغ".

- تنظيم الجبهة العربية الإفريقية للخلاص: بقيادة "محمد ولد الدوكي".

- تنظيم موريتانيا الأمن من أجل الغد: تأسس في ديسمبر 1994 برئاسة "عز الدين ولد دادا".

لقد عملت هذه التنظيمات و المنابر على وضع البلاد (النظام) في مواجهة مع المجتمع الدولي بسبب نضالها ضد اللامساواة و انتهاك حقوق الإنسان، و هذا ما حدث مع تأليف "محمد ناصر وهاتبي" لكتاب بعنوان: الإرهاب الإسلامي و الظروف غير الإنسانية للعبيد في موريتانيا حيث أضر بمصالح البلاد في الخارج، الشأن نفسه بالنسبة ل: "المختار ولد الطيب" الذي من خلال منصبه كمدير مكلف بالعلاقات الخارجية في المنظمة الأمريكية:Anti Slaveryكشف عن استمرار العبودية و حمايتها من طرف النظام.

كما شكلت من خلال عملها مضايقة رموز البلاد في الخارج مثل: محاكمة النقيب "اعل ولد الداه" عام 2000 في فرنسا أثناء زيارته لها من أجل التدريب حيث تمثلت تهمته في وقوفه وراء مجازر "إنال" في 1990 أين راح ضحيتها مجموعة من الضباط و الجنود الزنوج، و لقد تم إيقافه نتيجة تدخل منظمة Agir ensembleالتي تنشط في مجال حقوق الإنسان.

كما تم تسجيل دعوى تظلم ضد الرئيس "ولد الطايع" في فيفري 2002 أمام القضاء البلجيكي بتهمة مسؤوليته عن التجاوزات التي حصلت في أحداث 1989- 1990 و التي تضرر منها الزنوج الموريتانيون.[149]

أمام هذه الديناميكية السياسية، كان هناك تأثير كبير للعسكرة عليها، حيث تمثّل هذه الأخيرة مدخلاً مهما لفهم الحياة السياسية في موريتانيا، نظرا للدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية فيها.[150]

فقد مثّلت هذه الأخيرة قطار التغيير في موريتانيا منذ 1978، و هذا في ظل قوى حزبية يحكمها تقاطع المصالح، الأهداف و الانتماءات من جهة، و ضعفها و خضوعها لحسابات الجيش من جهة أخرى.[151]

---

[149] **مرجع نفسه**، ص ص. 186-188.
[150] حمدي عبد الرحمن، ***إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة، أيّ مستقبل؟***، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط. 1، 2007)، ص. 75.
[151] صافيناز، ***مرجع سابق***، ص. 514.

العلاقات المدنية العسكرية النظامية (حسب ما نصّ عليها الدستور الموريتاني):

إنّ العلاقات المدنية العسكرية تشير إلى نمط العلاقة القائمة بين القيادة المدنية الحاكمة في الدولة و الممثلة في شخص الرئيس، و المؤسسة العسكرية فيها ممثلة في الجيش من جهة، و كذا العلاقة بين المجتمع و المؤسسة العسكرية من جهة أخرى.[152]

و هناك عدة أنماط للعلاقات المدنية – العسكرية حسب "صامويل هنتغتون"، و ذلك استنادا إلى ثلاثة معايير هي: الإيديولوجية، القوة العسكرية و مستوى الاحتراف العسكري، و هي خمسة أنماط:

1- النمط الأوّل:و هو يعتبر النمط الأسوأ، بمعنى أن العلاقات المدنية – العسكرية تكون في عدم نظاميتها بدرجة كلية، و هذا نظرا لما تمتاز به المؤسسة العسكرية من إيديولوجية غير عسكرية مقابل درجة تسيُّس كبيرة في ظل مستوى احترافي عسكري منخفض.

في هذا النمط يكون الجيش مهتما بمسائل السياسة أكثر من اهتمامه بمهامه المخولة له دستوريا خاصة في ظل انخفاض مستواه الاحترافي الذي يجعل منه جيشا مسيّسًا، هذا الأخير يكون متعودا على الحكم و هو حامي النظام.

2- النمط الثاني: في هذا النمط يمتاز الجيش بإيديولوجية غير عسكرية و قوة سياسية منخفضة مقابل انخفاض مستواه الاحترافي، يختلف الجيش في هذا النمط عن سابقه فيما يخص التسيّس، فهذا الجيش يكون أكثر ميولاً للانقلابات العسكرية لكن في ظل انخفاض تسيّسه.

3- النمط الثالث: يعتبر الجيش في هذا النمط جيشا ذو احترافية عسكرية عالية و درجة تسيّس منخفضة لكن مقابل إيديولوجية غير عسكرية، في ظل هذا النمط يكون الجيش أقل تغلغلا في الحكم و كذا أقل تفكيرا في الانقلابات العسكرية، و هذا بسبب احترافيته و كذا عدم تسيّسه.

4- النمط الرابع: يمتاز الجيش في هذا النمط بإيديولوجيته العسكرية و درجة احترافيته العالية لكن مقابل تسيّسه، هذا ما يجعل منه ذو نزعة انقلابية بفعل ميله للسياسة و بالتالي الحكم.

5- النمط الخامس:يعتبر النمط الأفضل في العلاقات المدنية العسكرية، بمعنى أنها تكون في حالة من النظامية، يكون الجيش بإيديولوجية عسكرية و بدرجة عالية من الاحتراف العسكري، إلى جانب عدم تسيّسه أو انخفاض قوته السياسية.

[152] Michael, ***op-cit,*** p. 106.

هذه المميزات تجعل منه جيشا وطنيا حاميا للبلد و ليس النظام، يتبع مهامه وفقا لما جاء به الدستور و النصوص القانونية.[153]

في هذه الحالة يكون هناك تعيين واضح للمسؤوليات بين السلطة المدنية و الجيش، جيش محترف يخضع خضوعا كاملا للسلطة المدنية في الوقت نفسه، فالعلاقات المدنية – العسكرية ديمقراطيا، أي فيما يجب أن يكون الوضع في إطارها تكون من خلال تحديد المسؤوليات بين الطرفين (السلطة المدنية و المؤسسة العسكرية)، كل طرف يكون سيدا على مجاله و قطاعه.[154]

إنّ نظامية العلاقات المدنية – العسكرية في موريتانيا حسب ما جاء في دستورها، فهي كغيرها من حالة هذه العلاقة في الديمقراطيات العريقة.

و بما أنّ العلاقة بين المدنيين ممثلة في القيادة الحاكمة في الدولة من سلطة تنفيذية و تشريعية من جهة و كذا المجتمع، و العسكريين ممثلين في الجيش و كذا مختلف أجهزة قطاع الأمن من جهة أخرى[155]، فإنّ كلّ و مهامه اتجاه المؤسسة العسكرية، ما يجعل كل طرف مسؤول عن مهام يُخوّل له الدستور القيام بها قصد تحقيق نوع من الاستقرار في نمط هذه العلاقة بين المدنيين و العسكريين.

و حسب "صامويل هنتغتون" فإنّ النمط المثالي لهذه العلاقة يتمثل في "السيطرة الموضوعية" الذي يتسم ب:

- طابع الاحتراف الذي يميز المؤسسة العسكرية.

- حياديتها من الناحية السياسية.

- الحصول على تدريب مهني متخصص في إدارة عمليات العنف في المجتمع.

- الاستعداد لتنفيذ قرارات الحكومة الشرعية.

القضية المحورية في هذا النمط تتمثل في أنّه إذا اتخذت السلطات المدنية الشرعية قرارا باستخدام القوة أو إمكانية استخدامها فإنّ على القيادة العسكرية أن تقوم بدورها في تنفيذ هذا القرار بشكل مهني و مستقل.[156]

---

[153] حمدي، ***دراسات..، مرجع سابق،*** ص ص. 107، 108.

[154] Albert Legault, ***Démocratie et transfert de normes, les relations civilo- militaires,*** p p. 178,179.

[155] حمدي، ***دراسات..، مرجع سابق،*** ص. 106.

[156] ***مرجع نفسه،*** ص. 107.

بالنسبة للسلطة التنفيذية ممثلة في الرئيس باعتبارها طرفا من المدنيين، فتتداخل مهامها بقطاع الدفاع و الأمن، لذلك يعتبر رئيس الجمهورية محدّدًا للسياسة الدفاعية و الأمنية للبلاد حسب ما جاء في المادة ثلاثون من الدستور:

"يحدد رئيس الجمهورية السياسة الخارجية للأمة و سياستها الدفاعية و الأمنية و يسهر على تطبيقها..".[157]

و تخوّل له هذه المهام بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما يترأس المجالس و اللجان العليا للدفاع الوطني و هذا وفقا للمادة أربعة و ثلاثون، كما له سلطة التعيين في الوظائف المدنية و كذا العسكرية و هذا من خلال المادة 32 التي فيها:

"... يعين في الوظائف المدنية و العسكرية".[158]

و حسب المادة تسعة و ثلاثون أيضا:

" يتخذ رئيس الجمهورية بعد الاستشارة الرسمية للوزير الأول و لرئيسي الغرفتين، و للمجلس الدستوري التدابير التي تقتضيها الظروف حينما يهدد خطر وشيك الوقوع مؤسسات الجمهورية و الأمن و الاستقلال الوطنيين و حوزة البلاد...".[159]

كما تتصرف الحكومة في الإدارة و القوة المسلحة، و هذا وفقا للمادة ثلاثة و أربعون.[160]

من خلال هذه المواد يتبين مسؤولية السلطة التنفيذية كجهة مدنية أمام المؤسسة العسكرية و قطاع الأمن و الدفاع عامة من خلال كونها الطرف المحدد و المنظّم لهذا الميدان، هذا ما يسمح بخلق حالة من النظامية لهذه العلاقة بين الطرفين في الدستور.

أما علاقة المدنيين ممثلين في البرلمان بالعسكريين فيحددها الدستور كما يلي:

حيث جاء في المادة سبعة و خمسون من الدستور حول أنّ: تحديد الضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين و العسكريين يكون من طرف البرلمان، كما يحدد هذا الأخير القواعد العامة لتنظيم الدفاع الوطني.

---

157 ***دستور، مرجع سابق،*** ص. 6.
158 ***مرجع نفسه،*** ص ص. 7.
159 ***مرجع نفسه،*** ص ص. 78.
160 ***مرجع نفسه،*** ص ص. 89.

كما أن للسلطة التشريعية حق في أن: ترخص في إعلان الحرب حسب ما جاء في المادة ثمانية و خمسون.[161]

و تتبين علاقة العسكريين و سلطة البرلمان باعتباره طرفا من الأطراف المدنية في الدولة من خلال المادة ثمانية و ستون، حيث:

" يصادق البرلمان على مشاريع قوانين المالية.."

بما فيها موازنة قطاع الدفاع و الأمن، كما

"...يراقب تنفيذ ميزانية الدولة و الميزانيات الإضافية..، و تقدم إليه الحسابات النهائية لكل سنة مالية أثناء دورة الميزانية الواقعة في الستة التي تليها و يصادق عليها بقانون.."

كما "تساعد محكمة حسابات البرلمان و الحكومة في رقابة و تنفيذ قوانين المالية".[162]

تبين هذه المواد مدى أهمية البرلمان كجهاز مدني في الدولة في معادلة نظامية العلاقات المدنية – العسكرية، فهو بصفته مراقب لموازنة قطاع الدفاع كما أنّه محددا للقواعد العامة المنظمة لهذا القطاع، كل هذا يساهم في الحفاظ على حالة النظامية على مستوى العلاقات المدنية – العسكرية في الدستور.

أما بالنسبة لنمط العلاقة بين المجتمع و العسكريين بالرغم من عدم تحديد عن مواد في الدستور الموريتاني عن هذه العلاقة إلاّ أن هذا يتأكد من خلال الأبواب المفتوحة التي يتم تنظيمها من طرف قطاع القوات المسلحة، كما يتبين أيضا في المؤتمرات المنعقدة و الداعية إلى استقرار هذه العلاقة و تأكيد الثقة بين الطرفين، كما جرى في المؤتمر الذي تمّ تنظيمه في 2012 من أجل ترقية العلاقات المدنية – العسكرية في موريتانيا بحضور شخصيات ممثلة للمجتمع المدني. [163]

و تتعدد نماذج العلاقات المدنية – العسكرية حسب ما ورد في كتاب الدكتور "فؤاد الأغا" علم الاجتماع العسكري و هي:

- علاقات تكون فيها قوات الجيش في خدمة الحكومة المدنية.

- علاقات تكون فيها قوات الجيش لها تأثير سياسي على الحكومة المدنية.

---

[161] ***مرجع نفسه***، ص ص. 1112.

[162] ***مرجع نفسه***، ص. 15.

[163] ***موريتانيا: الأمريكان يشرفون على ملتقى للعلاقات بين المدنيين و العسكريين***، (21 أفريل 2008)، في: Www.alakhbar.info.

- علاقات تكون فيها قوات الجيش لها ضغط على الحكومة المدنية لتنفيذ مطالبها.[164]

و هذا التعدد في النماذج لا يعود إلى اختلاف الدساتير بين الدول (فأغلبها متشابهة) إلا أن الاختلاف يكمن في احترام هذه الدساتير و مدى تقديسها من طرف الحكومة المدنية و كذا الجيش، ما ينتج عن هذا نماذج متعددة للعلاقات المدنية- العسكرية.

[164] فؤاد الأغا، **مرجع سابق**، ص. 205.

الفصل الثاني:

ظاهرة تدخّل الجيش في الحياة السياسية والانقلابات العسكرية، و تأثيرهما على الاستقرار السياسي و الديمقراطية.

خطة الفصل الثاني:

المبحث الأول: تطور تدخل الجيش في الحياة السياسية و تأثيره على الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في موريتانيا.

المطلب الثاني: مميزات الحياة السياسية في موريتانيا.

المطلب الثالث: عوامل تدخل الجيش في الحياة السياسية، و تأثير هذا التدخل على الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني: ظاهرة الانقلابات العسكرية و تأثيرها على الديمقراطية.

المطلب الأول: كرونولوجيا الانقلابات العسكرية في موريتانيا.

المطلب الثاني: أسباب و دوافع الانقلابات العسكرية في موريتانيا.

المطلب الثالث: تأثير الانقلابات العسكرية على الديمقراطية.

المبحث الأول: تطور تدخل الجيش في الحياة السياسية و تأثيره على الاستقرار السياسي.

طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية في موريتانيا:

لقد شهدت موريتانيا و كغيرها من دول غرب إفريقيا انقلابات عسكرية و تدخل من قبل الجيش في الحياة السياسية، هذا الوضع الذي خلق وقائع غير مستقرة في البلد و التي كان لها تأثيرات على الاستقرار السياسي و كذا الديمقراطية.

قبل التطرق إلى طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية و كذا مميزات الحياة السياسية في موريتانيا و كل ما يميز موريتانيا في هذه الجوانب، لا بد الإشارة إلى الجهاز الأمني في موريتانيا حتى يكون هناك خلفية لطبيعة هذا الأخير، فعند ذكر مصطلح القوات المسلحة فهذا يعني كل الأجهزة الأمنية من جيش، درك، شرطة و جمارك و حتى الأجهزة شبه العسكرية، فالقوات المسلحة الموريتانية و على غرار جميع القوات المسلحة في العالم يعتبر الجيش العمود الرئيسي إلى جانب الحرس الوطني، الاستخبارات و قوات الدرك و كذا الأمن الوطني و الجمارك.

- الجيش:

تعود نشأة الجيش الموريتاني إبان الاستعمار الفرنسي، فقد كانت عناصره عبارة عن مجندين يستعملون الجمال في تنقلاتهم و سموا ب: Les Goumiers.

و بعد الاستقلال تطور في شكله الحديث و حتى عام 1976 لم يكن يضم ضمن صفوفه سوى ثلاثة ألاف عنصر ليرتفع في تلك الأعوام مع ظروف الحرب (الصحراء الغربية) إلى 8000 عنصر، و ينقسم بدوره إلى:[1]

- القوات البرية: و يقدر عددها ب: 12 ألف عنصر[2].

- القوات الجوية: هو جهاز صغير جدا يضم 250 عنصر و كذا أسطول صغير من طائرات النقل و الاستطلاع.

[1] Boubacar, **op-cit**, p.161.
[2] Www.Anpdz.com/t193-armée-mauritanienne.

- القوات البحرية: تتألف من 600 عنصر، مهمتها القيام بدوريات و جولات استطلاعية و حماية الموارد البحرية للبلد، أهم وحداتها تتواجد في مدينة "نواديبو" مع بعض العناصر في العاصمة نواكشوط.

- الدرك:

يقدر عدد عناصره ب: 3000 عنصر، يملك قيادة أركان خاصة به تضمن التنسيق بين مختلف الكتائب و مقرات الدرك المنتشرة على مستوى التراب الوطني، و من أهم مهامه حفظ الأمن العام و مكافحة الجريمة.

- الحرس الرئاسي: (BASEP)

يعتبر من أهم الأجهزة تدريبا و نفوذًا ضمن الأجهزة الأمنية الموريتانية.

- الأمن الوطني:

يحوي هذا الجهاز على حوالي 3000 عنصر (عدد غير موثوق فيه و هذا راجع إلى عدم إدخال أعوان الاستخبارات بالزي المدني) موزعين على مختلف المديريات الجهوية و مراكز الأمن التابعة لها في جميع أنحاء موريتانيا.

و كحقائق عن هذا الجهاز، فإن المديرية العامة للأمن الوطني في العاصمة نواكشوط تتمحور نشاطاتها حول الانشغالات السياسية أكثر من انشغالها بالجريمة و حماية المواطنين و البلد التي تعتبر هذه المسائل من صلب مهامها، كما أنه معروف عن هذا الجهاز الفساد المنتشر في أوساطه.

- الحرس الوطني:

قوامه 3000 عنصر منضوية تحت لواء وزارة الداخلية، مهامها تتمحور حول حفظ الأمن العام إلى جانب مهام إدارية في المناطق الريفية.

- الجمارك:

يعتبر قطاع الجمارك رأس الفساد مثله مثل قطاع الشرطة، لأنه في الغالب يُسير من طرف ضباط الجيش، و هذا نظرا لدوره و مساهمته في ميزانية الدولة.

يُضاف إلى هذا القطاعات شبه العسكرية، و كذا بعض التنظيمات غير النظامية و منها:

- قطاع المياه و الغابات:

هي أجهزة شبه عسكرية، مكلفة بالحفاظ على الثروة الغابية، النباتية و الحيوانية، و بالرغم من أهميته لقطاع البيئة إلا أن عناصره يعتبرون الأفقر في قطاع الأمن كله.

- الميليشيات غير النظامية:

لا تشهد موريتانيا في الوقت الحالي صراعات لكي تظهر مثل هذه الحركات، إلا أنها شهدت مثلا ما بين 2003-2005 تواجد جماعة العسكر القدامى "فرسان التغيير" [3] هذه الحركة التي أسسها " ولد هيدالة" في منفاه بوركينافاسو و هذا للانقلاب على الرئيس "معاوية ولد سيد احمد الطايع" في 2004[4].

إضافة إلى هذا و نظرا للقمع المُمارس ضد الزنوج، تشكلت جماعة مسلحة مكونة من عناصر "الفلام" و هذا من أجل المطالبة بحقوقهم، إذ تم حمل السلاح و ضرب نقاط للقوات الموريتانية من الأراضي السنغالية، بالإضافة إلى تواجد بعض الأفراد الموريتانيين منضمين إلى عناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[5]AQMI

إن موريتانيا تعتبر من الدول ذات الأكثر نسبة فيما يخص أفراد القوات المسلحة مقارنة بعدد سكانها الإجمالي في منطقة غرب إفريقيا.

حيث يبلغ تعداد القوات المسلحة تقريبا 21 ألف، و يعد هذا الرقم كبيرا مقارنة بعدد سكانها البالغ 3.3 مليون نسمة، فبالمقارنة مع الدولتين الجارتين لها (مالي و السنغال) فسكان هذين الدولتين يمثل ثلاث مرات عدد سكان موريتانيا إلا أنها تحصي عدد قوات أقل، فبالنسبة للأولى (مالي) فيبلغ تعداد قواتها المسلحة حوالي 15150، أما الثانية أي السنغال فيبلغ حوالي 15620.

كما تعتبر موريتانيا من أكثر الدول إنفاقا على ميدان الدفاع أي الميزانية المخصصة لقطاع الأمن في منطقة غرب إفريقيا.[6]

و لهذا فقد تميزت عدم نظامية العلاقات المدنية – العسكرية في موريتانيا في ظل ظروف تمثلت في:

- ضعف الدولة.

- العجز الاقتصادي.

---

[3] Boubacar, **op-cit**, pp.162-164.

[4] محمود صالح الكروي، ***ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا: الصراع على السلطة***، بغداد، ص.129.

[5] Boubacar, **op-cit**,p.164.

[6] Boubacar, **op-cit**, p.156.

- الاضطرابات الاجتماعية.

- الخطر الأمني.

- غياب الحرية السياسية و الإعلامية.

- إلى جانب مشاكل سوسيوسياسية (سيطرة "المور" على الساحة السياسية و تهميش الزنوج و سيطرة القبلية)[7].

إن بداية بروز ظاهرة العسكرتاريا في موريتانيا أو ما يسمى ب: "العسكريين السياسيين" يعود أساسًا إلى فقدان الانضباط و الانحراف المهني منذ حرب الصحراء الغربية، حيث مال أفراد الجيش إلى منطقهم القبلي، كما انتشرت الرشوة و النهب و التحايل على المال العام.

حيث و على حسب التصنيفات التي جاء بها المفكر " صامويل هنتنغتون" فإن الحالة الموريتانية تأتي في ظل النمط الأول الأكثر سوءً للعلاقات المدنية العسكرية، فإلى جانب غياب الاحتراف و تلاشيه مع درجة التسيس العالية إلى جانب الإيديولوجية غير العسكرية تجد في الحالة الموريتانية غياب مفهوم للجيش الوطني الجمهوري في ظل هيمنة النزعة الجهوية، الاثنية و القبلية، و لعل هذا ما يزيد الحالة الموريتانية تعقيدا.

فعسكرة الديمقراطية و إلصاقها بالنزعة العصبية الضيقة (سواءً قبلية أو جهوية ...) يعتبر من المراحل المتقدمة لعدم نظامية العلاقات المدنية- العسكرية، حيث يمثل فقدان الأمل في التغيير مع وجود عسكريين متحولين إلى مدنيين بعد الانقلابات يخدمون مصالح انتماءاتهم الضيقة[8].

فرغم صغر حجم الجيش الموريتاني و ضعف عتاده من الناحية اللوجيستية مقارنة بالجيوش القوية، إلا أن له تأثير كبير في الحياة العامة، فلحد الآن مازال يؤكد على أنه اللاعب الأبرز و الوحيد القادر على حسم اللعبة السياسية في موريتانيا نظرًا لفشل التجربتين المدنيتين التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال.

كما تكمن قوة الجيش في خبرته المستقاة من الأدوار غير العسكرية التي قام بها في مراحل مختلفة من تاريخ البلد، فتدخله في أول امتحان عرفته موريتانيا بعد الاستقلال في ظل أحداث 1966 العرقية خول له و أصبح متعودًا على التدخل في صلاحيات ليس بالمخولة له دستوريا[9].

---

[7] Jean François Daguzan, ***Armée et société dans le monde arabe – entre révolte et conservatisme***- , Février 2013, p. 2.

[8] حماه الله ولد السالم، ***أزمة الدولة الوطنية و انعكاساتها على الاندماج و المواطنة – موريتانيا نموذجا -***، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية و الانسانية 30 -31 مارس 2013، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات)، ص.33.

مميزات الحياة السياسية في موريتانيا:

تميز المشهد السياسي الموريتاني لفترة ما قبل الاستقلال أي منذ 1946 و إلى غاية 1960 بثلاثة مميزات تتمثل في:

- ظهور مشروع حزبين قوميين متعارضين، الأول مثل التيار المعادي للاستعمار و الموالي للعرب (تيار عروبي) و الذي مثله "حرمة ولد بابانا" الذي فاز في أول انتخابات تشريعية مثلت موريتانيا في الجمعية الوطنية الفرنسية، أما الثاني فمثله "مختار ولد دادا" في تيار قومي معتدل يرغب في الحفاظ على العلاقة مع فرنسا دون حدوث قطيعة فعلية بعد الاستقلال.

- ظهور و تعدد أحزاب ذات طابع اثني مثل حزب جمعية الشبيبة الموريتانية المؤسسة من طرف بعض الشباب "المور" الذي من أهم مطالبه تحقيق الاستقلال في أسرع وقت، كما أسس بعد ذلك أعضاء الحزب حزب جديد تحت اسم : " النهضة الوطنية الموريتانية" الذي مثل التيار القومي العروبي.

أما بشأن الزنوج الأفارقة في موريتانيا فرأوا ضرورة تأسيس هم الآخرين أحزاب تمثلهم للحيلولة دون سيطرة "المور" على المشهد السياسي الموريتاني، و من أهم الأحزاب المؤسسة من طرفهم هي:
الكتلة الديمقراطية ل"غورغول" (BDG)

- أما ثالث ميزة ميزُت الساحة السياسية الموريتانية في فترة ما قبل الاستقلال فهو تأثير أعيان القبائل و كبار قادتها على الحياة السياسية في مجتمع هرمي مثل موريتانيا، و هذا ناتج عن تعامل و تداخل مصالح السياسيين و القادة التقليديين للقبائل.[10]

أما الحياة السياسية لما بعد الاستقلال فقد تميزت إجمالا بعدم الاستقرار السياسي و كانت تتخللها فترات متفاوتة الحدة و هذا بفعل التجاذبات التي كانت تحصل و كذا التغيرات على الساحة المحلية، الإقليمية و الدولية[11]، هذا إلى جانب الأزمات المختلفة الأخرى من اقتصادية، اجتماعية و أمنية و كذا الفساد و النهب المنتشران في البلد[12].

و لقد تم تقسيم الحياة السياسية في موريتانيا إلى عدة أنماط تبعًا لعدة مؤشرات:

---

[9] هيفاء أحمد محمد، ***موريتانيا بين الانقلاب العسكري و الحكم المدني***، دراسات دولية، ع. 42، ص. 55.

[10] Philippe Marchesin, ***Origine et évolution des partis et groupes politiques,*** p p. 20-20.

[11] هيفاء، ***مرجع سابق***، ص. 47.

[12] Maréga Baba, ***Mauritanie : Pour une sortie de crise garante d'une stabilité durable,*** 16/09/2008, in : Actu.cridem.org/archive/article/2008/22347.

1- على أساس نوعية "الحكم" بين مدني أو عسكري:

كان هناك نوعين للحكم في موريتانيا و هما:

- الحكم المدني: توالى على فترتين، الأولى خلال حكم أول رئيس و هو "مختار ولد دادا" من 1960 إلى غاية 1978، أما الثانية فكانت خلال حكم الرئيس "ولد الشيخ عبد اللاهي" من مارس 2007 إلى غاية أوت 2008.

-الحكم العسكري: كان الأطول مدة مقارنة بالحكم المدني، تخللّته ثلاث فترات، الأولى كانت بتولي الرئيس "محمد خونا ولد هيدالة" منذ 1978 إلى غاية 1984، أما الثانية فكانت بتولي الرئيس "معاوية ولد سيد احمد الطايع" من 1984 إلى غاية 2005، أما الفترة الأخيرة فتمثلت في فترة حكم الرئيس "محمد ولد عبد العزيز" من 2008 إلى غاية يومنا هذا.[13]

2- على أساس معيار " طبيعة تداول السلطة":

- على أساس الانتخاب: يشمل هذا الصنف كل من فترة الرئيس "مختار ولد دادا" و كذا حكم الرئيس "معاوية ولد سيد احمد الطايع" بدءً من عام 1992 و إلى غاية 2005، و كذا حكم الرئيس"سيدي محمد ولد الشيخ عبد اللاهي" في مارس2007 إلى غاية أوت 2008، و كذا حكم الرئيس "محمد ولد عبد العزيز" من 2009 إلى غاية يومنا هذا.

- على أساس الانقلاب: يشمل كل من فترة حكم "مصطفى ولد محمد السالك" من جويلية 1978 إلى غاية جانفي 1980، ثم فترة حكم "محمد محمود ولد احمد اللولي" الذي جاء إلى الحكم اثر انسحاب سابقه "ولد السالك" في جانفي 1980.

و تشمل أيضا فترة حكم الرئيس "محمد خونا ولد هيدالة" اثر انقلاب هذا الأخير على "ولد اللولي" في جانفي 1980.

إلى جانب حكم الرئيس "ولد الطايع" في فترة 1984 إلى غاية 1992، و كذا حكم الرئيس "ولد عبد العزيز" في فترة 2008 إلى غاية 2009[14].

---

[13] هيفاء، ***مرجع سابق***، ص ص. 48-65.

[14] خيري عبد الرزاق جاسم، ***التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي***، دراسات دولية، ع.43، ص ص. 2829.

و تعتبر فترة حكم هذان الأخيران منقسمتان على كلا الصنفين، حيث أنهما جاءا كلاهما اثر انقلاب عسكري لكن تم خلال حكمهما تنظيم انتخابات و لو شكلية كما يصفها الخبراء أوصلتهما إلى الحكم.

و يلاحظ أيضا أن في هذا التصنيف الأخير تم ذكر أسماء رؤساء لم يتم ذكرهم في التصنيف الأول، و هذا نظرا لطبيعة هذا التصنيف، فمحمد محمود ولد السالك و كذا "ولد اللولي" تزعما فترات انتقالية و الشيء نفسه لفترة "اعلي ولد محمد فال" الذي قاد انقلاب 2005 و لم يحكم سوى فترة انتقالية دامت من 2005 إلى غاية 2007.

3- تصنيف الحياة السياسية على أساس " طبيعة السلطة":

- فترة نظام الحزب الواحد: تتمثل في فترة حكم الرئيس "مختار ولد دادا" و التي بدأت من 1965 أين تم النص على نظام الحزب الواحد و إلى غاية 1978، حيث كان حزب الشعب الموريتاني المسيطر الوحيد على الحياة السياسية.

- فترة الديكتاتورية العسكرية: بدأت من عام 1978 أين قادها كل من "مصطفى ولد محمد السالك" من 1978- 1979، و كذا محمد محمود ولد احمد اللولي" من 1979-1980، و محمد خونا ولد هيدالة من 1980-1984، إلى جانب الرئيس " ولد الطايع" من 1984- 1992 و كذا فترة حكم العقيد "اعلي ولد محمد فال" من 2005- 2007 وأخيرا فترة حكم الرئيس "ولد عبد العزيز" من 2008- 2009.

- فترة التعددية الحزبية: و تمثل فترة حكم الرئيس "ولد الطايع" من 1992-2005 و كذا حكم الرئيس "ولد الشيخ عبد اللاهي" من 2007 -2008، و فترة حكم الرئيس "ولد عبد العزيز" من 2009 – إلى يومنا هذا[15].

انطلاقا من هذه التصنيفات يلاحظ مميزات الحياة السياسية الموريتانية لما بعد الاستقلال، فخلال هذه المرحلة تميزت الساحة السياسية للبلاد ب:

- مركزية السلطة التي جاء بها الرئيس "ولد دادا"، و قد صاحب هذا رغبة هذا الأخير في تقوية سلطة الدولة من أجل تحقيق البناء الوطني و التنمية الاقتصادية ضد مطالبة بعض القادة التقليديين بالحفاظ على

[15] Stéphanie Pézard avec Anne Katherin Glatz, ***Armes légères et sécurité en Mauritanie – une perspective nationale et régionale,*** Small arms survey,*(*Genève **:**Juin 2010, p p.40- 45.

النظام البرلماني و الذين كانوا ضد التصور الحداثي الذي جاء به الرئيس، و دافعوا من أجل ضمان حقوقهم و مكانتهم في السلطة[16].

و لعل هذا راجع إلى عملية التحديث التي عرفتها موريتانيا قبل الاستقلال فيما يخص التعليم الكولونيالي الذي كوّن نخبة هيالتي حلّت محل المشايخ و العلماء و رجال الدين، و تزعمت هذه النخبة الحياة السياسية في موريتانيا المستقلة[17]، ومن أبرز هؤلاء هم: جماعة المترجمين المعروفة باسم: "املاز"، المجندين، ثم جماعة المعلمين و القضاة و العاملين في المجال الإداري.[18]Les Goumiers

- الانتقال من التعددية الحزبية التي كانت قبل الاستقلال إلى نمط الأحادية الحزبية التي فرضها الرئيس "ولد دادا" في 1965 نتيجة تعديل الدستور، حيث أصبحت الحياة السياسية تتركز في "حزب الشعب الموريتاني"، هذا الأخير الذي مارس سيادته المطلقة على جميع مؤسسات الدولة الموريتانية آنذاك.

و حجة الرئيس في ذلك هو ما كان يتردد عند أغلب القادة الأفارقة و التي تتمحور حول الحفاظ على الوحدة الوطنية و النهوض بالتنمية الاقتصادية، و كذا الإسراع في عملية البناء الوطني.

ولعل هذا في الحقيقة سوى حجج من أجل تمرير سلطة مطلقة من طرف الرئيس على الحياة السياسية في موريتانيا،[19] كما أن نظام الحزب الواحد آنذاك جاء ليكون مانعًا لنزاعات التفرقة المختلفة و أداة لصهر الوحدة الوطنية.[20]

- بروز العمل السياسي للزنوج الأفارقة على الساحة السياسية الموريتانية و هذا نتيجة لقرارات تعسفية اتخذها الرئيس "ولد دادا" عام 1966 و التي تتمحور حول فرض سياسة التعريب في المدارس و على الجميع بما فيهم الزنوج[21]، ففي جانفي 1966 أعلنت الحكومة الموريتانية قرارًا ينص على جعل اللغة العربية إجبارية في التعليم الثانوي، هذا ما أحدث قلقا وسط الاثنيات الزنجية، ما أدى بهم إلى الخروج للشارع في إضرابات، و لقد تطورت الحوادث إلى انضمام كبار الموظفين الزنوج تنديدًا بسياسة التعريب

---

[16] ***Bilan 2011 : La vie politique en Mauritanie a été fortement marquée par un dialogue pouvoir - opposition,*** in : http:// French.news.cn/Afrique/2011.htm, p.22.

[17] حماه الله، ***مرجع سابق،*** ص ص. 1314.

[18] محمد الأمين، **مرجع سابق،** ص. 48.

[19] Philippe, ***Origine..., op-cit,*** p p. 22, 23.

[20] خيري، ***مرجع سابق،*** ص. 24.

[21] Philippe, ***op-cit,*** p p. 23,24.

و الإقصاء للثقافة الزنجية في نفس الوقت، و لعل هذا ما مهّد لظهور عدة حركات زنجية أهمها حركة الفلامFLAM[22]

- ظهور أحزاب معارضة للنظام خاصة ذات التوجهات الاقتصادية منذ 1968، و هذا تزامنا مع إضرابات عمال شركة مناجم الحديد الموريتانية Miferma.

و من أهم الحركات المنبثقة جراء هذه الأحداث هي: الحركة الوطنية الديمقراطية، و كذا حزب الكادحين الموريتانيين.

- انخراط موريتانيا إلى جانب المغرب في نزاع الصحراء الغربية بداية من عام 1975، و الذي كان له آثار و نتائج كارثية على البلد نتيجة السخط الداخلي اثر هذا القرار خاصة من طرف القبيلة التي ينتمي لها الرئيس في شرق موريتانيا (اولاد ابيايري –ترارزا-)، و التي أدت إلى الانقلاب عليه في جويلية من عام 1978،[23] و هذا بعد توقيع موريتانيا للاتفاق الثلاثي مع مدريد و الرباط في نوفمبر 1975،[24] الذي قام باحتلال القسم الجنوبي من الصحراء الغربية و هو إقليم "وادي الذهب" في فيفري 1976.[25]

- وقوع أول انقلاب عسكري في تاريخ موريتانيا نتيجة للسياسات غير الموافق عليها من طرف الداخل الموريتاني التي انتهجها الرئيس المنقلب عليه "ولد دادا"، و على اثر هذا حدث استيلاء للسلطة من طرف الجيش و وصولهم إلى مقاليد الحكم ما فتح فترة من عدم الاستقرار بعد فترة امتدت على ثمانية عشرة سنة تميزت بالحكم الشخصي و الانفراد بالسلطة من طرف الرئيس السابق.

- عودة النزعة القبلية و العصبية الاثنية للظهور مجددا بعد انقلاب 1978[26]، حيث أصبح هناك تأثير واضح للمكون القبلي و هذا من خلال زعماء القبائل، الذي إلى جانب حظوتهم بالمناصب و الامتيازات أصبحوا بمثابة الوسطاء بين السلطة و المواطن، و هذا ما فتح الباب واسعا أمام تناقضات كثيرة و صراعات متعددة الأقطاب[27]، حيث اشتدت حدتها مع بداية مسار الدمقرطة في موريتانيا، إذ أن هذه الأخيرة أعادت إحياء القنوات التقليدية في المجتمع الموريتاني من جديد.

---

[22] Catherine Taine – Cheikh, ***Les langues comme enjeux identitaires,*** Politique africaine, p p. 59,60.

[23] Philippe, ***op-cit,*** p p. 24,25.

[24] محمود، ***مرجع سابق،*** ص.51.

[25] Stéphanie, Anne, ***op-cit,*** p.8.

[26] Philippe, ***op-cit,*** p p. 25,26.

[27] و جاسم محمد أحمد، ***الديمقراطية و إشكالية التعاقب على السلطة في موريتانيا 1991-2005،*** مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية السياسية، المجلد 3، ع.10، السنة 3، ص. 249.

كما ظهرت عن طريق محاولة فرض القبائل و كبار العائلات و العشائر نفسها على الساحة السياسية، و هذا من خلال تأسيس فرق ضغط من أجل التفاوض حول أهم المناصب سواءً داخل البرلمان أو الوزارات، و قدرتهم الوقوف ندًا لند أمام الدولة خاصة مع ضعف أجهزتها من الناحية الاقتصادية، هذا ما جعل السكان للاتجاه نحو الأطر الضيقة التقليدية (القبيلة)، حيث أن قوة هذه الأخيرة تكمن أيضا في ضعف الدولة في الاستجابة لمتطلبات أفرادها، فنظرا لضعف الأجور و الدخل عند الموريتانيين في القطاع العام هذا ما يجعل من الفرد يلجأ إلى القبيلة أحسن من أن يلجأ و يعتمد على الدولة.

كما ظهرت ظاهرة إعطاء المناصب الوزارية و البيروقراطية على أساس قبلي خاصة بعد عام 1978 مع مجيء أول حكم عسكري في البلد.[28]

و لعل من أهم أسباب بروز القبلية هي:

- تفكك و حل حزب الشعب الموريتاني نتيجة انقلاب 1978، و على اثر هذا حدث نوع من الفراغ السياسي جعل من مناضليه العودة و الانطواء حول القبلية و الاثنية، أي الارتماء إلى الانتماءات الضيقة في ظل غياب إطار سياسي يجمعهم حول الانتماء الوطني.

- مجيء العسكر إلى الحكم بعد الانقلاب على الرئيس المدني "ولد دادا"، أين أصبح العمل السياسي ضعيفا نتيجة لعدم دراية الحكام الجدد بهذا الشأن مقارنة مما كان عليه الأمر في فترة الرئيس السابق، حيث أصبحت "القبلية" و عند أغلبية الشعب الواقع الاجتماعي الذي لا يمكن الاستغناء عنه أو تجنبه، و لقد احتفظ العامل القبلي بشعبيته بالرغم من تعدد النقابات، الجمعيات و الأحزاب، حيث و خارج المدن سيطرت النزعة القبلية على مجريات الحياة السياسية[29]، كما أصبحت مرادفة للحزب و الحزب مرادفا للنظام، و بالتالي أصبح الواقع السياسي كله يقوم على "القبلية"[30].

فبتفشي الظاهرة القبلية على الساحة السياسية أدى إلى عدم الاستقرار في رأس السلطة، حيث أصبح و على ضوء الاعتبارات القبلية و العائلية و الجهوية الضيقة يتم تعيين الأشخاص في المناصب الحساسة في الدولة[31].

---

[28] Alain Antil, ***Le chef, la famille et l'état Mauritanie, quand démocratisation rime avec tribalisation,*** politique africaine, in : Www. Politique-africaine.com/numéros/pdf/72185.pdf, p p. 189-193.

[29] Philippe, ***op-cit,*** p p. 26-30.

[30] محمود، ***مرجع سابق***، ص. 50.

[31] Moussa Diaw, ***Elections et pouvoir tribal en Mauritanie,*** politique africaine, in : Www.politique-africaine.com/numeros/pdf/071156.pdf, p. 157.

- مثلها مثل القبلية، المنطق الاثني بدوره كذلك برز إلى السطح بدءً من عام 1986 و الذي سرعان ما تحول إلى أزمة مفتوحة بلغت ذروتها في 1989[32]، فبداية هذه الأحداث كانت عبارة عن مواجهات بين الرعاة الموريتانيين المنتمين لجماعة "البول" و المزارعين السنغاليين المنتمين لجماعة "السوننكي"، اندلعت في 9 افريل 1989 و هذا بسبب منع المزارعين السنغاليين للرعاة الموريتانيين من إدخال قطعان ماشيتهم إلى منطقة "دوندي كوري" في محافظة "باكل" السنغالية، و لعل ما ألهب هذه الأحداث هو لجوء أحد الضباط الموريتانيين لإطلاق النار على السنغاليين ما أدى إلى وفاة أحد الأفراد و جرح اثنان، ما أدى بعد ذلك إلى أحداث دموية في نواكشوط و "نواديبو" من جهة، و داكار من جهة أخرى، أدت إلى نزوح 60 -70 ألف سنغالي من موريتانيا، و 160 ألف موريتاني من السنغال، كما أدت إلى قتل المئات من الطرفين، و قد أحدثت هذه الوقائع القطيعة الدبلوماسية بين البلدين منذ أوت 1989 إلى غاية أفريل 1992[33].

و هناك ثلاث أحداث صاحبت بروز هذا التوتر و هي:

- نشر حركة "قوى تحرير إفريقيي موريتانيا" (فلام) بيانا حول القمع الذي تعرض له الزنوج الأفارقة، و الذي كان ناقدا بصفة كبيرة للنظام متهما إياه بممارسته لسياسة "الابارتهيد" في موريتانيا.

- محاولة انقلاب جماعة من الجيش ينتمون إلى فئة "الهالبولار" الزنجية، و قد تم إجهاض المحاولة و تنفيذ حكم الإعدام في حق منفذيه[34].

- نتيجة للأحداث العرقية و خاصة أحداث 1989 التي أصبحت تعرف ب : Le Passif humanitaire

أضحت مشكلة الهوية واضحة في موريتانيا، فرغم محاولات النظم السياسية المتعاقبة حل هذه المشكلة،

لكن الواقع يثبت غياب الهوية المشتركة و استمرار جدل تعدد و تنوع المتغيرات المؤثرة في صياغتها بسبب عدم الجدية في حل هذه المشكلة.[35]

- ببداية التسعينيات، شهدت موريتانيا عملية الانفتاح الديمقراطي على يد الرئيس "ولد الطايع"، و هذا كان كانعكاس عما حدث في العالم آنذاك من متغيرات، و لقد تجلى هذا الانفتاح في:

---

[32] Philippe, ***op-cit,*** p. 27.
[33] Stéphanie, Anne, ***op-cit,*** p.9.
[34] Philippe, ***op-cit,*** p.27.
[35] جاسم، ***مرجع سابق،*** ص. 250.

- تبني دستور جديد و هو دستور جويلية 1991، و الذي جاء بأهم نقطة في تاريخ السياق السياسي الموريتاني و هي:[36]

تطبيق التعددية الحزبية و ذلك وفقا للمادة إحدى عشر من الدستور الجديد (دستور 1991) آنذاك، و لقد نصت على:

"أن تسهم الأحزاب و التجمعات السياسية في تكوين الإرادة السياسية و التعبير عنها، تتكون الأحزاب السياسية و تمارس نشاطها بحرية بشرط احترام مبادئ الديمقراطية و شرط ألا تمس من خلال غرضها و نشاطها بالسيادة الوطنية و الحوزة الترابية و وحدة الأمة و الجمهورية".

كما نصت في المادة ستة منه على:

"حظر أي حزب الإنفراد بحمل لواء الإسلام". [37]

و يُفهم من خلال هذا أن التعددية الحزبية التي تم تطبيقها من طرف الرئيس "ولد الطايع" هي في الحقيقة تعددية حزبية مشروطة و مقيدة، و هذا لضرب:

- الأحزاب السياسية من التواجد.

- حظر الأحزاب ذات الطابع الاثني و هي لضرب الأحزاب و الحركات الزنجية الناشطة على وجه التحديد.

و ما ميز أيضا الانفتاح الديمقراطي في موريتانيا هو حرية الصحافة و الإعلام، هذا الأخير يعتبر من أكثر النقاط التي واكبت التطور الديمقراطي في موريتانيا بدءً من عام 1990، و نتج عن هذا بروز عدة عناوين صحفية [38]، و تعد صحيفة "موريتانيا الغد" أول صحيفة مستقلة تظهر في البلاد و التي أسسها "امبارك ولد بيروك" في 1988.

لكن بقيت مشكلة الصحافة الموريتانية هو عدم خروجها عن إطار انتمائها الضيق من قبلية، جهوية و اثنية و حتى عن انتمائها السياسي و الإيديولوجي.

---

[36] Philippe, ***op-cit,*** p.28.

[37] هيفاء، ***مرجع سابق،*** ص.58.

[38] Philippe, ***op-cit,*** p. 29.

فجريدة "الوحدة" محسوبة على قبيلة "السماسيد" المنتمي لها الرئيس السابق "ولد الطايع"، أما جريدة "موريتانيا أخبار" فمحسوبة على قبيلة "اداوالي" و الشيء نفسه بالنسبة لجريدة "المستقبل"، أما جريدة L'éveil hebdoالناطقة بالفرنسية فهي محسوبة على الزنوج.

أما من حيث الانتماء السياسي فجريدة الوحدة محسوبة على الحركة الوطنية الديمقراطية، أما جريدتا الحقيقة و البشرى فمحسوبتان على جهاز المخابرات DST[39].

- إتباع الحكومة الموريتانية لسياسة التطهير العرقي داخل الأجهزة الأمنية بداية من عام 1990، أي في فترة الرئيس "ولد الطايع"، و كان هذا نتاجا للأزمات العرقية و الأحداث الاثنية التي وقعت في نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات[40].

- ضعف النظام الحزبي في البلاد بالرغم من الانتقال إلى التعددية و بقائه متميزا بسيطرة الحزب الواحد المهيمن على الحياة السياسية، كما بقي الرئيس يحصل على الأغلبية في أي عملية انتخابية (فترة الرئيس ولد الطايع) مقابل تمثيل هامشي و محدود لأحزاب و قوى المعارضة.

- و لعل هذا نتيجة لانقسام المعارضة و عدم قدرتها على الضغط على النظام السياسي الحاكم، بهدف إحداث درجة معينة من التغيير.[41]

- و كنتيجة لهذا، أصبحت الأبنية السياسية داخل موريتانيا تمتاز بالضعف، حيث أن هذه الأخيرة و الممثلة في الأحزاب خصوصا لم يكن لديها برامج إصلاحية لتغيير أحوال البلاد بقدر ما كانت تحاول الوصول إلى السلطة.

- أمام هذا الوضع المتردي تميزت المشاركة السياسية بالضعف، كما تم تقييدها خاصة فيما يتعلق بالنشاط الحزبي و تولي المناصب في المؤسسات السياسية، و المشاركة في المناقشات السياسية و التظاهرات، فنظام الحكم في موريتانيا لم يوفر ضمانات تحقيق المشاركة السياسية و متطلباتها لا في ظل حكم المدنيين و لا في ظل العسكريين.[42]

---

[39] Amel Daddah, ***Le fragile pari d'une presse démocratique*,** politique africaine, N°. 55, (Octobre 1994), p p. 43, 44

[40] Abdelwedoud Ould Cheikh, ***Des voix dans le désert sur les élections de l'ère pluraliste,*** Politique africaine**,** p. 32.

[41] جاسم، ***مرجع سابق،*** ص. 250.

[42] خيري، ***مرجع سابق،*** ص ص. 3233.

- إن هذا لا يعني قوة من في الحكم سواءً مدنيين أم عسكريين، بل يعني ضعف الحكم المدني و كذا القيادات العسكرية التي جاءت في إطار الانقلابات، و هذا ما أدى إلى اتخاذ و تبني سياسات تهميش و إقصاء و مطاردة لخصومهم السياسيين من جهة، و كذا التعاون و محاولة جلب ولاء الخارج (الدول الغربية) و دول الجوار من أجل إضفاء الشرعية على أعمالهم غير الدستورية من جهة أخرى[43].

و على اثر هذا امتازت النظم التي حكمت موريتانيا بالاستجابة للضغوطات الخارجية أكثر من الداخل فيما يخص قضايا الدمقرطة و الانفتاح على المعارضة من جهة، و كذا التعامل و محاولة لإرضائهم بغية البقاء أكثر في الحكم من جهة أخرى.[44]

و لعل ما يثبت هذا هو تورط المخابرات الفرنسية في انقلاب 1984، الذي قاده "ولد الطايع" ضد نظيره "ولد هيدالة"، فنجاح هذا الانقلاب يرجع إلى المخابرات الفرنسية، حيث أن الرئيس "متيران" هو الذي ألح على الرئيس "محمد خونا ولد هيدالة" على حضور قمة الفرانكفونية في "بوجمبورا" - العاصمة البورندية-، فهي في الواقع كانت مجرد عملية لإبعاده عن موريتانيا من أجل التسهيل على "ولد الطايع" الاستيلاء على السلطة.[45]

و على اثر هذا كانت سياسات الرئيس "ولد الطايع" بعد ذلك مجرد مبادرات منه من أجل نيل رضا فرنسا تارة، و الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل تارة أخرى.

فبعد إعلان الرئيس الفرنسي "متيران" على أن الأنظمة السياسية في إفريقيا ينبغي توجيهها نحو الأخذ بالسبل الديمقراطية في تسيير شؤون الحكم، و ربط بين ديمقراطية الحياة السياسية و العون العمومي الفرنسي (المشروطية السياسية).[46]

كما أعلن خلال قمة "لا بول" La Baule الفرنسية – الإفريقية من طرف وزير خارجية فرنسا "رولان

دوما" إلى نواكشوط بضرورة البدء بعملية "الدمقرطة" بإقرار دستور مدني و تنظيم انتخابات رئاسية و تشريعية، و هذا ما تم بالفعل بعد ذلك و تم إعلانه و تأكيده من طرف الوزير نفسه في جريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية على أن المسلسل الديمقراطي في موريتانيا سيبدأ[47].

---

[43] هيفاء، ***مرجع سابق،*** ص. 66.

[44] خيري، ***مرجع سابق،*** ص. 33.

[45] ***Népotisme et potentiels en désordre en Mauritanie***, in : Www.conscienceresistance.org/rim.népotisme.pdf.

[46] M. François Mitterrand, **Allocution prononcée par le président de la république française « François Mitterrand » à l'occasion de la séance d'ouverture de la seizième conférence des chefs d'état de France et d'Afrique (la baule),** (Bénin : 20 Juin 1990), p. 6.

و بعد فتح باب التعددية الحزبية و الانفتاح الديمقراطي عموما من طرف "ولد الطايع" الذي جاءت به فرنسا إلى الحكم عن طريق الانقلاب على "ولد هيدالة"، و هذا إرضاءً لها، فقد تم إتباع سياسة إقصاء للإسلاميين و هذا لاستمالة رضا فرنسا عنه أكثر،[48] و هذا بعد ظهور التيارات الإسلامية كخصم له في المعارضة، و ببداية الألفية الثالثة و ما ميز الظرف الدولي من أجندات محاربة التطرف الإسلامي و علاقته بالإرهاب على اثر أحداث 11 سبتمبر 2001 قام بإعلان حملة اضطهاد ضد الأحزاب الإسلامية في 2003، 2004 و 2005، و هذا محاولة منه لجذب النفوذ الغربي أكثر خاصة الأمريكي.[49]

و على خلفية حادثة "لمغيطي" التي أسفرت عن مقتل خمسة عشرة جندي موريتاني اثر هجوم من طرف عناصر إرهابية في 03 جوان 2005 في أقصى حدودها الشمالية الشرقية مع مالي و الجزائر، فقد تم إلصاق التهمة بالتيارات الإسلامية و في مقدمتهم الشيخ " محمد الحسن ولد الددو" قائد الحركة الإسلامية في موريتانيا.[50] فهده الحادثة ثارت حولها شكوك مفادها تورط المخابرات الموريتانية في هذه القضية من أجل جلب الاهتمام الأمريكي لموريتانيا، خاصة بعد اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية لأولويات أجندتها "مكافحة الإرهاب".[51]

و في وثيقة نُشرت من طرف بعض المعارضين في المنفى تثبت استعانة النظام بعناصر إرهابية، و هذا من أجل إثبات فرضية تورط الإسلاميين داخل موريتانيا بالإرهاب و جذب الاهتمام الأمريكي أكثر إلى موريتانيا.[52]

و على اثر هذا التقارب الأمريكي – الموريتاني خاصة بعد إعلان موريتانيا تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بداية من عام 1999، و هي بذلك تصبح ثالث دولة عربية بعد مصر و الأردن تطبع علاقاتها مع إسرائيل، [53] أصبحت العلاقة مع فرنسا أكثر توترا و لتتدخل مجددا في الانقلاب على الرئيس الذي وضعته في الحكم، عندما كان خارج البلاد لحضور مراسيم جنازة الملك فهد في السعودية عام 2005.

---

[47] خيري، ***مرجع سابق،*** ص.29.

[48] Christopher Boucek, ***Mauritania's coup,*** carnegiendowment, p p. 2,3.

[49] Olivier, ***op-cit,*** p.3.

[50] خيري، ***مرجع سابق،*** ص. 42.

[51] ***Impasse politique et réflexes sécuritaires en Mauritanie, comment fabriquer du terrorisme utile ?,*** (Paris : Juillet 2005), p. 3.

[52] ***Loc-cit.***

[53] Stéphanie, Anne, ***op-cit,*** p.11.

- و كنتيجة لهذا التقارب أيضا صممت الحكومة الموريتانية على محاربة الإرهاب و كل ما يتصل به من جريمة منظمة و تهريب للمخدرات، ففيما يتعلق بالجماعات الإرهابية الناشطة على ترابها و كذا بعض دول الجوار، فقد تبنت إستراتيجيتين هما:

الأولى: تمثلت في الخيار العسكري ضد هذه الجماعات و ذلك بملاحقتها و ضربها في مراكزها و حتى ملاحقتها إلى خارج حدودها خاصة مع مالي أين نسقت جهودها معها و تبني أربعة خطط مشتركة.

أما الثانية: فتمثلت في الخيار السياسي مع العناصر الإرهابية و ذلك من خلال إخراجهم من ذلك و إعطائهم حق التوبة و إطلاق سراحهم، ففي هذا الإطار استفاد خمسة و ثلاثون عنصرا من عناصر القاعدة من هذا القرار و أفرج عنهم، كما تم العمل على إعادة إدماجهم اجتماعيا.[54]

- استمرّ عدم الاستقرار على الساحة السياسية الموريتانية منذ مجيء الرئيس "محمد ولد عبد العزيز"، و هذا بسبب طريقة وصوله إلى السلطة عن طريق الانقلاب على الرئيس المنتخب ديمقراطيًا (و لو بمساعدة المؤسسة العسكرية في تلك الانتخابات) "سيدي ولد الشيخ عبد اللاهي"، ما أدّى بتزايد المطالب من طرف المعارضة على التنحي، و من أبرز من طالب بهذا الرئيس السابق للمرحلة الانتقالية "اعلي ولد محمد فال"، كما اتحدّت قوى المعارضة للنضال ضدّه و أسسوا تحالفا سمي ب: "تنسيقية المعارضة الديمقراطية".[55]

التي برز دورها كقطب معارض لما يجري في السياق السياسي الموريتاني من حالة عدم الاستقرار التي ظهرت حدتها من جديد بعد انقلاب 2008، و قد انتقلت مطالب هذه التنسيقية (تنسيقية المعارضة الديمقراطية) من مطالبة الرئيس "محمد ولد عبد العزيز" في 2008 بالتنحي إلى التشكيك و مطالبته إعادة انتخابات 2009 الرئاسية التي أصبح بموجبها رئيسا شرعيا للبلاد، و انتقلت المطالب إلى الضغط عليه من أجل إجراء الانتخابات التشريعية.

هذه الأخيرة التي تأخرت عن موعدها حوالي العامين، حيث كان من المقرر أن تجرى في أكتوبر 2011 بدلا من نوفمبر و ديسمبر 2013.

و على الرغم من أهميتها (تشريعية و محلية)، فقد قاطع هذه الانتخابات إحدى عشر حزبا تنظموا في تنسيقية المعارضة الديمقراطية، فعلى الرغم من عملها على حشد و تعبئة الجماهير على عدم المشاركة،

[54] ***Rapport annuel conjoint2012, Mauritanie,*** 28 Novembre 2011, p.9.
[55] ***Mauritania : opposition.., op-cit,*** p. 190.

إلا أن النسبة بلغت في الدور الأول حوالي خمسة و سبعون بالمائة و في الدور الثاني بلغت اثنان و سبعون بالمائة حسب مصادر إعلامية.

إن نتائج هذه الاستحقاقات و كما كان متوقعا تمثلت في فوز الحزب الحاكم ب: أربعة و سبعون مقعدا من أصل 147 يحصيها البرلمان، يليه الحزب الإسلامي "تواصل" (الذي يعتبر الحزب الوحيد المشارك و المنتمي في الوقت نفسه إلى تنسيقية المعارضة الديمقراطية) فاز ب: ستة عشرة مقعدا، و الأغلبية الرئاسية المنضوية مع الحزب الحاكم "الإتحاد من أجل الجمهورية " (حوالي اثنا عشرة حزبا) فازت ب: ثمانية مقاعد.

أما المحليات فقد فاز الحزب الحاكم بدوره ب: 154 بلدية من بين 218 بلدية تحصيها موريتانيا، أي بالأغلبية في كلا الاستحقاقين.

هذا بالنسبة لنتائجها، أما فيما يخص شكل، نزاهة و الظروف التي مرت بها، فعلى الرغم من إجماع البعثات الدولية و الإقليمية المهتمة بمراقبة الانتخابات على شفافيتها و بوجود تطور حاصل في تسيير العملية مثلما أكده رئيس بعثة التعاون الإسلامي، إلا أنها اعتبرت من طرف بعض الأحزاب المشاركة على أنها فاقدة للمصداقية و طالبوا بإعادتها و إلغاء نتائجها، كما دعا زعيم المعارضة الموريتانية "أحمد ولد دادا" إلى الخروج للشارع تنديدا على الواقع السياسي و للتعبير عن رفض الشارع الموريتاني لهذه النتائج.[56]

إن حالة عدم التوافق بين الكتل السياسية المكونة للمشهد السياسي الموريتاني لا يمكن تحليلها بناءً على ظروف الانتخابات و الحراك السياسي، بل على عدة تبريرات من أهمها:

1- ضعف قوى المعارضة و غياب الإيديولوجية الفعلية لأهم أحزابها، ما يؤدي إلى عدم وجود قناعة فعلية للنضال السياسي لقادة و مناضلي الأحزاب السياسية، ففي موريتانيا تعد حالة انتقال النضال للأشخاص بين الأحزاب المختلفة و المتباينة بالأمر الواقعي، فالمصالح هي التي تحرك الأشخاص و ليس الإيديولوجية و لا القناعات السياسية.

كما أصبحت الأحزاب مجرد ملكية خاصة لزمرة معينة تخدم مصالحها بدلا من خدمة المصالح و الأهداف التي جاءت من أجلها، و هذا ما زاد ما حالة انعدام الثقة التي تهز البلاد

[56] ***La Mauritanie s'enfonce dans la crise après les élections selon l'opposition,*** 24/12/2013, in : Www. Jeune Afrique.com/2013/224t1538.html.

2- الخلط بين ما هو مدني و عسكري في المجال السياسي، هذا الواقع الذي برز منذ بدايات نشأة الجمهورية الإسلامية الموريتانية يعود إلى:

- انتقال التحزب و الانتماء السياسي من الحقل السياسي إلى داخل المؤسسة العسكرية، و لقد كان المثال الأبرز في تاريخ موريتانيا هو التيار القومي العربي، حيث كان هذا الأخير أول التيارات السياسية اختراقا لمؤسسة الجيش، و هذا من خلال تزامن بدايات نشأة الجيش الموريتاني من جهة، و أول انقلاب تشهده البلاد فيما بعد من جهة ثانية، و مرحلة المد العربي و توسعه في البلاد العربية نظير النجاحات التي حققها القوميون العرب (جمال عبد الناصر، صدام حسين)، و لم يقتصر الأمر على مرحلة السبعينيات و الثمانينيات (أهم مراحل القومية العربية) بل تعداه إلى غاية نهاية الثمانينيات و بداية التسعينيات، حيث برز أشخاص منتمون للتيار البعثي على رأس القطاع الأمني بما فيهم "عبد القادر ولد الناجي" و "محمد سعيد ولد الحسين".

و قد عرف التيار الزنجي نفس الحضور على مستوى المؤسسة العسكرية خاصة في الثمانينيات، أين شهدت البلاد عدة محاولات انقلابية ضد الرئيس "ولد الطايع" من تدبير حركة "فلام" الزنجية، هذا ما أثر على تواجدها فيما بعد و حضورها على مستوى الجيش و القطاع الأمني عامة من خلال تبني الرئيس "ولد الطايع" آنذاك لسياسة الإبعاد و التطهير في مؤسسة الجيش لكل من هو زنجي.

و لم يقتصر الأمر على القوميون العرب و الزنوج، بل عرف التيار الإسلامي تواجده على مستوى الخارطة الأمنية من خلال تحالفه مع التنظيم العسكري "فرسان التغيير" بزعامة "ولد هيدالة" المحسوب على الإسلاميين و هذا في سنوات 2003-2005.

- ظهور ما يُعرف ب: "الكتائب المدنية" أو ما يطلق عليها ب: "الأغلبية الأوتوماتيكية" و هي عبارة عن نواب في البرلمان يرون أحقية الجيش في ممارسة السياسة و تدخله في أمور الحكم، و هذا انطلاقًا من كونه المؤسسة الأكثر تنظيما و قوة مقارنة بجميع المؤسسات الفاعلة في موريتانيا.

و لقد ظهر هذا جليًا من خلال مساهمة نواب البرلمان في 2008 ضد الرئيس "ولد الشيخ عبد اللاهي"، حيث أعطوا تزكية لقادة الانقلاب آنذاك "محمد ولد عبد العزيز" في إزاحة الرئيس المنقلب عليه و هذا بعد صراع بين مؤسسة البرلمان و السلطة التنفيذية على بعض القضايا من أهمها الفساد.

3- التدخل الخارجي في شؤون موريتانيا و خاصة من طرف فرنسا باعتبارها قوة مهتمة بالمنطقة و بعض دول الجوار كالمغرب و السنغال و كذا الجزائر و ليبيا في بعض الفترات، و هذا ارتباطُا بشخصيات تخدم مصالح هذه الدول و أجنداتها داخل موريتانيا.

و يعتبر هذا العامل من بين العوامل التي أدت إلى خلق جو من عدم الاستقرار في مختلف مراحل موريتانيا، و قد تزامن هذا التدخل في فترات الانقلابات و المحاولات الانقلابية، حيث غالبًا ما كان وراء هذه الأخيرة دولاً ترى من مصالحها إيصال أو إزاحة شخصية أو رئيس ما إلى أو من الحكم لخدمة مصالحها.

هذا ما جرى في كثير من المراحل، حيث و كمثال على هذا برز دور فرنسا و المغرب في إزاحة الرئيس "ولد هيدالة" و إيصال الرئيس "ولد الطايع" في 1984، و كذا دورها في انقلاب 2005 في إزاحة الرئيس "ولد الطايع".[57]

أمام كل هذه العوامل يبقى عدم الاستقرار السياسي السمة البارزة للمشهد السياسي داخل موريتانيا بالرغم من وجود حراك ديمقراطي حقيقي بدأ يميز البلد منذ فترة، فبداية فترة ما يُعرف ب: "الربيع العربي" شهدت الساحة الموريتانية احتجاجات و تظاهرات من طرف الشارع (خاصة من طرف الزنوج) للمطالبة بحقوق لهم و الوصول إلى أهداف من شأنها تحسين واقع تلك الفئات.

فمنذ 13 جانفي – يناير 2011 بدأت موريتانيا تشهد مثل هذه التظاهرات لآلاف الأشخاص مطالبين بإصلاحات اقتصادية، اجتماعية و سياسية.

فعلى الجبهة الاجتماعية، اجتمعت النقابات في تنسيقية و نظمت عدة إضرابات قطاعية (صحة، تعليم، مناجم، النقل، الصيد البحري، الإدارة، الإعلام و الصحافة) مطالبين بعدة أمور من بينها:

- تخفيض الأسعار للمواد الواسعة الاستهلاك.

- رفع الحد الأدنى للأجر الوطني بما يضمن كرامة المواطن.

أما على الجبهة السياسية، فحركة " 25 فيفري " كما تُسمى انتظمت مطالبها في عدة نقاط تمحورت حول:

- خلق مناصب شغل و القضاء على البطالة و رفع المستوى المعيشي للمواطن.

- محاربة الفساد و أخلقة الحياة العامة.

- مطالبة الحكومة بالاستقالة.

- المطالبة بنظام انتخابي عادل.

---

[57] محمد سالم ولد محمد، ***الجيش الموريتاني: أصابع على الزناد و قدم بالسياسة***، تقارير، 29 أكتوبر 2013، مركز الجزيرة للدراسات، ص. 7.

- الحد من تدخل العسكر في الحياة السياسية و شؤون الحكم.[58]

كما شهدت الساحة السياسية مشاورات و حوار بين قوى المعارضة و الأغلبية الرئاسية لبحث سبل الوصول إلى الدفع نحو الديمقراطية و تشارك الآراء حول مستقبل أفضل للواقع السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد، خاصة مع حدوث نوع من التقدم على مستوى بعض المجالات كحقوق المرأة التي برزت على مستوى الكثير من الهيئات، و كذا نضالها السياسي مثل حزب حواء، كما حمل شهر أوت من عام 2005 قانونًا يعطي حصة عشرون بالمائة من أعضاء الأحزاب للمرأة، أي الخُمس من بنية الأحزاب للمرأة هذا ما يعطي دفع قوي للحضور النسوي و كذا في اتخاذ القرار،[59]كما تم تخصيص نسبة "كوتا" في البرلمان للنساء.

و لقد قامت الحكومة الموريتانية باتخاذ عدة تدابير الهدف منها هو وقف التوتر الداخلي من أهمها:

- الاعتراف بالأقليات و إعطائها حقوق أكبر (فئة الزنوج).

- تجريم العبودية للمرة الثالثة.

- تجريم الانقلابات العسكرية و تدخل العسكر في الحقل السياسي و هذا في أكتوبر من عام 2011.

- كما تم فتح المجال السمعي البصري في ماي- جوان 2011 للخواص، حيث ارتفع عدد الإذاعات من قناتين إلى سبعة و عدد المحطات التلفزيونية من محطتين إلى سبعة.[60]

إلا أن هذا لا يتم و لا يأخذ منحى تطوري في ظل واقع يميزه عدم نظامية العلاقات المدنية – العسكرية، فالانتخابات التشريعية التي جرت في 23 نوفمبر و 21 ديسمبر 2013 كشفت أنه لا يزال هناك تحكم للعسكر في السياسة داخل موريتانيا، كما أنه برزت مؤشرات جديدة لتدخل الجيش في الحياة السياسية و من أهمها:

---

[58] Michel Rimbaud, ***La république islamique de Mauritanie face à ses islamistes et à ceux des autres,*** 17 septembre 2013, in : http:// www. Diploweb.com/ la rep- islamique- de – Mauritanie. Html. Cartes géopolitiques, p p. 5,6.

[59] Salamata Bal, ***Les enjeux en matière de genre en Mauritanie,*** résumé analytique de l'étude sur l'évaluation stratégique des enjeux en matière de genre en Mauritanie, in : http:// web.world-bank.org/wbsite/external/newsfrench.html, p. 3.

[60] Michel, ***op-cit,*** p. 6.

- التدخل في مسار الترشيح و التنسيق داخل أنصار الأغلبية، معنى هذا تولي قادة الجيش لمهمة اختيار أسماء القوائم الانتخابية و أهم المرشحين، كما يتم تولي الدعاية و تنشيط الحملات الانتخابية لهؤلاء المرشحين سواء من خلال التنفيذ أو التمويل فقط.

كما يتم توسيع التحالف من خلال استعمال الرموز القبلية لتنسيق الدعم لصالح هؤلاء المنتخبين، هذا ما يكون نتيجته بروز جماعات ضغط تتكون من عدة نواب يعملون لصالح جنرالات و قادة الجيش و المؤسسات الأمنية بصفة عامة بدل العمل من أجل الشعب و الوطن.

- التدخل للتأثير على لائحة المصوتين (من خلال التصويت لقلب الموازين لصالح مرشحيهم) يتم هذا من خلال تصويت عناصر الجيش لدعم الأحزاب و مرشحي النظام، و هذا بدلا من التصويت بعيدا عن صفتهم كعسكريين في مقرات سكناهم وفقًا لمنطلقاتهم السياسية، ويتم هذا من أجل حسم النتيجة و تغيير الموازين في بعض المناطق المعروف عنها معارضتها لمرشح ما أو مرشحي الحزب الحاكم، فكما تم تداوله أثناء انتخابات 23 نوفمبر 2013 أنه تم استخدام الجيش في المناطق المتخوف منها عدم نجاح مرشحي النظام كمناطق "لكصر" في محافظة نواكشوط و بلديات "الاك" و "ودان" في الداخل الموريتاني.[61]

إن من أسباب استمرار حالة عدم نظامية العلاقات المدنية – العسكرية التي لا تزال تميز موريتانيا سياسيًا يعود إلى غياب الاحتراف العسكري عن جيش موريتانيا الناشئ عن أفراد غاب عنهم التكوين على أسس عسكرية احترافية في خضم إنشاء جيش موريتانيا غداة الاستقلال في 1960.

و لعل هذا ما جعل من " تدخل الجيش في الحياة السياسية" ميزة في الحياة السياسية الموريتانية.

عوامل تدخل الجيش في الحياة السياسية، و تأثير هذا على الاستقرار السياسي:

لقد تركت الظروف التي مرت بها موريتانيا خلال منتصف السبعينيات، و لعل أهمها حرب الصحراء الغربية آثارا كبيرة على المجتمع الموريتاني خاصة من الناحية السياسية، و التي كان لها بدورها آثارا على النواحي الأمنية، الاقتصادية و حتى الاجتماعية، هذا ما فتح الباب أمام متغيرات جديدة لم تشهدها البلاد قبل ذلك، و لعل أهم هذه المتغيرات هي قضية "تدخل الجيش في الحياة السياسية".

فما هي عوامل تدخل الجيش في الحياة السياسية، و ما آثارها على الاستقرار السياسي؟

[61] محمد سالم، ***مرجع سابق،*** ص. 7.

صحيح أن تدخل الجيش في الحياة السياسية أو ما يعرف ب: "العسكريين السياسيين" أو "تسيس العسكر" هو ظاهرة غير مشروعة في الحقل السياسي، فلكل من الطرفين أي العسكر و السياسيون مجاله الخاص به الذي يحدده الدستور وفقا للصلاحيات التي يضعها من صميم مهام كل طرف، فهذه الظاهرة سيطرت في العقد الماضي على أكثر من ثلث أعضاء (دول) الأمم المتحدة، حيث أنه في هذه الدول، العسكريون هم من يتولوا السلطة، لكن لا يخفى أن هناك عوامل تحرك أو بالأحرى تضفي الشرعية و لو بالقدر الضئيل على هذا الفعل، و هذا ما يجعل وجود عدة أنواع للتدخل العسكري هي:

1- التدخل المعتدل: تكون المؤسسة العسكرية في هذا النمط ذات طبيعة سياسية عالية، و يشكل قادتها جماعات ضاغطة على المسؤولين المدنيين في الحكم، و يتم هذا التدخل عن طريق ما يسمى "الإحلال الانقلابي" أي إحلال محل القيادة المدنية قيادة مدنية أخرى ، هذا يعني أن ليس العسكر من يتولى القيادة بل يكون محركا للتغيير على مستواها.

2- التدخل المباشر: يكون هذا بتدخل المؤسسة العسكرية في الانقلاب مباشرة عكس التدخل الأول، و هذا من منطلق أن لديهم قناعة مفادها أن ليس هناك من يحمي مصالح البلاد أو بالأحرى مصالحهم غيرهم.

3- التدخل التسلطي: يكون هذا أكثر تسلطا و استبدادا في حكمه من خلال عدم تحديد فترة لتدخلهم، كما يرفضون أي شكل من أشكال السيطرة المدنية عليهم، و يكون هذا مرفقا بتبني النمط التعبوي للجماهير من أجل إضفاء الشرعية على حكمهم من خلال المجتمع.[62]

لعل هذا النمط من التدخل ينطبق على انقلاب 1978 و حكم الرئيس "محمد خونا ولد هيدالة"، عندما تميزت فترة حكمه بالتسلطية و عدم تحديد فترة الانقلاب أو وعده بإجراء انتخابات، كما قام بحظر الأحزاب و تأسيسه ل "هياكل تهذيب الجماهير" كأساس اجتماعي سياسي تعبوي.

أما عن مستويات التدخل العسكري في السياسة، و حسب ما قدمها المفكر " صامويل فاينر" فهي من الأعلى إلى الأدنى كالتالي:

- درجة التأثير: و هو يعد وسيلة دستورية و مشروعة، و لا تتعارض مع السيادة المدنية، حيث لا يعد هذا خطرا عسكريا على العملية الديمقراطية.

- درجة الضغط أو الابتزاز: يأتي هذا عن طريق استغلال أخطاء خصومهم و التهديد بالعقوبات أو التحرك، فيعد بداية لعملية الاختراق و التدخل سواءً عن طريق الانقلابات العسكرية أو عن طريق شكل

[62] فؤاد الأغا، **مرجع سابق**، ص ص. 221-225.

آخر، و هذا ما حدث عندما استغل قادة الجيش في موريتانيا و على رأسهم "مصطفى ولد السالك" خطأ الرئيس "ولد دادا" في قضية نزاع الصحراء الغربية و حدوث أول انقلاب عسكري في البلاد.

- درجتي الاستبدال و الإحلال: تأتي كمرحلة بعد الاختراق و هذا عن طريق التدخل بالفعل المباشر عن طريق الانقلاب الذي يعقبه استبدال القيادة المنتخبة بأخرى أو البقاء مكانها.[63]

إجمالاً يعود تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية و السياسية لعدة اعتبارات هي:

- أن المؤسسة العسكرية هي التي تمثل الأداة الوحيدة من تملك القوة و التنظيم في الدول التي تشهد الانقلابات العسكرية.

- ضعف الأحزاب و الحركات السياسية و انقسامها.

- عدم فعالية الطبقة المثقفة و غياب دور المجتمع المدني و ضعفه.[64]

أما في الحالة الموريتانية فكانت هناك عوامل و تراكمات أدت إلى هذه الظاهرة، تتلخص في:

1- السخط الشعبي المتزايد على الرئيس، و الذي أفرز عدم شرعية النظام القائم، هذا العامل يعتبر من العوامل الرئيسية لتدخل الجيش في الحياة السياسية في موريتانيا، و هذا يتزامن مع فترة الرئيس "مختار ولد دادا" الذي و بسياساته التي كانت لها آثارا و انعكاسات سلبية على الواقع الموريتاني، ما أدى إلى خلق حالة السخط في الوسط الشعبي[65]، و على اثر هذا كان تدخل الجيش تحت ضغط عامل آخر هو:

2- التدخل من أجل وضع حد للأعمال و الممارسات التي ارتكبها النظام، و التي من شأنها أن تؤدي إلى مخاطرأكبر من التي شكلت اثر سياساته، و لعل أهم حدث اثُّر على الحياة السياسية الموريتانية تمثل في: تورط نظام "ولد دادا" في قضية الصحراء الغربية مع المغرب، حيث أنهك البلاد اقتصاديا، و خلق حالة التوتر و الاضطراب الاجتماعي (بفعل التداخل القبلي بين موريتانيا و الصحراء الغربية)، ما أدّى بتدخل الجيش ممثلا في "مصطفى ولد السالك" الذي اعتبر التدخل إنقاذا لموريتانيا مما يمكن أن يحصل إزاء الاستمرار في تلك السياسات.

باسم فتحي، ***إصلاح العلاقات المدنية – العسكرية،*** (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات)،
[63] .Www.AfaEgypt.org/index.php, p.7في:
فؤاد الأغا، **مرجع سابق**، ص. 201.[64]
[65] ***La transition politique en Mauritanie : bilan et perspectives,*** Rapport moyen orient/Afrique du nord, N°.53, (U.S.A : International crisis group, 24 Avril 2006), p.I.

3- العامل الثالث و كمحصلة للعامل السابق، يتمثل في رغبة العسكريين في خلق الظروف الملائمة من أجل التحول و إقامة الديمقراطية : رغم أن هذا العامل لا يعتبر من صميم هذا الجهاز أي العسكر، إلاّ أنّ ضعف المدنيين هو الذي ترك الباب مفتوحا أمام الجيش من أجل تولي تلك المهمة، فالجيش في موريتانيا ليس بالقوي كفاية، و إنما الخلل في بنية الحكم المدني الذي جاء عبر السياق السياسي الموريتاني، الذي لم يكن على قدر أمل الموريتانيين في التحول نحو الديمقراطية، المساواة و الحكم الرشيد[66].

4- و ما يزيد من ضعف الحكم المدني الذي مرت به موريتانيا هو هشاشة الطبقة السياسية و انقسامها على أسس عشائرية، عرقية و قبلية، ما أدى إلى سهولة اختراقها من طرف النظام، و كذا من ذوي النفوذ، خاصة من ضباط الجيش المتحكمين في مفاصل الدولة.[67]

5- و لعل هذا يعود أساسا إلى تفشي النزعة القبلية على الساحة السياسية الموريتانية، ما أدى إلى عدم الاستقرار في الحقل السياسي، حيث كانت الوظائف و المهام توزع على أبناء القبيلة أو قبائل أخرى لها ولاء مع النظام القائم، و هذا للتنافس مع باقي القبائل الأخرى، و كذا للسيطرة و احتكار مؤسسات الدولة السياسية و البيروقراطية، ما نتج عنه تقاسم الريع بين أفراد القبيلة الواحدة أو بين قبائل معينة مشتركة في الولاء.[68]

إن تأثير عملية تدخل الجيش في الحياة السياسية في موريتانيا على الاستقرار السياسي كان كبيرا، و لا تزال انعكاساته إلى يومنا هذا، فالأنظمة السياسية الحاكمة في موريتانيا و التي أغلبها ناتج عن انقلابات عسكرية سواءً دموية أو سلمية، كان لها ميزة في فترة حكمها و هي غياب الشرعية، و لهذا فمثلا نظام الرئيس السابق "ولد الطايع" و من أجل نيل رضا الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية) قام بالتطبيع مع إسرائيل في 1999 إدراكا منه أن بهذا يمكن له أن يستفيد من الدعم الأمريكي له، بالرغم من رفض الشعب الموريتاني لهذه الخطوة التي رأوا بأنها غير مسبوقة.

كل هذا يجعل من عدم شرعية و دستورية الأنظمة و الحكومات الانقلابية تتخذ منحى آخر نحو خلق حالة عدم الاستقرار، بغرض غض نظر الشعب عن القضايا الهيكلية في البلاد، خاصة قضية "الدمقرطة"، و توجيه أنظاره نحو قضايا أمنية يثيرها.

---

[66] **Ibid,** p. 1.

[67] هيفاء، ***مرجع سابق،*** ص ص. 5455.

[68] Moussa, ***op-cit,*** pp. 157,158.

فقضية "المغيطي" ثارت حولها شكوك مفادها تورط المخابرات الموريتانية من أجل جلب الاهتمام الأمريكي لموريتانيا، خاصة بعد اتخاذ الولايات المتحدة لأولويات أجندتها بعد 2001 لمكافحة الإرهاب[69].

و حسب ما جاء في تقرير: " International crisis group" :

أن نظام "ولد الطايع" استغل الوضع العالمي الذي يقر بمحاربة الإرهاب من أجل إضفاء شرعية غياب الديمقراطية، و لذلك فهو يراهن على المساعدة الغربية من أجل قمع الإرهاب الداخلي على حد زعمه (الأحزاب الإسلامية)[70]، و في سياق الأحداث الإرهابية، حاول النظام إلصاق ذلك بالإسلاميين في موريتانيا، و هذا من أجل إضعافهم و كذا تحييدهم من المنافسة على الساحة السياسية، خاصة بعدما شكلوا معارضة حقيقية منذ بداية 2000، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فمن أجل التقرب للحصول على الدعم الغربي خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل[71].

و من تأثيرات قضية تدخل الجيش في الحياة السياسية على الاستقرار السياسي هو ترسيخ ذهنية "الاستيلاء على السلطة" عن طريق "الانقلابات العسكرية"، و التي حلّت محل الانتخابات و الاختيار من طرف الشعب من يمثلهم سواءً على رأس النظام أو في الحكومة، فليس هناك تداولا سلميا على السلطة بل أصبح هناك تصنيفات للتداول على أساس انقلابات دموية و أخرى سلمية، فأصبح الانقلاب هو مؤشر و معيار وحيد للتداول على السلطة.

إن هذا الأثر كان له بدوره انعكاسات على الحياة السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الأمنية، فضعف شرعية الأنظمة المتعاقبة أدى بها إلى تبني طرق تعسفية لجلب و خلق ولاء اجتماعي لها، فكما في فترة حكم "ولد دادا" تميزت بالقمع و الاضطهاد سواءً للجماعات الاثنية غير العربية من الناحية الاجتماعية، أو للمعارضين السياسيين أو الخصوم من العسكر من الناحية السياسية، فالرئيس "ولد الطايع" الذي جاء إلى الحكم اثر انقلاب 1984 ضد نظيره "ولد هيدالة" شهدت فترة حكمه أسوأ الممارسات القمعية ضد الشعب، و لعل أهمها أحداث 1989-1991.

كما أن بداية فترة حكمه تميزت بالإقصاء، فبعد عامين من مجيئه للحكم و في 1987 بالضبط قام بإعدام ثلاثة ضباط زنوج بتهمة محاولة الانقلاب عليه و هم: النقيب "امادو سار"، "سيدي با" و "سايدو سي"، كما نفذ هذا الحكم على شخصيات مدنية في 1988 مثل الشاعر "تن يوسف غيي" و الوزير السابق "جيفو تافسيرو".

---

[69] ***Impasse politique, op-cit ,*** p. 3.
[70] ***Ibid,*** p. 27.
[71] ***Ibid,*** p. 28.

كما قام بإبعاد و سجن الرئيس السابق " محمد خونا ولد هيدالة" بصفته مرشحا في رئاسيات 2003 بتهمة التواطؤ مع ليبيا على حساب مصلحة البلاد.

كما عرفت فترته بروز السجناء السياسيين أو ما يعرف بسجناء الرأي، و تهمهم غالبا ما كانت تتمحور حول: إنشاء منظمات إرهابية، التواطؤ مع قوى خارجية، التحريض على العنف... و هلم جرا[72].

هذا الحراك كان له انعكاسات على الحياة الاقتصادية، الاجتماعية و الأمنية، كذلك بفعل هذه الممارسات، فالتذمر و السخط الشعبي ولد الاحتقان وسط العامة ما أدى إلى ضعف التجانس الاجتماعي، خاصة بفعل النزعة القبلية التي ميزت جميع الأنظمة المتعاقبة، و يُخص بالذكر فترة الرئيس "ولد الطايع".

فالإقصاء الاجتماعي من خلال تبني هوية و نظرة أحادية في دولة تتميز بالتنوع العرقي، و كذا النهب و الفساد المنتشران، و تصاعد حدة القبلية و الجهوية كمعيار للاستفادة من موارد و ريع الدولة.

كل هذا أدى إلى خلق حالة عدم الاستقرار الاجتماعي و كذا عودة و ظهور الانقلابات من جديد، ما فتح الباب إلى تدخل الجيش مجددا في مجريات السياسة و الحكم، أي خلق حالة عدم الاستقرار السياسي و خلق أزمة ديمقراطية.[73]

فكما ذُكر آنفا تشكل ظاهرة "عسكرة الديمقراطية" التي تميزت بها موريتانيا من خلال وصول الحكومات الانقلابية، و من ثمّ يتم إضفاء شرعية على حكمهم من خلال إجراء انتخابات صورية كواجهة لحدوث عملية الدمقرطة، تعد من المراحل المتقدمة لعدم نظامية العلاقات المدنية- العسكرية في موريتانيا، حيث يمثل فقدان الأمل في التغيير عند عامة الشعب مع وجود للعسكريين المسيّسين المتحولين إلى مدنيين، إرضاءً لمصالحهم و مصالح حلفائهم بعد الانقلابات[74].

أما الانعكاسات على الجانب الأمني، فتمثلت في بروز حركات سياسية عسكرية الطابع مثل: حركة "فلام" FLAMالزنجية أو حركة فرسان التغيير.

فقد شهدت موريتانيا ما بين 2003-2005 تواجد جماعة العسكر القدامى في تنظيم حمل اسم: "فرسان التغيير" المؤسس من طرف "ولد هيدالة" في بوركينافاسو، و هذا من أجل الانقلاب على نظام "ولد الطايع"، و قد كان هذا بالسلاح، إضافة إلى هذه الجماعة و نظرا للقمع الممارس ضد الزنوج الأفارقة في موريتانيا، تم الإعلان من طرف حركة "فلام" على حمل السلاح و ضرب نقاط للقوات الموريتانية من

---

[72] ***Ibid,*** pp. 6-9.

[73] Christopher, ***op-cit,*** pp. 2,3.

[74] حماه الله، ***مرجع سابق،*** ص. 33.

الأراضي السنغالية، و هذا من أجل المطالبة و أخذ حقوقهم بعد أن عجزوا عنها في إطار العمل السياسي، كما تشكلت خلايا إرهابية تحمل فكرا جهاديا ضد نظام "ولد الطايع"[75]، خاصة بعد إعلان النظام على تطبيع علاقاته مع إسرائيل بشكل رسمي و كامل في 28 أكتوبر 1999، ما وضع النظام في وضع حرج أمام الداخل، سواءً المعارضين من جهة، أو العامة من الشعب من جهة أخرى[76].

[75] Boubacar, ***op-cit,*** pp. 161-64.

[76] ***Chronologie 16 Septembre 1999- 15 Décembre 1999,*** Afrique contemporaine, N°. 193, premier trimestre 2000, p.109.

المبحث الثاني: الانقلابات العسكرية و تأثيرها على الديمقراطية.

عرفت القارة الإفريقية ظاهرة الانقلابات العسكرية منذ الاستقلال، فقد شهدت بين 1960 و 1982 اثنان و خمسون انقلابا ناجحا و ستة و خمسون محاولة انقلابية و 102 مؤامرة ذات طابع سياسي – عسكري[77]، و كان أول انقلاب تشهده القارة منذ الستينيات هو الانقلاب الذي حدث في دولة الطوغو عام 1963 ضد الرئيس "سيلفانوس اوليمبيو".

و لقد تعددت الانقلابات من حيث أهدافها، عواملها و دوافعها إلى عدة أصناف حددها الخبير "مصطفى بن شنان هي:

- الانقلاب الكومبرادوري*: و هو الانقلاب المبني على مصالح اقتصادية، بحيث غالبًا ما يتم توجيه قادة الانقلاب من طرف أجندات خارجية، و أبرز مثال على هذا هو انقلاب "موبوتو سيسي سيكو" في 1965 في الزائير سابقا – جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا-.

- الانقلاب المحافظ: و هو الانقلاب الذي شهدته غانا ضد "كوامي نكروما".

- الانقلاب الطبقي: الذي يحدث بعد القضاء على الطبقات المستغلة في الدولة مثل انقلاب "النميري" في 1969 في السودان.

- الانقلاب الثوري: مثل الانقلاب الذي أطاح بالرئيس "سيلاسي" بأثيوبيا في 1974.

- الانقلاب كسبب للانتقال المتعثر: و هو الذي يحدث نتيجة حدوث انتقال سياسي لكن بدون أن يكون له نتائج إيجابية و المثال على هذا المحاولة الفاشلة التي عرفها المغرب في 16 أوت 1972.[78]

و هناك انقلابات عسكرية من حيث التأثير و هي:

---

[77] Bah Thierno Mouctar***, L'armée, l'état et la problématique du développement en Afrique : bilan critique, 1963-2005***, p. 3.

* الكومبرادورية: هي تعبير سياسي اقتصادي يشير إلى طبقة التجار المحليين في دولة تكون تحت الاستعمار، هذه الطبقة تقوم بدور الوسيط بين المستعمر الأجنبي والسوق المحلية، و سياسيا فإن طبقة الكومبرادور تتألف من أعيان البرجوازية المحلية و التي تكون عادة على رأس الحكم بعد الاستعمار، وهي بالتالي ذات مصلحة في المحافظة على المصالح النيوكولونيالية.

[78] ***La typologie des coups d'état militaires,*** in : Unpan1.un.org/intradoc/groups/publics/documents/../UNPA008953.pdf, pp. 1,2.

- الانقلابات التي لها انعكاسات ديمقراطية: حيث ينتج عن تلك الانقلابات قيام ديمقراطية و بلوغ مرحلة الدمقرطة، مثل حالة انقلاب "امادو توماني توري" في مالي في 1991.

- انقلابات تعيد إحياء الديمقراطية التي كانت موجودة فتم إعاقتها أو لم تصل بعد إلى مرحلة الترسيخ: مثل حالة كوت ديفوار.

- انقلابات تعيد تأهيل سلطة الدولة.

- انقلابات لا تغير شيئا فينتج عنها انقلابات مضادة: مثل الحالة الموريتانية.[79]

و هناك تصنيفات أخرى جاءت في خضم ظروف سياسية و اقتصادية معينة، و من أبرزها:

- انقلابات تأتي كرد فعل عن الانتهاكات الممارسة لحقوق الإنسان: هذا ما حدث في انقلاب "امادو توماني توري" على الرئيس "موسى تراوري" في 1991 خلال انتهاكه لحقوق الإنسان من خلال استعمال القوة مع الطلبة المحتجين، ما أسفر عن وقوع قتلى.

- انقلابات ناتجة عن العجز الاقتصادي: أبرز مثال على هذا هو ما جاء في خضم القرارات التنفيذية التي جاء بها المؤتمر الوطني لدولة بنين في فيفري 1990، و هذا على اثر الوضعية الاقتصادية المزرية التي عاشتها البلاد منذ منتصف الثمانينيات، و التي أدت إلى اضطرابات و توترات اجتماعية، ما أدى في الأخير و كنتيجة لهذه الظروف إلى قلب النظام القائم آنذاك[80].

كرونولوجيا الانقلابات العسكرية في موريتانيا:

لقد أضحت الانقلابات العسكرية منذ 1978 السمة البارزة للحياة السياسية في البلاد، حيث شهدت حوالي خمسة عشرة انقلابا ما بين محاولات فاشلة و أخرى ناجحة، و لهذا فقد فرضت نفسها على أنها النمط الأمثل من أجل التغيير.

فنظام "مختار ولد دادا" الرئيس الأول للبلاد منذ 1960، تمّ الإطاحة به في أول انقلاب عرفته البلاد، و ذلك في 1978 حيث قامت اللجنة العسكرية للإصلاح الوطني بإبعاد الرئيس و وضع حدّ لنظام حكم البلاد مدة ثمانية عشرة سنة.

[79] ***Le coup d'état militaire : voie de sortie d'impasse politique ? Analyse comparée de quelques états africains,*** p.3.
[80] ***La typologie, op-cit,*** p p. 2-6.

جاء إلى السلطة بعد هذا الانقلاب "محمد خونا ولد هيدالة"[81]، الذي استولى على السلطة هو بدوره على قادة الانقلاب و منفذيه و هم: "محمد محمود ولد اللولي" الذي استولى هو الآخر على السلطة بعد انسحاب منفذ الانقلاب الرئيس "مصطفى ولد محمد السالك" مرغما[82]، هذا الأخير يعتبر أوّل رئيس عسكري لموريتانيا، عن طريق ترأسه للجنة الوطنية للإصلاح الوطني.[83]

الرئيس "ولد هيدالة" الذي استمر في الحكم منذ 1980 و إلى غاية 1984 أين تمّ الانقلاب عليه في ديسمبر 1984 من طرف العقيد "ولد الطايع" قائد الأركان في فترة حكمه، بفضل تعاون المخابرات الفرنسية مع المغرب، حيث أن الرئيس الفرنسي "متيران" هو الذي ألح على الرئيس "ولد هيدالة" على حضور قمة "بوجمبورا" للفرانكفونية، و تم الاستيلاء على السلطة من طرف "ولد الطايع"[84].

هذا الأخير هو الآخر تمّ الإطاحة به بعد عدة محاولات انقلابية باءت بالفشل، و تم تنفيذ انقلاب ناجح في حقه يوم 03 أوت 2005 بعد فترة حكم دامت إحدى و عشرون سنة، و هذا من طرف "اعلي ولد محمد فال" رئيس قيادة الأمن الوطني و "محمد ولد عبد العزيز" قائد كتيبة الأمن الرئاسي، [85] و هذا بعد أن كان خارج البلاد لحضور مراسيم جنازة الملك فهد في السعودية[86]، و هذا بتواطؤ مع فرنسا التي رأت فيه الشريك غير الوفي، خاصة بعد ابتعاده عن الحلقة الفرنسية لفائدة التيار العروبي – العراق-، و كذا بعد مساندته لهذا الأخير اثر غزوه للكويت و أيضا لتقربه من الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل نهاية التسعينيات و بداية الألفية الثالثة.

كما امتازت فترة حكمه بالممارسات الإقصائية لخصومه السياسيين، و التعسفية لعامة الشعب، كما اتبع سياسة التطهير العرقي داخل الجيش بإبعاد و قتل الضباط الزنوج الأفارقة، هذا ما خلق له أبواب التوتر من عدت جهات[87].

أما الانقلاب الأخير فهو الذي قاده الجنرال "محمد ولد عبد العزيز" ضدّ الرئيس المنتخب ديمقراطيًا "سيدي محمد ولد الشيخ عبد اللاهي" في 06 أوت 2008.[88]

---

[81] Olivier, ***op-cit,*** p. 1.

[82] خيري، ***مرجع سابق،*** ص ص. 2829.

[83] ***Mauritanie : mort d'un colonel, « coulisses Maghreb et Moyen Orient »,*** Jeune Afrique, N°. 2711,2712, (23 Décembre 2012- 05 Janvier 2013), p. 71.

[84] ***Népotisme, op-cit,*** p.2.

[85] ***Ibid.***

[86] هيفاء، ***مرجع سابق،*** ص. 60.

[87] Olivier, ***op-cit,*** p. 2.

[88] Stéphanie, Anne, ***op-cit,*** p. 12.

أسباب و دوافع الانقلابات العسكرية في موريتانيا:

إن الانقلابات العسكرية تتم في أوضاع و ظروف سياسية، اقتصادية و اجتماعية مختلفة حسب كل دولة و كل مرحلة، و غالبا ما تلجأ القيادات العسكرية المنفذة للانقلاب إلى إصدار بيانات يتم فيها وضع تبريرات لمحاولاتهم لإضفاء شرعية مبادراتهم، و هي على الأغلب تتمحور حول:

- فشل الحكومة المدنية في تحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها.

- قيامها بأفعال تتعارض و المبادئ الدستورية.

- قيامها بأفعال تهدد الأمن و الاستقرار السياسي الداخلي للبلاد.

- تبني الحكومة المدنية لسياسات أدت إلى الانهيار الاقتصادي.

- فشلها في التخطيط لبرامج الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي المرجو.

و إجمالاً تكمن أسباب الانقلابات في عدة نقاط تتمحور حول:

1- هشاشة و ضعف مؤسسات الدولة: هذا ما يجعل من الحكومة سهل اختراقها من طرف الانقلابيين، خاصة في ظل ظروف سوسيوسياسية ملائمة لمثل هذه المبادرات (الانقلابات)، فالتوزيع غير العادل لموارد الدولة و كذا انتهاك حقوق الإنسان و انتشار الفقر و البطالة، كل هذا يجعل من الانقلاب له ظروف تدعمه.

2- سوء الحكم: فعند استحالة حدوث تغيير على مستوى النظام بسبب عدم قدرة المعارضة أو الشعب على إحداثه بالطرق السلمية تصبح الوسيلة الوحيدة لإبعاد النظام هو تبني أحد أساليب التغيير غير الدستوري*.

3- عدم نظامية العلاقات المدنية- العسكرية: يعتبر هذا العامل من بين أبرز العوامل التي تؤدي إلى الانقلابات، حيث تكون العلاقة بين الطرفين في حالة صراع.[89]

---

* حدد القادة الأفارقة المجتمعون في قمة منظمة الوحدة الإفريقية عام 2000 التغييرات غير الدستورية في: انقلاب عسكري ضد حكومة منتخبة ديمقراطيا، تدخل من طرف ميليشيات لخلف حكومة منتخبة ديمقراطيا، تولي الحكم من طرف جماعات من المتمردين أو العسكريين، رفض حكومة التنازل عن الحكم لصالح حزب أو مرشح فاز في انتخابات ديمقراطية.

[89] **pacifique au pouvoir en Afrique de l'ouest, l'alternance –La vie après le palais présidentiel** études thématiques de UNOWA, (Dakar : bureau des nations unies pour l'Afrique de l'ouest, Mars 2006), pp. 19-22.

أما بالنسبة للانقلابات المتعاقبة في موريتانيا، فقد تعددت الظروف التي ميزتها سواءً على الساحة المحلية، الإقليمية أو الدولية، و أمام هذا يُطرح التساؤل التالي: إلى أي أسباب ترجع هذه الانقلابات؟ أو بعبارة أخرى ما هي أسباب و دوافع هذه الانقلابات؟ ما الذي يحركها؟ و ما هي الظروف (المحلية و الاقليمية) التي تزامنت مع هذه الانقلابات؟

و لعل السبب الرئيس للانقلابات العسكرية المتكررة على الساحة السياسية الموريتانية يعود بالأساس إلى قوة الجيش و خبرته مقابل ضعف الأحزاب السياسية و انقسام المعارضة، و التي كان يجب أداء هذا الدور أي الحكم بشكل رشيد بدل ترك المجال مفتوحاً أمام الجيش.[90]

إجمالاً يمكن حصر أسباب الانقلابات في موريتانيا في ثلاثة نقاط هي:

1- العامل العسكري الداخلي: و تتمثل أسباب هذا في:

- ضعف الانضباط العسكري لمؤسسة الجيش، هذا ما أدى إلى ضعف الالتزام الوطني[91]، و لعل هذا يعود أساسا إلى الظروف التي مرّت بها هذه المؤسسة، و التي سمحت له بتولي مهام و وظائف خارجة عن نطاقه مثل ما حصل مع استعماله من طرف النظام في فترة "ولد دادا" في 1966 على اثر الأحداث العرقية التي اندلعت بعد إعلان الرئيس آنذاك لسياسات إقصائية لفئة الزنوج الأفارقة[92].

- أمام هذا الوضع الاجتماعي، و الذي يميزه ضعف التجانس الاجتماعي بسبب التنوع العرقي للمجتمع الموريتاني، انعكس هذا بالضرورة على مؤسسة الجيش، بحيث ما ميز هذه الأخيرة هو التركيبة العرقية غير المتجانسة فيها، و هذا انعكاسًا لما هو موجود في المجتمع، حيث و بتزامن مجيء الرئيس "ولد الطايع" إلى السلطة مع تزايد المطالب الشعبية من طرف الزنوج الأفارقة في 1984، اتخذ "ولد الطايع" سياسة تعسفية و اقصائية لهم خاصة بعد المحاولة الانقلابية على نظامه في 1987 من طرف جماعة من الضباط ينتمون لجماعة "الهالبولار" السود حسب ما بينت تحقيقات أجهزة الأمن، و قد طمحوا من خلال هذا إلى تأسيس دولة "والو-والو" الزنجية.

---

[90] هيفاء، ***مرجع سابق،*** ص. 55.

[91] محمود، ***مرجع سابق،*** ص. 119.

[92] Christopher,***op-cit,*** p p. 2,3.

هذه الأحداث كانت البداية نحو عملية التطهير داخل مؤسسة الجيش بإبعاد و قتل كل عنصر زنجي، كما اتبع سياسة التعريب مقابل هذا و اعتمد معيار الترقية و المنح على العرب فقط (البيضان) دون غيرهم من المكونات الاجتماعية الأخرى[93].

2- العامل الاجتماعي و الاقتصادي: تمثلت أسباب هذا في:

- التخلف الاقتصادي العام: حيث أن السبب الرئيس في أول انقلاب عرفته موريتانيا كان من بين دوافعه الدافع الاقتصادي، فبفعل تورط النظام آنذاك في نزاع الصحراء الغربية إلى جانب المغرب، أُنهكت البلاد التي كانت منهكة قبل ذلك، كما عانت من ارتفاع حجم المديونية التي بلغت في 1986 معدل 1700 مليون دولار، أي ما يعادل أكثر من ضعفي إنتاجها الوطني، و من تلقي المساعدات من أجل الغذاء، خاصة بتزامنها مع فترات الجفاف المتعاقبة منذ منتصف الستينيات[94].

بالفعل، فقد ربط المفكر "صامويل هنتغتون" بين الانقلابات العسكرية و مستوى التنمية الاقتصادية و درجة التحديث لكل دولة، فهناك مؤشرات اقتصادية تعطي توقعات ما يحدث في دولة ما فمثلا:

الدول التي مستوى الدخل الفردي السنوي يصل أو يتجاوز 1000 دولار، تعرف محاولات انقلابية لكن غير ناجحة.

الدول التي مستوى الدخل الفردي السنوي يصل أو يتجاوز 3000 دولار، لا تعرف أي محاولة انقلابية.

أما الدول التي تشهد انقلابات ناجحة فهي تقع ضمن الدول التي مستوى الدخل الفردي السنوي أقل من 500 دولار، مثل موريتانيا فهي لا يتجاوز دخل الفرد فيها 500 دولار.[95]

- و كنتيجة لهذا و أمام ضعف الأنظمة المتعاقبة على الوفاء بما وعدت به، و كذا على تحقيق انجازات تُذكر[96]، أدى هذا إلى ضعف و عجز الدولة، و بالتالي ضعف النظام و فقدانه لشرعيته أمام المجتمع، و يعود هذا أيضا إلى عدم توجه الأنظمة نحو الداخل من أجل إرضاء العامة من الشعب و خلق قاعدة شعبية و ولاء للنظام، بل أن الأنظمة المتعاقبة على موريتانيا و لضعفها و عدم شرعيتها تحاول خلق

---

[93] Olivier, ***op-cit,*** p.2.

[94] ***La Mauritanie de 1982-1997,*** in http://Afriquepluriel.ruwinzorinet/Mauritanie-b.htm.

[95] Samuel Huntington, « Redéfinir les rapports entre civils et militaires », in Larry Diamond et Mark . F. Plattner (ed.), ***Le rôle de l'armée en démocratie,*** traduit par : Monique Berry, (Paris : nouveaux horizons, 1996), p p. 46,47.

[96] هيفاء، ***مرجع سابق،*** ص ص. 54، 55.

ولاءات مع الخارج من أجل الحيلولة دون حدوث تغيير داخلي، و هذا بنيل رضا الغرب خاصة، فقد انضمت موريتانيا إلى الحوار المتوسطي – الناتو في 1994، كما أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في 1999، ما أدى إلى عودة المانحين و الولايات المتحدة في علاقاتها مع موريتانيا، و كذا لخلق حالة الاستقرار الشكلي في البلاد[97].

3- العامل الخارجي: إن أسباب هذا العامل تعتبر من العوامل الرئيسية التي عجلت بحدوث الانقلابات أو بالأحرى أدت إلى حدوثها، و تمثلت في:

- تدخل دول الغرب و خاصة فرنسا في الانقلابات و محاولة وضع الأنظمة التي تخدم و تشكل شريكا

لها، ففرنسا المستعمر التقليدي لموريتانيا هي من جلبت نظام "ولد الطايع" إلى الحكم في 1984 بعدما أزاحت الرئيس "ولد هيدالة" و هي من أزاحته من الحكم في 2005 أيضا.[98]

الشيء نفسه بالنسبة لدول الجوار (المغرب، الجزائر و ليبيا....)، حيث تحاول الضغط على الأنظمة التي لا تخدم مصالحها من خلال استعمال شركاء لها داخل موريتانيا، كما فعل المغرب مع "ولد الطايع" أين ساندته ضد "ولد هيدالة" لأن هذا الأخير كان ضد سياسة المغرب في المنطقة، خاصة ما تعلق بقضية الصحراء الغربية، حيث سارع إلى الاعتراف بجمهورية الصحراء الغربية عند توليه السلطة في 1980، كما ناصر جبهة البوليساريو في المحافل الدولية و الإقليمية[99].

كما قام الرئيس "ولد الطايع" و في إطار رئاسيات 2003 بإبعاد المرشح "ولد هيدالة" بحجة التواطؤ مع نظام القذافي – ليبيا-.[100]

لقد تزامن كل انقلاب عسكري منذ 1978 بظروف محلية، إقليمية و دولية معينة، و لهذا فقد اختلفت محركات و دوافع كل انقلاب عن الآخر.

في هذا الإطار سيتم تحديد دوافع كل انقلاب و كل محاولة انقلابية، و هذا لإدراك طبيعة هذا الحراك، و تسليط الضوء على مدى تأثير تلك الظروف على حدوث الانقلابات.

- انقلاب 10 جويلية 1978: تمثلت أسباب هذا الانقلاب في:

---

[97] Stéphanie, Anne, ***op-cit,*** p. 11.

[98] ***Népotisme, op-cit,*** p.2.

[99] محمود، ***مرجع سابق،*** ص. 122.

[100] ***Impasse politique,*** **op-cit**, p p. 6-9.

1- تنامي ظاهرة التذمر في الأوساط الشعبية نتيجة تورط النظام في نزاع الصحراء الغربية،[101] حيث قامت موريتانيا باحتلال القسم الجنوبي من الصحراء الغربية – إقليم وادي الذهب- في فيفري 1976[102] و كذا نتيجة تمسك النظام بسياسة الحزب الواحد.[103]

و تذمر الأوساط الزنجية نتيجة سياسة التعريب في نظام "ولد دادا" من خلال قراره القاضي بتعريب التعليم و الإدارة.[104]

2- اعتبار قادة الجيش ما فعله النظام خطأ سياسي بدخوله في حرب الصحراء الغربية إلى جانب المغرب، حيث انعكس هذا الوضع على الأوضاع الاقتصادية نتيجة انخفاض صادراتها من الحديد آنذاك بسبب التفجيرات التي طالت خط السكة الحديدية الرئيسية التي تمر من خلاله شحنات الحديد نحو الخارج.[105]

- انقلاب 06 أفريل 1979: تم تنفيذه من طرف أعضاء اللجنة العسكرية من أجل:

1- استبعاد الانقلابيين من طرف قادة الانقلاب نتيجة لانتماءاتهم السياسية.

2- و على اثر هذا حاول قادة الانقلاب تصفية خصومهم السياسيين.[106]

- انقلاب 27 ماي 1979: بعد وفاة "احمد ولد بوسيف" في حادث تحطم طائرة في الأجواء السنغالية[107]، تم انتداب "ولد هيدالة" من طرف اللجنة العسكرية للخلاص الوطني رئيسا لها، لكن

قام هذا الأخير بانقلاب داخلي على أعضاء هذه اللجنة، و لم تكن هناك دوافع و أسباب غير الدوافع الذاتية ل: "ولد هيدالة" و حبه في التزعم و الانقلاب على منفذي انقلاب 1978.

فبعد تعيين "محمد محمود ولد اللولي" رئيسا للدولة يوم 03 جوان 1979 قام في جانفي 1980 بالانقلاب عليه و تعيين نفسه رئيسا للجمهورية، و لذلك هذا الانقلاب أي انقلاب 1978 يُعرف ب: انقلاب الانقلابات.[108]

---

[101] محمود، ***مرجع سابق،*** ص. 119.

[102] Stéphanie, Anne, ***op-cit,*** p. 8.

[103] خيري، ***مرجع سابق،*** ص. 24.

[104] Christopher, ***op-cit,*** p p. 2,3.

[105] محمود، ***مرجع سابق،*** ص. 120.

[106] ***المكان نفسه.***

[107] Boubacar, ***op-cit,*** p.157.

[108] محمود، ***مرجع سابق،*** ص ص. 121122.

- انقلاب (محاولة انقلابية): تمت يوم 16 مارس 1981 من طرف جماعة كوماندوس قادمة من المغرب، أهم أعضائها "اباه ولد عبد القادر"، "احمد سالم ولد سيدي و العقيد "ابيينغ".[109]

و من أسبابه :

1- إتباع "ولد هيدالة" لسياسة مناهضة للمغرب، و هذا اثر خلافه الشخصي مع الملك حسن الثاني، فقد بلغ التوتر ذروته في مارس 1981 عندما قطعت موريتانيا علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، و لم تستأنف إلا بعد مجيء "ولد الطايع" إلى السلطة في 1984.[110]

2- و نتيجة لهذا اتهم المغرب موريتانيا بكونها أصبحت قاعدة خلفية لمقاتلي "البوليساريو".[111]

3- اعترافه بالجمهورية العربية الصحراوية[112]، و استقباله لسفارتها في موريتانيا عام 1983.[113]

4- مناصرته لجبهة البوليساريو في المحافل الدولية و الإقليمية، و من ثمّ فقد انحاز إلى الجزائر فيما يخص قضية الصحراء الغربية و معارضته للمغرب.

5- إقصائه للحزب الشيوعي اليميني، كما اتبع سياسة إقصائية لبعض الأحزاب و مناضليها.[114]

- محاولة انقلابية: مارس 1983: و من أسبابها:

1- تراجع "ولد هيدالة" على الإصلاح السياسي الذي وعد به و المتمثل في مشروع الحكومة المدنية و إرساء دستور النظام النيابي.

2- ممارسته لسياسة إقصائية بانتهاج سياسة تصفية التنظيمات السرية المرتبطة بالخارج مثل حزب البعث الموالي للعراق، و الحركة الناصرية الموالية لليبيا.[115]

- انقلاب 12 ديسمبر 1984: هو انقلاب العقيد "ولد الطايع" على الرئيس "ولد هيدالة"، و من أهم دوافعه:

---

[109] ***مرجع سابق،*** ص ص. 122123.
[110] خيري، ***مرجع سابق،*** ص. 26.
[111] هيفاء، ***مرجع سابق،*** ص. 57.
[112] محمود، ***مرجع سابق،*** ص ص. 122123.
[113] هيفاء، ***مرجع سابق،*** ص.57.
[114] محمود، ***مرجع سابق،*** ص ص. 122123.
[115] محمود، ***مرجع سابق،*** ص.123.

1- كما ذُكر آنفا تمّ إتباع الرئيس "ولد هيدالة" لسياسة تصفية و إقصاء لبعض السياسيين و التيارات السياسية.

2- تذمّر فرنسا و المغرب من سياسته نتيجة تقربه من الإخوان المسلمين، و عدم رضاهم عنه، نتيجة مناصرته لجبهة "البوليساريو"[116]، و كذا نتيجة ل:

3- تطبيقه للشريعة الإسلامية، و اتخاذها كمرجع للقانون بدل القانون الفرنسي[117].

إلى جانب هذا فقد تميزت فترة حكمه بالانكماش الاقتصادي و العجز المالي، فأهم ملامح الحياة الاقتصادية لفترة حكم "ولد هيدالة" هي:

- ارتفاع نسبة التضخم.

- اختلال توازن ميزان المدفوعات و الميزان التجاري.

- تدهور قيمة العملة الوطنية – الأوقية-.

- ارتفاع الأسعار و تأخر سداد الرواتب و انكماش القطاع الخاص.

- تراجع صادرات موريتانيا من الحديد و الأسماك.

- تدهور علاقاتها مع مؤسسات "بروتن وودز" و هيئات العون العمومي الموجه للتنمية الدولية.[118]

- المحاولة الانقلابية التي تمت في ديسمبر 1986: تمّت من طرف الناصريين بدعم من ليبيا، و من أهم دوافعها:

1- حسب تقرير صُدر من طرف المخابرات الأمريكية، يؤكد وجود حوالي 1000 عنصر منتسب للجيش ذو توجه ناصري، يعدون للانقلاب على الرئيس "ولد الطايع"، و هذا أدّى إلى :

- استبعاد بعض أعضاء اللجنة العسكرية ذو التوجه الناصري.

- توتر العلاقات الليبية – الموريتانية.[119]

---

[116]. 123124 .محمود، ***مرجع سابق***، ص ص.

[117] Stéphanie, Anne, ***op-cit,*** p.8.

[118].458 محمد الأمين، **مرجع سابق**، ص.

[119].125 ،124 محمود، ***مرجع سابق***، ص ص.

- المحاولة الانقلابية التي تمّت من طرف حركة "فلام" في 02 أكتوبر 1987، و من أهم دوافعها:

1- إقصاء الزنوج و شعورهم بالتمييز في ظل نظام "ولد الطايع"[120]، حيث شهدت فترته إقصاء الزنوج من جميع مؤسسات الدولة، و خاصة الجيش و جهاز الشرطة.

- المحاولة الانقلابية التي تمّت يوم 27 نوفمبر 1990: من طرف حركة "فلام" مجددا بعد فشل محاولتها في 1987، و من أهم دوافعها:

1- محاولة تصفية الرئيس "ولد الطايع".

2- إقامة دولة "والو- والو".[121]

- تغيير هوية الحكم في 1992: هو تغيير لهوية نظام الحكم من عسكري إلى مدني، و تنصيب "ولد الطايع" نفسه رئيسا للبلاد كرئيس مدني بعد انتخابات أقرها في ديسمبر 1992، و من دوافعه:

1- ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على إحداث تغيير و لو شكلي.

2- المشروطية السياسية للمساعدات التقنية و الإنسانية التي كانت تقدمها الدول المانحة، ما أجبره على إحداث التغيير.

- المحاولة الانقلابية من طرف الرائد "صالح ولد حنانا" يوم 08 جوان 2003: لم تكن لهذه المحاولة دوافع أقرتها الظروف الخارجية، بقدر ما كانت دوافع من تيار "ولد حنانا" للسيطرة و الوصول إلى الحكم.

و لقد كانت من أسباب فشله بعد أن كاد ينجح، هو تعاون إسرائيل في إفشال هذا الانقلاب، خاصة بعد أن وجدت في "ولد الطايع" الداعم لها[122]، بعد تطبيع العلاقات مع إسرائيل بشكل رسمي في 1999[123].

- عصيان مدني: تمّ تنظيمه من طرف مرشح رئاسيات "ولد هيدالة" في جوان 2003، و من أهم دوافعه:
1- وجود مؤشرات كانت توحي بتحضير النظام لعمليات تزوير لهذه الانتخابات.

- المحاولة الانقلابية التي تمت في أوت 2004: من طرف الرائد "ولد هيدالة"، حيث و بعد فشله في محاولته الأولى للانقلاب على "ولد الطايع"، من خلال تنظيمه للعصيان المدني في جوان 2003 ،

---

120 ***مرجع نفسه***، ص ص. 125، 126.

121 محمود، ***مرجع سابق***، ص. 126.

122 ***المرجع نفسه***، ص ص. 126127.

123 ***Chronologie, op-cit,*** p. 109.

و هروبه إلى بوركينافاسو، حيث أسس تنظيم "فرسان التغيير" من أجل الاستيلاء على الحكم، و وضع حد لحكم "ولد الطايع"، لكن تمّ إحباط هذه المحاولة.

- انقلاب 03 أوت 2005: هو انقلاب ضد الرئيس "ولد الطايع" من طرف "اعلي ولد محمد فال"، و من أسبابه :

1- لقد كان للاستبداد السياسي الذي ميزّ فترة حكم الرئيس "ولد الطايع" الدافع لانقلاب 2005، حيث أعلن منفذّ الانقلاب "اعلي ولد محمد فال" أن الهدف الرئيس هو إنهاء حالة الاستبداد، و إنقاذ البلاد من تراكمات المراحل السابقة. [124]

2- ميول الرئيس "ولد الطايع" إلى الولايات المتحدة أكثر، و ابتعاده عن الحليف التقليدي و مسانده في الوصول إلى الحكم "فرنسا"، و لقد تجلى هذا في منح موريتانيا مزايا تفضيلية للشركات الأمريكية في مجال الطاقة و التنقيب عن النفط، فبالرغم من حصول الشركة الفرنسية "توتال" عن رخص للتنقيب في حوض "تاوديني" في شمال شرق موريتانيا إلا أن فرنسا لم تعتبر هذه الصفقة بالمربحة مقارنة بالصفقات التي حصلت عليها الشركات الانجلوساكسونية عامة و الأمريكية على وجه الخصوص في المياه الإقليمية الموريتانية.

و لقد سبق هذا التوتر في العلاقة بين موريتانيا و فرنسا عدة مبادرات قام بها الرئيس "ولد الطايع" منها:

- إعلانه خروج بلاده من منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.[125]

3- التذمّر العام داخل موريتانيا من سياساته، خاصة نتيجة التطبيع مع إسرائيل، و تذمر الدول الغربية معهم، نتيجة تمادي الرئيس في سياساته الاقصائية القبلية، و الفساد المنتشر في مؤسسات الدولة.[126]

4- تدهور علاقة الرئيس مع قادة الجيش.

5- تردي الوضع الاقتصادي، نتيجة الفساد المنتشر و النهب المستفحل بين أفراد قبيلة "السماسيد"* و المسؤولين في الدولة نتيجة التأثير الواضح للنزعة القبلية في فترة حكمه على جميع مناحي الحياة، فالدارس لفترة حكم "ولد الطايع" يرى كيف أن شخصيته و نزعته القبلية كان يدور حولها كل شيء له

---

[124] ***الانقلاب العسكري في موريتانيا، مرجع سابق،*** ص. 372.

[125] محمد الأمين، **مرجع سابق،** ص. 454.

[126] محمود، ***مرجع سابق،*** ص ص. 128-130.

* هي القبيلة التي ينتمي إليها الرئيس "معاوية ولد سيد احمد الطايع"، و هي من أشهر القبائل و أكثرها نفوذًا.

علاقة بالحكم، فهو العنصر الرئيس الذي تدور حوله شخصيات يجمعها الانتماء المشترك للقبيلة، بهدف تحصيل المنافع المادية و السياسية.[127]

6- أزمة الشرعية و عدم الاستقرار السياسي الذي ميز فترة حكمه، خاصة الممتدة بين 1991-2005، ما أفقد الأمل عند المعارضين، و كذا العامة بالتغيير السلمي للسلطة أو تداولها.[128]

- انقلاب 06 أوت 2008: هو انقلاب الجنرال "محمد ولد عبد العزيز" ضدّ الرئيس "ولد الشيخ عبد اللاهي"، و من أهم دوافعه:

المباشرة:

1- الصراع داخل البرلمان، و هذا بسبب عقد جلسة طارئة للمصادقة على تأسيس محكمة عدل سامية تختص في النظر في مصادر تمويل هيئة خيرية لزوجة الرئيس "عبد اللاهي" "خنتو بنت البخاري"، و قد جوبه هذا القرار بالرفض.

2- إعلان الاستقالة من طرف مجموعة من النواب داخل البرلمان المنتمين إلى الحزب الحاكم – حزب العهد الوطني للديمقراطية و التنمية- و هم خمسة و عشرون عضوًا في البرلمان، و ثلاثة و عشرون عضوًا في مجلس الشيوخ.

3- هذا ما خلق أزمة برلمانية، و الذي تأكدّ من خلالها على تحول العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية من علاقة التبعية إلى الصراع، و هذا ما ساهم في عدم الاستقرار السياسي ما أدّى إلى الانقلاب[129].

4- محاولته القضاء على سيطرة الجيش بصفة نهائية، و هذا باتخاذه لقرار عزل لكبار ضباط الجيش، خاصة بعد تأييدهم لخصومه في البرلمان، و لعل أهم من شملهم قرار العزل هم: الجنرال "محمد ولد عبد العزيز" بصفته قائد كتيبة الحرس الرئاسي*، و "محمد ولد الغزواني" بصفته قائد أركان القوات المسلحة.[130]

---

[127] جاسم، ***مرجع سابق،*** ص.23.

[128] هيفاء، ***مرجع سابق،*** ص.60.

[129] صافيناز، ***مرجع سابق،*** ص.517..

* هذه الكتيبة تعتبر من أهم الأجهزة الأمنية داخل المؤسسة العسكرية، لما لها من نفوذ على قرارات و سياسات الرئيس، انظر في: -Boubacar, ***op-cit,*** p. 161.

[130] محمود، ***مرجع سابق،*** ص. 131.

غير المباشرة:

1- فشل النظام، أي الرئيس "عبد اللاهي" في استيعاب قوى المعارضة أو المحاولة في الحوار معها.

2- انتشار الفساد و النهب الممنهج في فترة حكمه، الذي نتج عنه سيطرة مجموعة معروفة على موارد الدولة، هذا ما خلق تذمر لدى الرأي العام الداخلي[131].

3- رغبة قادة الانقلاب في تطهير مؤسسة الجيش من التيارات الإسلامية التي انتشر مداها في عهد الرئيس "عبد اللاهي"، خاصة بعد إقراره للشريعة كمصدر للتشريع، و لهذا نتج عنه عدم ارتياح فرنسا لهذا القرار، خاصة بعد أن أطلق سراح بعض السجناء المنتمين للتيار السلفي.[132]

4- عجزه عن تحقيق ما وعد به من انجازات و سياسات.

5- سعيه إلى بناء نظام سياسي قوي بعيد عن هيمنة المؤسسة العسكرية.

6- إشراكه لبعض رموز النظام السابق "ولد الطايع"، هذا ما أدّى إلى إزعاج قادة العسكر، و هذا يعني ابتعاده عن حلفائه، و لجوئه إلى وجوه النظام القديم،[133] حيث سيطرت شخصيات النظام القديم على المشهد الحكومي بتوليهم لأهم الحقائب الوزارية منها: الداخلية، الخارجية، النفط و كذا الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية.[134]

7- أزمة الثقة بين أطراف اللعبة السياسية في موريتانيا، خاصة بين الرئيس و المؤسسة العسكرية من جهة، و بين الرئيس و البرلمان من جهة أخرى ما أدّى إلى تعميق الانقسام السياسي.[135]

8- إعلانه لمحاولة عرض قضية "العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل" على الاستفتاء الشعبي العام، و الخشية من إقدامه على تنفيذ هذا القرار الذي ربما كان سيحظى بقبول شعبي، ما أدّى إلى إزعاج إسرائيل. [136]

---

[131] ***المرجع نفسه،*** ص.132.

[132] Stéphanie, Anne, ***op-cit,*** p.8.

[133] هيفاء، ***مرجع سابق،*** ص ص. 5455.

[134] صافيناز، ***مرجع سابق،*** ص. 515.

[135] ***مرجع نفسه،*** ص. 517.

[136] محمود، ***مرجع سابق،*** ص. 133.

تأثير الانقلابات العسكرية على الديمقراطية:

إنّ عمليات الدمقرطة وتعزيز الإصلاحات السياسية أُعيقت بقوة في بعض الدول الإفريقية، بسبب التدخل المنظم للقوات المسلحة في المسائل السياسية و الاقتصادية، فمثلاً في أوغندا الجيش له السلطة في اختيار عشرة نواب من صفوفه في البرلمان.[137] هذا ما يؤثر على سياسات الحكومة لصالح الجيش، كما يكون له تأثيره على مسار الديمقراطية.

كما أن تأثير الانقلابات العسكرية على الحياة السياسية و مسار الديمقراطية كبير، و هذا ما دفع بالإتحاد الإفريقي إلى تبني الميثاق الإفريقي للديمقراطية، الانتخابات و الحكم الرشيد، و هذا من خلال قمته الثامنة المنعقدة ب: "أديس أبابا " بين 29-30 جانفي 2007، هذا الميثاق وُضع من أجل وضع حدّ للنظم التي تأتي إلى الحكم بطرق غير دستورية.

فالانقلابات العسكرية مهما كان دافعها إصلاحيًا أم ثوريًا، فلا بدّ من إدانتها و وضعها خارج الإطار الدستوري للتحول الديمقراطي، لآنّ هذا سيكون له تأثيرات سلبية تتمثل في فتح الباب للآخرين في المستقبل على تبني مبادرات مماثلة من أجل التغيير، و تصبح الانقلابات العسكرية آلية من آليات التغيير و التداول على السلطة.[138]

و هذا ما حصل في موريتانيا، فمنذ أول انقلاب عرفته البلاد في 1978، توالت و تعاقبت الانقلابات، و أصبحت الميزة الوحيدة للتداول على السلطة، و لعل هذا كان في إطار ابتعاد الجيش عن مهامه و احترافيته مقابل تسيّسه و اهتمامه بأمور الحكم.

فبالنسبة لقضية "تسيّس الجيش" في موريتانيا، فهي ترجع إلى السنوات الأولى بعد الاستقلال، أين أدخل الرئيس آنذاك "مختار ولد دادا" الجيش في خدمة النظام، نتيجة الأحداث العرقية التي عرفتها البلاد في 1966، حيث و في خضم هذه الأحداث أعطى الرئيس للقائد "ولد السالك" و وفقا لقرار 028 66 الصادر في 10 فيفري 1966، أعطاه كامل الصلاحيات و السلطة من أجل إعادة الأمن في العاصمة نواكشوط.[139]

فحسب الدراسة التي قدمها المفكر "مايكل داش" حول العلاقات المدنية –العسكرية، استطاع أن يكشف طبيعة هذه العلاقة انطلاقا من طبيعة المهام و الأخطار التي تواجه الجيش في دولة ما.

---

[137] Mathurin .C. Houngnikpo, ***Armées africaines : chainon manquant des transitions démocratiques,*** bulletin de la sécurité africaine, (Washington : centre d'études stratégiques de l'Afrique, 2011), p. 2.
[138] Neldjingaye Kameldy, ***Le putsch militaire en Mauritanie et ses retombées sur la gouvernance démocratique –une analyse -,*** (Opensocietyinstitute AFRImap, Octobre 2008), p p.5,6.
[139] Boubacar, ***op-cit,*** p p. 159,160.

فالمهام التي يتم تخصيصها للجيش، و التي تكون موجهة نحو الخارج هي الأكثر ملائمة لتأسيس علاقات سلمية بين السلطة المدنية و العسكر، مثل الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة، بينما المهام الداخلية التي يتم تخصيصها له، و التي لا تكون على وجه التحديد عسكرية، يمكن أن تخلط نظامية هذه العلاقات، و هذا ما حصل بالضبط مع جيش موريتانيا اتجاه تلك الأحداث.[140]

فالجيش الموريتاني توقف أن يكون جيشًا جمهوريا غير سياسيا، وطنيا، ففي خضم الأعوام التي تلت أول انقلاب، الجهاز الأمني عامة في موريتانيا أصبح واحدًا من أقل الأجهزة الأمنية فاعلية في إفريقيا و كذا أكثرها ابتعادًا عن الاحترافية.

فمشاركة الجيش في الحفاظ على الأمن العام، فتح الباب أمامه للتسيّس خاصة بعد مشاركته في حرب الصحراء الغربية، أين شهدت المؤسسة العسكرية و نتيجة للنهب من طرف الضباط الثراء الفاحش و المفاجئ في أوساطهم، و بالتالي كان من الطبيعي و كنتيجة منطقية الاهتمام بالحكم، فكغيرها من الدول الإفريقية فإن جيش موريتانيا برزت فيه نخبة تُوصف بالثراء، و هذا بفضل مراقبة الضباط لمؤسسات الدولة و السيطرة عليها، و بالتالي أصبح هدف هذه النخبة هو كيفية الحفاظ على ثروتها و توسيع نفوذها عن طريق الوصول إلى السلطة.

و بعد مجيء الرئيس "ولد الطايع" في عام 1984 ظهرت الانقسامات الاثنية، العرقية و القبلية داخل صفوفه.

هذه التحولات تجلّت في زوال احترافيته على حساب المدنيين و مؤسساتهم، و ذلك بممارسة السلطة المطلقة عليهم.

فأثناء الثمانينيات و التسعينيات استغل الرئيس "ولد الطايع" هذه الأمور وقام بعمليات تطهير داخل الأجهزة الأمنية للضباط و كذا الجنود غير العرب (البيضان)، كما اتبع سياسة التعريب داخل جميع هذه الأجهزة، و من أجل ذلك قام بإرساليات تكوينية إلى العديد من الدول العربية (سوريا، العراق، الجزائر و المغرب)، و من دون شك أنّ هذه الإرساليات لم يكن الهدف منها التأكيد على مبادئ معينة من قبيل الاحترافية و احترام حقوق الإنسان، و كذا دور الجيش في إطار دولة القانون، بل كان الهدف منها هو إتباع سياسة التعريب و تعظيم نفوذه بذلك على الجيش، و بالتالي تقوية نظامه.

---

[140] Michael. C. Desh, « Quelles menaces pour la nation ? quelles missions pour l'armée ? »**,** in Larry Diamond et Mark F. Plattner (ed.), ***Le rôle de l'armée en démocratie,*** traduit par : Monique Berry, (Paris : nouveaux horizons, 1996), p.52.

فبعد 2002 أصبح التعيين و الترقية داخل مؤسسة الجيش و جميع الأجهزة الأمنية الأخرى يقوم على أساس الولاء و الانتماء، فلكونه كان مهتمًا بتعظيم نفوذه و إطالة فترة حكمه قام بترقية و تعيين كل من هم أكثر ولاءً له، نظرا لانتماءاتهم القبلية، و أقصى بشكل كلي كل من هو بعيد عن انتماءاته القبلية و العرقية ضد الزنوج الأفارقة[141]، خاصة بعد تأكيد تورط ضباط ينتمون إلى جماعة "الهالبولار" الزنجية في محاولة الانقلاب عليه، و محاولتهم إقامة دولة "والو-والو".[142]

فاستعمال الجهاز الأمني Instrumentalisation من خلال ضمان و تأمين السلطة العسكرية للنظام،

له تأثيرات سلبية حيث أدى هذا إلى الإخلال الوظيفي Le dysfonctionnement لهذا الجهاز و ابتعاد

هذا الأخير عن أداء مهامه و اللجوء إلى مهام من قبيل الانتهاكات الخارقة لحقوق الإنسان، و سوء التمثيل لكل مكونات الشعب داخل هذه الأجهزة، هذا ما أثّر على نظامية العلاقات المدنية – العسكرية في موريتانيا، و التي أدّت بدورها إلى جعل الانقلابات كميزة في الحياة السياسية الموريتانية.[143]

فبسبب هذا تم ايقاف التجربة الوحيدة للحكم المدني نحو التحول الديمقراطي، فبعد تولّي الرئيس "ولد الشيخ عبد اللاهي" الحكم في 2007 نتيجة انتخابات وُصفت بالديمقراطية من طرف الدول الغربية و المؤسسات الدولية، و كذا بسبب عدم استطاعة و ضعف المدنيين على تولي الحكم، كما أن الجيش لم يتقبّل فكرة إبعاده أو بالأحرى محاولة إبعاده عن الحكم و أمور السياسة، و لعل هذا هو نتيجة منطقية لوقوف الدول الغربية و تورطهم في الانقلابات و حدوثها.

فكما ذُكر آنفًا فإنّ انقلاب 1984 كان بتدبير فرنسي، و الشيء نفسه بالنسبة لانقلاب 2005.[144] ففرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل إلى جانب دول الجوار خاصة المغرب و ليبيا، كلّها تورطت على مدى عقود في الانقلابات و محاولات الانقلابات، و كذا في إفشال بعض الحالات الانقلابية، مثلما أفشلت المخابرات الفرنسية المحاولة الانقلابية التي نفذها الزنوج ضد الرئيس "ولد الطايع" لرؤيتهم في هذا الأخير الشريك الأفضل آنذاك.

فالعامل الخارجي هو من بين عوامل عدم الاستقرار السياسي خاصة في دول هشة اقتصاديا، اجتماعيا و أمنيا مثل موريتانيا، فالكل يطمح لنيل و بسط نفوذه على النظام خدمة لمصالحهم الاقتصادية على وجه الخصوص، فعند تورط موريتانيا في نزاع الصحراء الغربية، أدّى إلى لجوء جبهة البوليساريو في ضرب

[141] Boubacar, ***op-cit,*** p p. 161-174.
[142] Olivier, ***op-cit,*** p.2.
[143] Boubacar, ***op-cit,*** p p. 156, 174.
[144] ***Népotisme, op-cit,*** p.2.

نقاط داخل الأراضي الموريتانية و منها خط السكة الحديدية الرئيسي، ما أدّى إلى إعلان الجوية الفرنسية قرارا يقضي بإيقاف تلك العمليات، و هذا لأن تلك الهجمات هددت قطاع استغلال مناجم الحديد المتواجدة بمنطقة "زويرات".[145]

و بتأثر عملية الدمقرطة بالانقلابات العسكرية تتأثر معها الحياة الاجتماعية و الاقتصادية كلها، فالعلاقة بين هذه المتغيرات جدّ وطيدة، أين يكون انعكاس كل جانب على الجوانب الأخرى كبير، فغياب حركية ديمقراطية بالمعنى الحقيقي في موريتانيا أفقد الأمل عند العامة من الشعب الحس الوطني، فلجوء الأنظمة السياسية الحاكمة المتعاقبة إلى التزوير في الانتخابات جعل الجماهير تنظر لهذه الآلية و التي تعتبر من بين الآليات الأكثر أهمية في مسار الديمقراطية على أنها مجرد غطاء قانوني من أجل إضفاء شرعية على النظام الحاكم، كما أن تبني الأنظمة الانقلابية لسياسات الإقصاء الاجتماعي في دولة تتميز بالتنوع العرقي، أدّى إلى عدم الاستقرارفي البنية الاجتماعية الموريتانية، ما أثّر على عملية الديمقراطية و قضية الشرعية للنظم الحاكمة، و هذا ما فتح الباب أمام قادة الجيش إلى التفكير في الانقلاب على النظام و اتخاذ غياب شرعية النظام كذريعة أمام الشعب لهذه المبادرة، و بالتالي وقوف الشعب مع الانقلابيين ضدّ الأنظمة الحاكمة الفاشلة، و هذا ما حصل بسقوط نظام الرئيس "ولد الطايع" أين أيدّت الجماهير هذه المبادرة من الجيش، ما يؤدي في الأخير إلى خلق أزمة ديمقراطية.[146]

إنّ الدور المركزي للمؤسسة العسكرية في لعب ورقة الديمقراطية و في ظلّ غيابها حقيقة، أدّى إلى عدم نظامية العلاقات المدنية – العسكرية، فالرئيس "عبد اللاهي" و في خطوة منه للاستقلال عن النخبة العسكرية، تمّ الانقلاب عليه أي عدم احترام صلاحيات الدستور الذي يخوّل له أن يقوم بمثل تلك الإجراءات.

بالتالي فعدم نظامية العلاقة بين السلطة المدنية ممثلّة في السلطة التنفيذية (الرئيس) و العسكرية ممثلة في الجيش، تكمن في غياب الثقافة الديمقراطية و عدم تجدرها.[147]

و لا يقتصر تأثير الانقلابات العسكرية على الجانب الداخلي للدولة بل يمتد ليشمل استقرار المنطقة المنتمية لها الدولة و هذا من خلال أن منفذي أي انقلاب و خاصة في حالة فشل هذه المحاولة يتم لجوء منفذي المحاولة إلى إحدى دول الجوار، هذا ما يخلق توترا بين الدولة التي شهدت المحاولة الانقلابية

---

[145] Camille Evrard, ***Quelle transmission du « pouvoir militaire » en Afrique ? L'indépendance mauritanienne vue par l'armée française,*** Afrique contemporaine, N°.235, 2010, p. 31.

[146] Christopher, ***op-cit,*** p p. 2,3.

[147] صافيناز، ***مرجع سابق،*** ص ص. 518519.

و بين جيرانها عن طريق اتهام الأولى لدول المنطقة بالتورط لزعزعة استقرارها الداخلي من خلال حماية و رعاية الانقلابيين.

و هذا ما حصل مع الرئيس السابق "ولد هيدالة" أثناء محاولته الانقلابية في سبتمبر 2004، حيث اتهمت موريتانيا أثناء حكم "ولد الطايع" ليبيا و بوركينافاسو بتدبير الانقلاب و هذا عندما لجأ الانقلابيين إلى هذه الدول، هذا ما يخلق جو من عدم الاستقرار البيني للدول.[148]

[148] **La vie après le palais, op-cit**, p. 25.

الفصل الثالث:

الحياة الاقتصادية في موريتانيا، وتأثير الانقلابات العسكرية، القبلية والفساد على التنمية الاقتصادية.

خطة الفصل الثالث

الحياة الاقتصادية في موريتانيا، و تأثير الانقلابات العسكرية، القبلية و الفساد على التنمية الاقتصادية.

المبحث الأوّل: الحياة الاقتصادية في موريتانيا و واقع الفساد.

المطلب الأوّل: مميزات الحياة الاقتصادية الموريتانية.

المطلب الثاني: واقع الفساد في موريتانيا.

المبحث الثاني: القبلية، الأنظمة الانقلابية و الفساد، -متغيرات تقوض نمو الاقتصاد الموريتاني-، و تأثير هذا على التنمية الاقتصادية في موريتانيا.

المطلب الأوّل: القبلية، الأنظمة الانقلابية و الفساد، -ثلاثية تنخر الاقتصاد الموريتاني-

المطلب الثاني: تأثير هذه المسألة (الثلاثية) على التنمية الاقتصادية في موريتانيا.

المبحث الأوّل: الواقع الاقتصادي الموريتاني وواقع الفساد.

إنّ الانقلابات العسكرية وتدخل الجيش في الحياة السياسية لا يقتصر تأثيرها على المجال السياسي، أي الديمقراطية والاستقرار السياسي، بل تمتد لتشمل على الميادين الأخرى، حيث تقوّض الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

و بالفعل، حيث و كنتيجة حتمية، فإنّ تحكم العسكر في الحكم في دولة ما عموما تكون له نتائج سلبية، فمثلا معدلات النمو الاقتصادي في كل من نيجيريا و مالي كانت في معدل ثلاثة مرات أكثر انخفاض في مراحل الحكم العسكري مقارنة بمراحل الحكم المدني، و مرّد هذا انعدام الخبرة لدى العسكريين في ميدان خلق مناصب الشغل، سياسات الاقتصاد الكلي، الصحة العمومية و مختلف التحديات التي تواجه الدولة في الميدان الاقتصادي، و كذا يعود إلى أنّ اتخاذ القرارات في الجيش هرمي، و ليس بناءً على عملية تداول استشاري و شفاف.[1]

وفي موريتانيا الأمر يتخذ منحى آخر، أين تظهر النزعة العصبية الضيقة، سواءً بالجهوية أو القبلية، أو العرقية، وهذا ما يزيد الحالة الموريتانية تعقيدًا.

مميزات الحياة الاقتصادية الموريتانية:

تميّزت الحياة الاقتصادية في موريتانيا منذ الاستقلال وعبر مراحل مختلفة، بوقائع متباينة ترجع إلى الظروف المحلية، الإقليمية والدولية لكل مرحلة من مراحل الحكم في موريتانيا، حيث اختلفت سياسات كل الأنظمة المتعاقبة على الساحة السياسية سواءً مدنية أو عسكرية.

وأهم ما ميّز موريتانيا على الصعيد الاقتصادي:

1- اتخاذ الرئيس "ولد دادا" قرارات تخدم مصلحة موريتانيا اقتصاديًا، ولعل أهم هذه القرارات:

مراجعة اتفاقيات التعاون التي تربط موريتانيا بفرنسا، وقد نتج عن هذا:

- اعتماد عملة وطنية Ouguiyaبدلاً عن الفرنك CFA .

- تأميم الشركة الوطنية لمناجم الحديد Miferma، بعد أن كانت مسيطر عليها من طرف فرنسا وبعض

[1] Mathurin, ***op-cit,*** p.2.

الشركاء الأوروبيون.[2]

2- لقد تأثرّت الوضعية الاقتصادية لموريتانيا جراء دخولها في نزاع الصحراء الغربية إلى جانب المغرب كثيرا، و هذا من خلال تأثيرها على صادرات الحديد، حيث تبنّت جبهة البوليساريو تفجيرات لخط السكة الحديدية الرئيسي التي تعتمد عليه موريتانيا لتصدير الحديد نحو الخارج، و بفعل هذا فقد انخفضت صادراتها من الحديد لتبلغ 6،2 مليون طن، بعد أن كانت 11،7 مليون طن في بداية السبعينيات[3]، و استمر الانخفاض ليصل إلى معدل ثلاثة مليون طن في 1978، كما يرجع تدهور الاقتصاد الموريتاني إلى المخصصات التي وجهت لهذه الحرب، حيث وصل حجم الإنفاق العسكري في 1977 معدل أربعون بالمائة من الميزانية العامة،[4] هذا ما خلق وضعا اقتصاديا مزريا جعل البلاد تحت وطأة الديون بفعل الاقتراض من الخارج، و لهذا فقد نتج عنه:

3- ارتفاع حجم المديونية التي بلغت ثمانية عشرة بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي في 1984، كما بلغت خدمة الديون مبلغ 10 مليار أوقية، أي ما يعادل 80 مليون دولار، و هو ما يضاهي حجم ربع الصادرات الموريتانية، كلّ هذا يقابله عجز مالي قدّر بحوالي الثلث بين 1980-1985.[5]

4- تعرض موريتانيا لموجات الجفاف المتكررة منذ نهاية الستينيات، في (1968- 1973) و (1983-1984) ثم (1990-1992).

و لم يقتصر الأمر عند الأزمة المناخية (جفاف)، بل تحوّل الأمر إلى أزمة بيئية، كيف ذلك؟

إذ أنّ السنوات التي سبقت موجات الجفاف تميزت بتزايد عدد قطعان الماشية، وكذا اتساع رقعة المساحات المزروعة، وهذا بفعل تزايد وارتفاع نسبة النمو الديمغرافي، ولقد تميزت كذلك بتضاعف عدد الآبار والاستغلال المكثف للمسطحات المائية، واستنزاف المساحات الرعوية بسبب الرعي العشوائي، وأيضا بسبب قطع أشجار الغابات لزيادة المساحات الزراعية من جهة، واستغلال حطب الأشجار للفحم من جهة أخرى، كلّ هذا حوّل الأمر إلى أزمة بيئية.

إنّ هذه المؤشرات البيئية الخطيرة فاقمتها موجات الجفاف التي صاحبتها، ما أدّى إلى انخفاض كبير في الإنتاج الزراعي، خاصة إنتاج الحبوب، إذ كان يتراوح بين 100 ألف طن، فانخفض إلى ثلاثة أرباع،

[2] Philippe, ***Origine et évolution, op-cit,*** p. 24.
[3] http:// Workmall.com/wfb2001/countries/Mauritania/history_time_of_radicalization.html.
[4] Omar ould Dedde, **op-cit,** p. 913.
[5] Diaby Tandia, ***Les ajustements économiques et financiers,*** p. 66.

الشيء نفسه بالنسبة للثروة الحيوانية، إذ أدّت هذه الظروف إلى نفوق قطعان الماشية و الأبقار إلى النصف عمّا كان عليه.

هذا ما أدّى إلى تدهور الحالة المادية للمزارعين و الرعاة، ما أدّى بهم إلى النزوح نحو المدن، ما خلق أزمة أخرى، و هي أزمة التمدّن السريع[6].

5-فمنذ حوالي خمسة و ثلاثون سنة، كانت موريتانيا واحدة من الدول الإفريقية الأقّل تمدنا، لكن هذا الوضع تغيّر خاصة بعد السبعينيات، أين شهدت البلاد حركة تمدن سريعة أدّت إلى ظهور مدن جديدة و توسع كبير للمدن الرئيسية خاصة "نواديبو" و نواكشوط، و على اثر هذا أصبحت هذه الأخيرة تحصي 338 ألف في 1988 بعد ما كانت تحصي في 1962 حوالي 5800 نسمة فقط، بنسبة نمو 7،3 بالمائة، و في هذا العام (أي في 1988) أحصي أكثر من 731000 ساكن مدينة، ما يشكل أكثر من ثلث السكان[7]، و في المقابل بلغت نسبة البدو اثنا عشرة بالمائة فقط في 1990، بعد ما كانت تقارب ثلاثة و سبعون بالمائة في 1965[8]، و بلغت في عام 2000 معدّل 4،8 فقط.[9]

إنّ نسبة التمدن هذه التي عرفتها البلاد خلال الثلاث عقود التي تلت استقلالها تعتبر الأكبر في إفريقيا، بمعدّل 10،2 بالمائة بين 1962-1977، فخلال مرحلة ما بعد الاستقلال كانت النسبة تقدّر ب: ثلاثة بالمائة، و خمسة عشرة سنة بعد ذلك، أي في منتصف السبعينيات تضاعفت النسبة إلى ما يقارب ثمانية أضعاف، لتبلغ ثلاثة و عشرون بالمائة، و في منتصف التسعينيات أصبح هناك فرد واحد من بين عشرون موريتاني فقط من يعيشون في البادية.

هذه الأزمة تعود أساسًا إلى:

- العوامل المناخية، متمثلة في الجفاف.

[6] Pierre Bonte, ***L'évolution de la société rurale mauritanienne – le pari de la sécurité alimentaire-,*** (Paris : CNRS), p p. 78,79.
[7] Tidiane Koita, ***Migrations, pouvoirs locaux et enjeux sur l'espace urbain,*** Politique africaine, N°. 55, (Octobre 1994), p p. 101-04.
[8] Pierre, ***op-cit,*** p. 83.
[9] ***Mauritanie : évaluation de l'assistance de la banque dans le secteur agricole,*** groupe de la banque africaine de développement, département de l'évaluation des opérations OPEV, (17 Mars 2005), p.3.

- الظروف الأمنية في فترة من الفترات، أي خلال نزاع الصحراء الغربية في 1975، أين أصبحت الأراضي الزراعية و المناطق الرعوية خطرة، و هذا نظرا لدرجة عنف المعارك، ما دفع بالمزارعين و الرعاة آنذاك للنزوح إلى المناطق الأكثر أمنا إلى المدن.[10]

6- تزامن مع هذه الظروف، انخفاض أسعار الحديد الخام بسبب الكساد العالمي و انخفاض الطلب العالمي عليه، أدّى هذا إلى تفاقم الوضعية الاقتصادية، ما أجبر الحكومة الموريتانية على تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، و منها برنامج التأهيل الاقتصادي و المالي بين 1984-1989، و برنامج الإنعاش الاقتصادي 1989-1991.[11]

و قد بدأت برامج الإصلاح الاقتصادي ببرنامج شامل للإصلاح المالي و الاقتصادي (1985-1988)، حيث اعتمدت هذه البرامج على التمويل و التدفقات المالية الخارجية بنسب تفوق في بعض الأحيان 90 بالمائة.

و تبع ذلك برنامج الدعم و الدفع، ثمّ برامج أخرى، و بطبيعة الحال فإنّ ذلك اقترن بالمشروطية وفق ما تمليه المؤسسات المالية و الدولية من شروط، من قبيل الدمقرطة و الاقتصاد الحر المرتبط بالنظام الليبرالي.[12]

7- و على اثر وقوف موريتانيا مع العراق في حرب الخليج الثانية ضدّ الكويت في عام 1991، أثّر ذلك على المعونات الاقتصادية التي مصدرها الدول الخليجية، خاصة الكويت و السعودية، ما أحدث نوعا من العجز المالي و الركود الاقتصادي في الحياة الاقتصادية الموريتانية. [13]

و لعل ما يفسر الموقف الموريتاني من حرب الخليج الثانية هو:

- أظهرت العراق بعد أحداث أفريل 1989 العرقية بين موريتانيا و السنغال تضامنا كبيرا، إلى حد تهديد العراق باستخدام القوة ضدّ من يعتدي على البوابة الغربية للعالم العربي.

- التوقيع على اتفاقية للتعاون العسكري بين البلدين في فيفري 1990، حيث أمدّ العراق إلى موريتانيا السلاح و الدعم السياسي. [14]

[10] Tidiane, ***op-cit,*** p p. 101-03.
[11] Jacques, ***op-cit,*** p. 74.
[12] عوض، ***مرجع سابق،*** ص. 250.
[13] Abdelwedoud, ***op-cit,*** p. 33.
[14] عوض، ***مرجع سابق،*** ص ص. 26667.

8- ارتفاع نسب البطالة بشكل كبير، حيث بلغت عام 1992 معدّل سبعة وعشرون بالمائة، بعد ما كانت لا تتجاوز عشرة بالمائة في 1977، ولعل هذا يعود إلى عوامل عديدة أهمها:

- ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي التي بلغت 2،93 بالمائة في الفترة الممتدة بين 1977- 1988، بعد ما كانت 2،17 بالمائة في فترة 1962-1977.

- ارتفاع نسبة التمدن، هذا ما أخلط الواقع الاقتصادي للمجتمع الموريتاني.

ففي سياق المجتمع التقليدي الموريتاني، لم تكن تُعرف البطالة، و هذا بفعل تحديد الأدوار لكل فرد في المجتمع، خاصة في مجتمع "المور"، بينما في ظلّ التمدن، أصبح أفراد هذا المجتمع يطمحون إلى تولي مناصب إدارية، الشيء الذي لا يمكن تحقيقه للجميع بسبب نسبة التمدن السريعة، و كذا نسب النمو الديمغرافي العالية من جهة أخرى.[15]

و لقد استمرت نسب البطالة في الارتفاع، حيث ناهزت معدل اثنان و ثلاثون بالمائة حسب تقديرات جويلية 2009.[16]

9- تصاعد موجات الغلاء بداية عام 2000، حيث و إلى جانب الارتفاع في نسب التضخم، عانى الشعب أيضا من الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات على نحو غير مسبوق.
و من المعروف مثلاً أنّ موريتانيا تحصل على احتياجاتها من المحروقات من الجزائر، التي و في تلك الفترة توترّت العلاقات معها في نوفمبر 1999، بسبب رفض الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" استقبال الوزير الأوّل الموريتاني "الشيخ العافية ولد محمد خونا"، و من المعروف أنّ الدولتين تربطهما اتفاقات تحصل بموجبه موريتانيا على حاجياتها من المواد النفطية بأسعار تفضيلية. [17]

10- انعقاد طاولة مستديرة للجهات المانحة لفائدة موريتانيا يومي 22-23 جوان 2010 ببروكسل، و هذا

تحت رعاية أممية، أوربية و كذا البنك الدولي، و لعل أهم قرار تمّ اتخاذه خلال ذلك هو رفع قيمة المساعدات إلى 3،2 مليار دولار، من أجل تمويل جميع خطط البلاد الاستثمارية و التنموية،[18] كما تمّ قبل ذلك، و في 26 جانفي 2001 منح صندوق النقد الدولي قروض لفائدة موريتانيا بلغت 16 مليون دولار.[19]

---

[15] Jacques, ***op-cit,*** p p. 74-76.

[16] ***Mauritania people,*** in: Www. Geographic.org/wfb2009/Mauritania/Mauritania_people.html.

[17] عوض، ***مرجع سابق،*** ص ص. 269270.

[18] ***Rapport annuel conjoint 2010, Mauritanie-,*** (28 Novembre 2011), p.8.

كما تمّ رفع التجميد على جزء كبير من المعونات التي فرضت عليها اثر انقلاب أوت 2008، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد مبلغ 22 مليون دولار من المساعدات غير الإنسانية، المتعلقة بالمساعدات العسكرية، تدريب و حفظ السلام، التنمية و كذا قطاعات المناجم و مكافحة الإرهاب.[20]

11- إلغاء الصين لديون موريتانيا، و البالغة 4،3 مليون يورو، و هذا في جانفي 2003[21]، كما تميّز عام 2009 بعودة الصين إلى الواجهة مع موريتانيا، خاصة بعد إعلانها استثمار حوالي 280 مليون دولار لتوسعة ميناء نواكشوط إلى ثلاثة أضعاف عما كان عليه، كما تزايدت الاستثمارات الخارجية في مجال المناجم، الطاقة و الصيد البحري، كما قامت الكويت بدعوة موريتانيا لحضور قمة الاقتصاد العربية في جانفي 2009.[22]

12- تبني الحكومة لعدة خطط عمل خاصة بمحاربة الفقر الذي بلغ معدل 46.7 بالمائة من إجمالي السكان حسب إحصائيات 2004، كما أن هناك نسبة الثلث من يعيشون في فقر يوصف بالمدقع، و حسب تقرير حول ظروف العيش للأسر فإن هناك سبعة ولايات من بين ثلاثة عشر ترتفع فيها النسبة إلى أكثر من النصف،[23] و أهم خطة في هذا الصدد تمثلت في خطة العمل للإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر "ثلاثة"، التي تمتد من 2011-2015، و لعل هذا يمثل امتدادًا لرغبة موريتانيا تحقيقها أهداف الألفية الثالثة، من خلال تعبئة مواردها المتاحة من أجل النهوض بالتنمية، و تمثلت أهداف هذه الإستراتيجية:

- الإسراع في تحقيق النمو.

- إعادة توزيع ثمار هذا النمو على كافة شرائح المجتمع.

- تكثيف الجهود من أجل محاربة ظاهرة الفقر، و التقليل منها على الأقل.

كماتبنّت الحكومة إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، لكن هذه الأخيرة لم تصل إلى أهدافها، بفعل عدم إتباعها بخطة عمل من أجل إنجاحها، فغياب الشفافية و عدم وجود موارد بشرية مكونة، و سوء التسيير

---

[19] ***Chronologie 16 Décembre 2000- 15 Mars 2001,*** Afrique contemporaine, N°. 198,(deuxième trimestre 2001), p. 122.
[20] Christopher, ***op-cit,*** p. 2.
[21] ***Chronologie 16 Décembre 2001- 15 Mars 2002,*** Afrique contemporaine, N°. 202-203, (Avril-Septembre), p. 176.
[22] Stéphanie, Anne, ***op-cit,*** p. 12.
[23] Ould Brahim ould Jiddou Fah, **Mauritanie: Migration, marché du travail et développement,** document du travail, (Genève : institut international d'études sociales, 2010), p. 23.

و سوء إدارة الأموال العمومية، كلّ هذا يؤدي و قد أدّى إلى الفشل الاقتصادي التي عانت منه موريتانيا و لا زالت تعاني منه بالرغم من الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها و قلة سكانها.[24]

13- إلا أنها عرفت عام 2013نشاطًا اقتصاديا مرده الحيوية في القطاع الزراعي بعد الانخفاض في الأعوام التي سبقته، و كذا النشاط في قطاع الخدمات و ارتفاع إنتاج قطاع المناجم و هذا في قطاع التعدين، حيث ارتفعت أسعار الحديد (الذي يعد من أهم موارد الدولة مساهمة في مداخيلها) بالرغم من الكساد الذي عرفته أوروبا في تلك الفترة.

و كنتيجة لهذا فقد عرفت البلاد حركية على مستوى مشاريع البنى التحتية الذي عانى هذا القطاع و لعقود من التأخر، و من أهم هذه المشاريع مطار نواكشوط الجديد، مشاريع تزويد الأحياء بالمياه الصالحة للشرب و كذا مشاريع خاصة بالتزود بالكهرباء، كل هذا من شأنه أن يساهم في الدفع أكثر بعملية التنمية الاقتصادية.

لكن هذه النتائج الإيجابية المحققة على مستوى الاقتصاد الكلي لموريتانيا، و التي قدرت نسبة النمو فيه معدل 9،6 بالمائة في 2012، كما بلغ المعدل خارج قطاع الصناعات الاستخراجية نسبة ثمانية بالمائة (فهذا يدل على وجود نوع من النمو في القطاعات الأخرى غير قطاع الصناعات الاستخراجية الذي يعد من أهم القطاعات في البلاد)، و قد قابله هذا انخفاض نسبة التضخم إلى معدل 3،3 بالمائة.[25]

إلا أن هذا لم ينعكس على مجمل الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للسكان و الرفع من المستوى المعيشي للمواطن، كما لم تنعكس النتائج الإيجابية المحققة على مستوى الاقتصاد الكلي على مناخ الأعمال و الاستثمار و كذا نمو القطاع الخاص الذي من شأنه أن يساهم في تنويع الاقتصاد الموريتاني و يبقى ضروريًا من أجل إخراج موريتانيا من النظام الريعي الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع التعدين.[26]

فمعظم أهداف الألفية للتنمية لعام 2015 الخاصة بالصحة، التربية و التنمية المستدامة صعبٌ تحقيقها في مثل هذه الظروف، خاصة مع تزايد ارتفاع نسبة الفقر أكثر في الوسط الريفي عنها في الوسط الحضري[27]، كما ارتفع عدد الأشخاص المتأثرين بعدم تحقيق الأمن الغذائي الذي مس بين 450 – 900 ألف نسمة، أي ما نسبته خمسة عشر إلى ثلاثين بالمائة من السكان، و هذا بفعل الانعكاسات البيئية من

[24] ***Rapport annuel, op-cit,*** p p. 8,9.
[25] ***Sixième revue de l'accord triennal au titre de la facilité élargie de crédit et demande de dérogation pour non-respect d'un critère de réalisation,*** Rapport du FMI, N°. 13/188, (Washington : juillet 2013), p. 6.
[26] ***Loc.cit,*** p. 4.
[27] ***Loc.cit,*** p. 8.

تصحر و جفاف، حيث أثرت على ستين بالمائة من الأراضي الزراعية و ثلاثون بالمائة من ثروة الأنعام و الماشية، علما أن نسبة خمسة و عشرون من السكان يعتمدون على الزراعة و الرعي كمصدر لمعيشتهم.[28]

14- و بفعل التغيرات السياسية و الاقتصادية التي طرأت على مستوى العالم و الوطن العربي و الشرق الأوسط على وجه الخصوص، برزت موريتانيا كوجهة جديدة للاستثمارات العربية و هذا من خلال إبداء المستثمرين العرب و الحكومات العربية اهتمامهم بالقدرات الكامنة و فرص الاستثمار الشاغرة في هذا البلد، و يتجلى هذا من خلال عقد موريتانيا للمنتدى الخاص بالاستثمار في جانفي- يناير 2014، حيث شاركت فيه العديد من الدول العربية خاصة منها الخليجية، و قد تمخض عنه حصول موريتانيا على 836 مليون دولار أو ما يعادل 250 مليار أوقية مقدمة من السعودية و هيئات تمويل عربية.

و لقد جاءت هذه المبالغ على شكل هبات و قروض لتمويل مشاريع في البنى التحتية، القطاعات الإنتاجية (الصيد البحري، الثروة الحيوانية)، إضافة إلى قطاعات مثل الصحة و الأشغال العمومية.[29]

إن هذا الاهتمام بالسوق الموريتاني مرده العديد من الاعتبارات لعل أهمها:

1- الموقع الاستراتيجي المتميز لموريتانيا باعتبارها البوابة الغربية للعالم العربي مطلة على المحيط الأطلسي، هذا ما يمكن أن يجعلها واجهة تصديرية نحو الأمريكيتين، و كذلك موقعها المتوسط بين إفريقيا البيضاء و السوداء، حيث من الشمال الشرقي الجزائر و من الجنوب السنغال، هذا ما يجعل منها نقطة انطلاق تجارية كما كانت عليه عبر التاريخ.

2- تعتبر موريتانيا بلدًا ذو إمكانيات طبيعية غير مستغلة بعد (الصيد البحري، حيث تعتبر شواطئها الأطلسية من المياه الوافرة بالأسماك ذات الجودة العالية و تساهم بقدر معتبر من مداخيلها من العملة الصعبة، إضافة إلى هذا فهناك العديد من المعادن غير المستغلة مثل الذهب، اليورانيوم، النحاس و الفوسفات....

يضاف إلى هذه الموارد، مورد البترول الذي بالرغم من اعتباره كمورد جديد يمكن أن يحول البلاد إلى ما هي عليه دول الخليج لكن هذا ظل عبارة عن حلم، فبعدما عولت التوقعات الأولية عند بداية الاستكشاف في بداية 2000 في حوض "شنقيطي" على بعد 80 كلم من سواحل موريتانيا على المحيط الأطلسي على

---

[28] ***Ibid,*** p. 15.

[29] **836** ***مليون دولار تمويلات عربية لدعم اقتصاد موريتانيا،*** (28 جانفي 2014)، في:
http://www.Alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2014/01/28.html, p p. 1, 2.

تقديرات تراوحت بين 75 ألف برميل في اليوم، إلا أن الإنتاج الفعلي لم يصل إلا عند 37 ألف برميل في 2006 (سنة بداية الإنتاج)، و استمر في الانخفاض في 2007 ليصل إلى 20 ألف برميل و بين 10 إلى 20 ألف برميل في 2008، و يعود هذا الانخفاض إلى تلاشي الآفاق المستقبلية للشركات الأجنبية الناشطة في مجال البترول و خاصة الشركة البترولية الأسترالية woodside التي كانت السباقة في الاستغلال جعلها تترك السوق الموريتاني و تبيع حصصها إلى الشركة الماليزية الحكومية " بيتروناس " Petronas .

إن تبني مثل هذا القرار من طرف الشركة الأسترالية "وودسايد" يعود إلى ضعف الاحتياطات في السوق الموريتاني على عكس ما كان متوقعا، خاصة في البر الموريتاني فحوض "تاوديني" في الشمال الشرقي لموريتانيا، فبالإضافة إلى عزلة و بعد الحقول البترولية في هذا الموقع عن السواحل و ما يتطلبه من موارد مالية لمشاريع البنية التحتية لتصديرها عبر الموانئ، فبكون الشركة من بين الشركات الكبرى عالميا فهي تفضل و لحسابات اقتصادية التواجد في سوق و في محيط يضمن لها الأرباح في مشاريعها في ظل استثمارات كبرى.

إضافة إلى العامل الاقتصادي الذي كان وراء مثل هذا القرار المتبنى من طرف الشركة، فإن العامل السياسي كان له الأثر، فالمجلس العسكري للعدالة و الديمقراطية و الذي كان وراء انقلاب 2008 هو الذي دفع الشركة إلى ترك السوق الموريتاني.[30]

3- و من بين العوامل التي جعلت من موريتانيا وجهة جديدة للاستثمارات العربية هو عامل الاستقرار السياسي نوعًا ما مقارنة بالدول العربية حاليًا، فبغياب الانقلابات العسكرية لمدة فاقت ستة سنوات أي منذ 2008 و نجاح الانتخابات التشريعية الأخيرة نسبيًا و كذا عدم نجاح نظرية الربيع العربي في البلاد، كل هذا جعلها أكثر استقرار من باقي الدول العربية و بالتالي منطقة ذات مناخ ملائم للاستثمارات العربية عامة و الخليجية على وجه الخصوص.

فالاستقرار السياسي لكل دولة يمكن أن يساهم في الاستقرار الاقتصادي، حيث و بنجاح هذه الانتخابات التشريعية ل 23 نوفمبر 2013 و توافق الأطراف و التوصل نحو انتخاب رئيس للبرلمان من الحزب الحاكم يمكن أن يعطي دفع قوي نحو خلق جو من الاستقرار السياسي الفعلي الذي يمكن أن يساهم بعملية

[30] Ali Ben Saad, ***Mauritanie : une transition démocratique sans alternance,*** L'année du Maghreb, 4/2008, 01 Octobre 2011, consulté le : 05 Mars 2014, in : Url : http : //Anneemaghreb.revues.org/458, Doi : 10.4000/anneemaghreb.458, p. 11.

التنمية الاقتصادية و الرفع من حجم النمو الاقتصادي بفضل الاستثمارات التي يمكن أن تنطلق في البلاد و نمو القطاع الخاص.

فبعض التقارير الإعلامية والاستراتيجية تتحدث عن موريتانيا كوجهة جديدة للاستثمارات الأجنبية باعتبارها بدأت تتجه نحو خلق جو من الاستقرار على كافة الأصعدة اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا.

فبتبنيها لعدة تدابير ومراسيم وقوانين كان يطالب بها من عدة فئات من قبيل: تجريم العبودية وتطبيق القانون فيما يخص المخالفين، فبالفعل بدأت تعالج قضايا عديدة في المحاكم الموريتانية من هذا النوع، متهموها جريمتهم استعمال نساء أو رجال كعبيد في البيوت، كما تم اتخاذ عدة قوانين جريئة مثل: فتح السمعي البصري للخواص وكذا تجريم الانقلابات العسكرية التي جعلت من الانقلابات العسكرية وكل شكل من أشكال التغيير غير الدستوري جريمة في حق الدستور.

إن هذا القانون لوحده يشكل خطوة كبيرة لمسار الديمقراطية في بلد كان إلى وقت قريب يعاني من الانقلابات و عدم الاستقرار على مستوى مجالات عديدة، و قد جاء في ظرف تمر به دول الجوار و دول المنطقة عامة بتغيرات سياسية مست الأمن و الاستقرار في هذه الدول، بالتالي فإن موريتانيا تعتبر و مقارنة بها أكثر استقرارا و ما زالت تعتبر في نظر الاستراتيجيين أكثر تقدما في الحريات السياسية، الإعلامية و حريات أخرى بالرغم من بعض النقائص و بعض الحالات التي مرت بها.

إن المشكل الذي يقف في مسار موريتانيا يكمن في الفساد، حيث يعتبر عائقا أمام تحقيق التنمية و النمو، إلا أن هذا لا يتم محاربته إلا إذا تم تحقيق نوع من التقدم على المستوى الديمقراطي، الذي من خلاله يتم سن قوانين ردعية بمثل قانون تجريم الانقلابات العسكرية حتى يتم تحقيق و لو نوع من التقدم لمحاربة الفساد خاصة في ظل انتشاره الكبير و تعدد أطرافه.

و من خلال هذا يصل الأمر لأن تساهم مثل هذه الإجراءات و المبادرات في دمقرطة الحياة السياسية و أخلقة الحياة العامة في موريتانيا و بالتالي يساهم في تحسين الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للموريتانيين.

واقع الفساد في موريتانيا:

هناك علاقة بين الحكم (طبيعته) والفساد (انتشاره)، حيث يزدهر الفساد وينتشر في مؤسسات الدولة وكذا بين أفراد المجتمع عندما يكون الحكم غير رشيدا.

فأوّل إطار يعتمد عليه لمحاربة هذا، لا بدّ من تقوية نظام الحكم في الدولة، أي إقامة الحكم الرشيد، ففي حالة الحكم غير الرشيد تكون هياكل الدولة في حالة من الإخلال الوظيفي، إذ لا تقوم بالمهام التي وُضعت من أجلها.

حيث يُلاحظ أنّ الدول التي نجحت في تعزيز أطر الحكم الرشيد و إقامة مناخ أعمال سليم قد نجحت فعلاً في القضاء على مشكلة الفساد و بالتالي استطاعت أن تجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و بالتالي فقد استفادت من نمو اقتصادي مستقر على المدى المتوسط.[31]

تعاني موريتانيا من ضعف تواجد مؤسسات الدولة على أقاليمها و غياب البنى التحتية التي يقتصر تواجد الهيئات الرسمية على مراكز المدن الكبرى (الولايات)، و هذا يعود أساسًا إلى عدم قدرة الأنظمة السياسية المتعاقبة على فرض الضرائب أي تحقيق العائدات الضريبية من السكان و هذا نتيجة اتساع النشاط الاقتصادي غير الرسمي حاليًا، و كذا اقتصار سيطرة الرعي و النشاط الزراعي للسكان في مراحل سابقة (في سنوات الستينيات و السبعينيات) على كبار الوجهاء المحليين الذين لهم نفوذ في الدولة (هؤلاء يقومون بالتهرب الضريبي)، و أمام هذا الوضع لم تستطع الحكومة تحقيق زيادة في الإيرادات الضريبية و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

في ظل هذا تزداد فرص أصحاب المصالح في السعي إلى تحقيق أعمالهم المرتبطة بالفساد و هذا لغياب الرقابة و ضعف تواجد الدولة في تلك الأقاليم و التي غالبا ما تكون الصفقات حول الأراضي الزراعية أو مرتبطة بالمناجم المتواجدة في الشمال.

و من مظاهر الفساد أيضًا هو سيطرة مجموعة من العائلات و القبائل على أهم قطاعات الاقتصاد (البنوك، الصيد البحري، الزراعة و الرعي) هؤلاء يمثلون قوى احتكارية تتحكم في نسبة هامة من الاقتصاد الموريتاني و الذي يكون في غالبه (أي نشاط هؤلاء القوى) في السياق غير الرسمي ما يؤثر

[31] ***Mauritanie : Etude...*, op-cit,** p. 18.

و يشكل عقبة نحو تحقيق نمو اقتصادي و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لصالح الشعب الموريتاني، و كذا في القضاء على الفقر و توفير الشغل.[32]

إنّ ممارسات الفساد في موريتانيا تعود بالأساس إلى جذور اجتماعية عميقة، كما أنها هي محصلة لعقود من السياسات القائمة على أساس الريع، كما أن ممارسات الأنظمة الحاكمة المتعاقبة على المشهد السياسي قد فاقمت الوضع بسياساتها غير المتزنة، و يترسخ هذا أكثر في ظل ضعف مؤسسات الدولة و منظومتها القانونية و انخراط الجهاز الأمني و القضائي و السياسي في عمليات الفساد، و لعل أكبر عمليات الفساد التي تضرب الدولة الموريتانية بعد إهدار المال العام يتمثل في انخراط رموز الدولة في عمليات تهريب المخدرات.

فنظرًا لموقع الدولة الاستراتيجي و شساعة المساحة و طول الحدود و سهولة اختراقها بسبب ضعف الإمكانيات لدى الدولة، كل هذا جعل منها من أكثر الدول نشاطا بكل أنواع التهريب لاسيما تهريب المخدرات.[33]

فحسب ما بينته التحقيقات حول قضية إحباط قوات الأمن الموريتانية لأكبر صفقة تخص تهريب الكوكايين في مطار "نواديبو" بكمية قدرت ب: 630 كغ ما قيمته 15 مليون أورو، و لم يقتصر الأمر على هذا فقد تم حجز طائرة و مروحية و سيارات رباعية الدفع، تبين من خلال هذا أنها شبكة متعددة الجنسيات فأعضاؤها من بلجيكا، فرنسا، المغرب و موريتانيا بالتواطؤ مع جهات نافذة في مؤسسات الدولة، و من أبرز المتهمين هوأحد أبناء رؤساء الدولة الموريتانية سابقًا.

كما عرفت البلاد بعد ذلك بشهرين قضية أخرى في نواكشوط تخص تهريب أكثر من 850 كغ من الكوكايين عالي الجودة، ما جعل ممثل الأمم المتحدة لدول غرب إفريقيا يحذر من درجة الخطر التي وصلت إليه الظاهرة خاصة في ظل ضعف هذه الدول و فساد أجهزتها.[34]

و لهذا فإن موريتانيا تعتبر من الدول الأكثر فسادًا، ليس في هذا المجال فحسب بل حتى في مجال الاستثمارات، خاصة إذا ما قورنت بدول الجوار و كذا بعض الدول الإفريقية الأخرى و هذا كانعكاس على الوضع السياسي و الاجتماعي السائد، فمثلا نسبة المؤسسات التي تعتبر الفساد عائقا أمام نشاطاتها و أعمالها هي ثمانية عشرة بالمائة، و هي أقل بكثير عما عليه في بعض دول الجوار مثل مالي التي تبلغ

[32] Ould Brahim, **op-cit,** pp. 5,6.
[33] Anouar Boukhars, ***The drivers of insecurity in Mauritania,*** Carnegipapers, middle east, April 2012.
[34] Ali, ***op-cit,*** p p. 11, 12.

النسبة فيها تسعة و أربعون بالمائة، و السنغال أربعون بالمائة، و كذا بعض الدول الإفريقية مثل الكاميرون ثلاثة و خمسون بالمائة.

هذا يدّل على أنّ ممارسات الفساد أصبحت ظاهرة طبيعية في المجتمع الموريتاني (هذا يعدّ من أخطر انعكلسات الفساد و تأثيراته على المجتمع و الدولة)، أين أصبح يُنظر إليها على أنّها إجراء مثل كلّ الإجراءات التي يجب على المواطن أو المستثمر اللجوء و المرور عليها.

و لعلّ هذا يكون أثره كبير على النمو و الاستقرار بالنسبة للاستثمارات، سواءً الأجنبية أو المحلية، و بالتالي يؤثّر على مستوى التنمية في البلد.[35]

فحسب تقرير وزاري لحكومة الفترة الانتقالية 2006 خلص إلى أنّ ظاهرة الفساد تطورّت بشكل كبير خلال العشرية الأخيرة، و هذا بتشجيع من غياب العقاب و الردع، فمظاهر الفساد تجلّت في جميع الميادين، فالتعيين و الترقية في مجال التوظيف على أساس المحاباة، أما في مجال التسيير العمومي فالنفقات خارج الميزانية، و كذا الاستيلاء على الأموال العمومية من طرف المسؤولين سمة بارزة فيه، و على اثر هذا فقد حلّت موريتانيا و حسب تقرير الشفافية الدولية لعام 2007 في المرتبة 123 من مجموع 180 دولة شملها التقرير، أما حسب تقرير: Doing Business Report فقد حلّت في المرتبة 148 من مجموع 175 دولة شملها التقرير، و هذا في مجال الأعمال و مناخ الاستثمارات[36]، كما حلت وفقًا لنفس التقرير لعام 2013 المرتبة 167 من بين 185 دولة شملها التقرير، و لقد ركز هذا التقرير في نسخته العاشرة على معيار " تسهيل الأعمال داخل الدولة و كذا التحديات التي تواجه هكذا معيار".[37]

كما احتلّت المرتبة 123 عالميا قبل ذلك في عام 2004 من بين 176 دولة في الفساد، برصيد 31 نقطة من 100[38] ، و لقد احتلت المرتبة 143 من مجموع 184 دولة عام 2011 حسب منظمة الشفافية الدولية International Transparency.[39]

---

[35] ***Ibid,*** p. 61.

[36] ***Ibid,*** p p. 23-25.

[37] ***Doing business 2013, Smarter regulations for small and medium size enterprises,*** (Washington: World bank: Doing business report, 10th edition, 2013, p p. 2-4.

[38] ***Corruption measurement tools,*** in: www.Transparency.org/country =MRT.

[39] Alita, ***Corruption : La Mauritanie toujours dans la zone rouge,*** (5 Décembre 2012), p. 1, in : www.Africaciel.com/Afrique/actualités/.../Mauritanie...07/52/2012.htm.

إنّ انتشار الفساد في موريتانيا واسع، حيث يشمل كافة الميادين، ففي مجال نشاط المؤسسات الخاصة، تمّ إجراء تحرّ حول 361 مؤسسة خاصة تنشط في نواكشوط و "نواديبو"، 303 منها، أي 84 بالمائة منها في 2006 قبلت بدفع رشاوى للموظفين الحكوميين من أجل تسهيل أعمالها و مشاريعها.

و مقابل هذا، و كما ذُكر آنفًا فثمانية عشرة بالمائة من هذه المؤسسات فقط من ترى بأنّ الرشوة و الفساد تشكل عائقا أمام أعمالها و كذا نمو مؤسساتها.[40]

أما في مجال الاستثمار و إجراءاته الأولية، فالفساد أو بالأحرى الفساد الإداري – البيروقراطي- يشكل عائقًا أمامه، فللحصول على خط هاتفي أو تموين كهربائي، أو استخراج رخصة استغلال أو رخصة استيراد مثلا لابدّ من دفع رشاوى و أموال لتسهيل الأمور.

ف 30،4 بالمائة من المؤسسات العاملة في موريتانيا تدفع رشاوي مقابل الحصول على رخصة الاستغلال لبداية نشاطها، وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بدولة مالي أين تبلغ النسبة 11،5 بالمائة.

و الشيء نفسه ينطبق على الأمور الأخرى مثل الربط بالمياه، الكهرباء و شبكة الهاتف، أين تحتل موريتانيا النسب الكبرى مقارنة بدول الجوار و بعض الدول الإفريقية.

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تدفع 6،2 –7،8 بالمائة على التوالي من قيمة أرباحها، أما المؤسسات الكبرى فتدفع سبعة بالمائة من قيمة أرباحها، و هذا في إطار تسهيل الأعمال و الإجراءات البيروقراطية، و إجمالاً تدفع المؤسسات بكافة أشكالها معدّل 7،7 من أرباحها مقابل 5،9 في مالي و 6،2 في السنغال.[41]

لكن نسبة هذه الرشاوى تنخفض تدريجيا بنسبة 0،04 -0،06بالمائة كلّما أصبحت المؤسسة الناشطة لها أقدمية.[42]

أمام هذا الوضع يتبيّن أنّ تأثير هذه العراقيل لا يكون لها انعكاسًا سلبيا مباشرًا، حيث أنّ أغلب المؤسسات الناشطة في موريتانيا كما ذُكر آنفا، تقبل بممارسات الفساد.

فصحيح أنّ هذا لا يؤدي إلى عرقلة الاستثمارات بنسبة كبيرة، فهناك من تقبل بالاستثمار في مثل هذا المناخ، لكن هذا يؤثر و بطريقة غير مباشرة على نوعية و إنتاجية هذه المؤسسات، حيث و حسب العديد من الدراسات تبيّن أنّ ارتفاع نسب الفساد في بلد ما يؤدّي إلى تحصيل قليل في الضرائب (و هذا ما تعاني

[40] ***Mauritanie : étude.., op-cit,*** p. 60.
[41] ***Ibid,*** p p. 62-64.
[42] ***Ibid,*** p. 66.

منه و قد عانت منه موريتانيا منذ الاستقلال بفعل عوامل عديدة أضيف لها الفساد في هذه المرحلة)، و انخفاض نسب هذه الأخيرة و مساهمتها في الناتج الوطني الإجمالي للدولة، و عمومًا فالفساد يعتبر عائقًا كبيرا أمام عملية التنمية.[43]

و في سبيل مكافحة الفساد، انضمت موريتانيا في سبتمبر 2005 إلى مبادرة الشفافية الخاصة بالصناعات الاستخراجية L'initiative de transparence des industries extractives (ITIE)

و على هذا الأساس تم إنشاء لجنة وطنية لمتابعة عمل و التنسيق مع هذه المبادرة الدولية.

و قد ضمت هذه اللجنة ممثلين من الحكومة و رؤساء المؤسسات و الشركات الصناعية الاستخراجية و كذا منظمات المجتمع المدني.

و قد أرادت الحكومة من خلال هذه المبادرة إعطاء صورة أكثر شفافية و تحسين عمل هذا القطاع الذي يعد من أهم القطاعات مساهمة في الناتج الوطني الإجمالي الموريتاني.

و من أهم مبادئ هذه المبادرة:

- أن كل عائدات الدولة من الصناعات الاستخراجية تبين لدى العامة من خلال جدول أعمالها، أرباحها و وجهة هذه الأخيرة و مدى مساهمتها في تحسين أوجه الحياة المختلفة للمواطن.

- أن تخضع هذه العائدات و الأرباح إلى تدقيق حساباتها باستقلالية و بما يتطابق مع المعايير الدولية في هذا المجال.

- هذه الإجراءات لا تنطبق فقط على المؤسسات الخاصة و ذات قطاع معين، بل على كل مؤسسات الدولة بما فيها الشركات الكبرى كالشركة الوطنية للصناعات التعدينية "سنيم" و الشركة الوطنية للمحروقات Société nationale des hydrocarbures (SMH).

- ضرورة إشراك المجتمع المدني و منظماته في هذا المسار و مساهمته في حواراته.

و في نفس الصدد، قامت الحكومة الموريتانية بإنشاء صندوق وطني خاص بعائدات المحروقات في أكتوبر 2006، و الذي تم وضعه من أجل: مهمة جمع و تسيير العائدات التي مصدرها قطاع المحروقات بما يتناسب و معايير الشفافية الدولية.

[43] ***Ibid,*** p. 68.

و قد أوكلت مهمة تسيير هذا الصندوق إلى وزارة المالية في إطار اتفاقية مع البنك المركزي الموريتاني (BCM).

و من أجل أن تساهم عائدات هذه القطاعات في تحسين معيشة المواطن و الرفع من مستوى التنمية و النمو في البلد لا بد من:

1- استغلال هذه الموارد يمر عبر قواعد الشفافية بما يتطابق مع مبادئ مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية.

إلى جانب السماح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في عمل تلك المبادرات، كما يتم الإعلان المنتظم للتقارير السنوية من أجل إطلاع الرأي العام على حجم الموارد المالية المتأتية من هذه الصناعات و الشركات الناشطة فيها.

2- فتح أبواب هذه الشركات أمام الموريتانيين الطالبين للشغل، وتحسين ظروف عمل العمال من جهة، وكذا التكوين من أجل خلق إطارات وكوادر أكفاء.

3- ضخ الدولة لتلك العائدات والموارد المالية في القطاعات التي من شأنها الرفع من مستوى المعيشة، وتحسين حياة المواطن الموريتاني بالدرجة الأولى (السكن، الصحة، الشغل والتعليم...).

4- تبني استراتيجيات الحيطة عند استغلال الموارد الباطنية من أن تؤثر بالسلب على البيئة و المحيط.[44]

على إثر هذا، فمنذ مجيء الرئيس "محمد ولد عبد العزيز" إلى السلطة عام 2009 أطلق عدة عمليات ومبادرات تهدف إلى محاربة الفساد في مؤسسات الدولة وجعل المواطن حلقة رئيسية يستفيد من ريع الدولة على وجه الأساس.

وقد انطلقت هذه العمليات بين سنتي 2009 و2010 بقيادة المفتش العام لدى الرئاسة، الذي من خلالها أطلق حملة تحقيقات مست أغلب مؤسسات الدولة ووكالاتها.

و قد خلفت هذه الحملات إيقاف العديد من رؤوس المؤسسات و مسؤوليها مثل: إيقاف الرئيس المدير العام للشركة الموريتانية للغاز.

[44] ***Rapport alternatif sur la mise en œuvre du fond du pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels en Mauritanie,*** (Nouakchott : observatoire mauritanien des droits de l'homme et de la démocratie OMADHD, 2010/2011), p p. 10,11.

إن مثل هذه الحملات هي بالأساس تكون في إطار مسار ديمقراطي يكرس من مبادئ المواطنة، المحاسبة والمساءلة أمام الدولة وقوانينها ويكفل حقوق المواطن في تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية من خلال القضاء على أوجه الفساد.

لكن هذه الحملات لم تكن سوى مواصلة لما يحصل على الساحة السياسية من محاولة ضرب المعارضة، فهذه المبادرات مسيسة في الأغلب و استعملت لضرب الخصوم السياسيين، فالاعتقالات التي تمت لم تمس سوى رؤساء المؤسسات و مسؤوليها المحسوبين على المعارضة، في حين لم تمس هذه الحملات أي من أوجه النظام المتواجدين على مستوى مؤسسات و وكالات الدولة.[45]

إلى جانب هذا كانت هناك مبادرات أخرى و برامج جاءت من أجل تحسين حياة السكان اجتماعيا و اقتصاديا، و هذا من خلال القضاء على الأحياء غير اللائقة في المدن الكبرى و في الأوساط الحضرية بما فيها العاصمة نواكشوط، لكن هذه البرامج تخللتها عمليات فساد كبيرة قام بها مسؤولون عنها، فالأراضي التي عوضًا أن تُمنح للفئات الهشة تم إعادة بيعها و الاستثمار في هذه العمليات، بالتالي تم القيام بصفقات بين المسؤولين في الدولة و أصحاب النفوذ.

و لعل ما يعكس حالة الفساد التي تعيشها نواكشوط على سبيل المثال، فإن سنة 2010 لوحدها شهدت تعاقب ثلاث ولاة عليها، فالأول توبع بتهمة إبرام صفقات غير قانونية في الميدان العقاري مست الأراضي و العقارات في المدينة التي كانت موجهة في الأصل لفئة "الحراتين" الفقيرة و الآخران قد توبعا بنفس التهم.[46]

ولعل هذا ما يفسر بقاء موريتانيا في المراتب الأولى ضمن الدول الأكثر فسادًا، وكذا زيادة تفاقم الوضع أكثر وأكثر، وهذا يرجع أساسا إلى عوامل أهمها:

- التقسيم غير العادل و عدم المساواة فيما يخص موارد البلد، حيث هناك أقلية من تستفيد من الريع على حساب غالبية محرومة يعيشون بمستوى دولارين في اليوم.

- تفشي بعض الممارسات الخاطئة في أوساط المجتمع مثل: التهرب الضريبي، السطو، النهب و تحويل الأموال العمومية.

[45] Cédric Jourde, ***Mauritania 2010: Between individual willpower and institutional inertia,*** (Lisboa: Portuguese institute of international relations and security IPRIS, Maghreb review, March 2011), p p.1,2.
[46] Cédric, ***op-cit,*** p. 2.

- حالة اللاعقاب في موريتانيا خاصة في حق الفاعلين (المتهمين) الكبار حيث أن حملات القضاء على الفساد تكون مسيسة بمعنى أن هناك حملات يتم تفعيلها من طرف الأنظمة المتعاقبة لكنها تبقى مجرد عملية لضرب خصومهم السياسيين و منافسيهم الاقتصاديين، ففي ديسمبر 2009 تم توقيف كل من "محمد ولد نويغد، شريف ولد عبد اللاهي و عبدو محام" هؤلاء كانوا أبرز حلفاء الرئيس السابق "ولد الطايع" و تم توقيفهم بتهمة استفادتهم من تحويلات مالية من البنك المركزي في 2001 و 2002 و لم تكن هذه العملية في جوهرها تندرج ضمن حملات الفساد بقدر ما كانت تعكس حالة الصراع بين الرئيس محمد ولد عبد العزيز و رموز النظام السابق " ولد الطايع" و يتجلى هذا من خلال أن الرجال الثلاث تم إطلاق سراحهم[47]، و هذا في ظل منظومة قانونية هشة، و هذا بسبب الإخلال الوظيفي للجهاز القضائي، حيث أنّ هذه السلطة ليست بمستقلة عن السلطة التنفيذية –الرئيس-، [48]فحتّى ما نصّ به الدستور (دستور 1991) يقّر بهذا مباشرة في المادة سبعة و ثلاثون منه:

"يمارس رئيس الجمهورية حق العفو و حق تخفيض العقوبات أو استبدالها".[49]

و هذا ما يشجع على تردّي الوضع أكثر و زيادة انتشار الفساد.[50]

- ضعف سلم الأجور في القطاع العمومي، هذا ما يؤدي بمسؤولي كثير من القطاعات خاصة الحيوية منها، مثل جهاز الجمارك و الشرطة، اللذان يعتبران من الأجهزة الأكثر فسادًا في موريتانيا، إلى عقد صفقات مشبوهة و تحويل أموال... هلم جرا. [51]

- عدم تطبيق القوانين، حيث تبقى مجرّد شكليات، و الشيء نفسه بالنسبة لخطط العمل و كذا الاستراتيجيات كما أنه غالبًا ما يتم تحويل أموال هذه الخطط و البرامج من طرف كبار المسؤولين و أصحاب النفوذ، فقانون الإصلاح الزراعي لعام 1983 و الذي بموجبه تم مصادرة الأراضي الخاصة من طرف الدولة مع دفع تعويضات عليها، و في هذا الإطار عمد المسؤولون المحليون إلى تحويل هذه الأراضي لمصالحهم، كما أنه و بموجب تحسين معيشة فئة "الحراتين" المنتشرين في الأحياء القصديرية

---

[47] Marianne Meunier, ***La méthode Aziz, comment fonctionne le chef de l'état Mohamed ould Abdelaziz et comment il est perçu,*** jeune Afrique, N°. 2607-2608, (du 26 Décembre 2010 au 08 Janvier 2011) p. 106.

[48] ***Stratégie de lutte contre la corruption,*** p. 1.

[49] ***دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مرجع سابق***، ص. 7.

[50] خيري، ***مرجع سابق***، ص ص. 3536.

[51] Boubacar, ***op-cit,*** p p. 161,162.

"الجزرة" في نواكشوط تم منحهم أراضي زراعية في منطقة نهر السنغال لكن تم تحويل هذه الأخيرة من طرف رجال أعمال و هذا من خلال شراء سندات ملكية هذه الأراضي.[52]

- غياب الإرادة السياسية في محاربته خاصة مع بروز تحديات جديدة من قبيل التهريب و الإرهاب، حيث أدى هذا إلى ارتفاع معدلات الفساد أكثر من خلال تواطؤ كبار المسؤولين الحكوميين مع بارونات التهريب، حيث أنّ و في ظل غياب الإرادة السياسية (هذا العامل يعتبر من العوامل ذات الأهمية)، فبغياب هذا يبقى الفساد على ما هو عليه في جميع الميادين.[53]

[52] Ould Brahim, **op-cit,** pp. 9, 10.
[53] ***Stratégie de lutte..., op-cit,*** p. 1.

المبحث الثاني:

القبلية، الأنظمة الانقلابية والفساد – متغيرات تقوض نمو الاقتصاد الموريتاني- و تأثير هذا على مسألة التنمية.

القبلية، الأنظمة الانقلابية والفساد –المتغيرات التي تقوض الاقتصاد الموريتاني-:

إنّ تميّز موريتانيا بخاصية الانقلابات العسكرية المتكررة كمعيار للتداول على السلطة، و كذا تميزّها بتجذر القبلية في المجتمع كبنية اجتماعية تقليدية على حساب الانتماء للدولة و المركز، فعلى عكس بعض الدول الشبيهة اجتماعيا بالواقع الموريتاني مثل دول الخليج، حيث بوجود العامل الاقتصادي القوي (الريع النفطي) حال دون تحول القبلية في تلك الدول إلى التأثير السلبي فدفع أفراد المجتمع اللجوء إلى الدولة بوصفها مصدر المزايا و المنافع على حساب القبيلة التي ليست بقوة الدولة حتى تستطيع أن تكون ندا لها، و هذا بسبب أن الأفراد يجدون مصالحهم الاقتصادية خاصة، مباشرة في الدولة.

و بحسب كلّ المعطيات و المؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية، و لعلّ أهمها: "الشفافية الدولية"، يتبيّن مدى انتشار الفساد في هياكل الدولة و المجتمع.

هذه الثلاثية أدّت و أثرّت بالسلب على الواقع الاقتصادي لموريتانيا رغم إمكاناتها، سواءً من الموارد المنجمية إلى الزراعية و السمكية إلى الطاقوية مؤخرا.

و مع مجيء أي حاكم في موريتانيا من خلال الانقلابات العسكرية، يحاول إضفاء الشرعية على مبادرته، و هذا من خلال إصدار بيان من طرف اللجنة العسكرية، يحاول ذكر دوافع عمله، و كذا أهم الإنجازات التي سيعمل على تحقيقها، و غالبًا ما يبقى هذا بعيدًا عن التطبيق، حيث أنّ و بحسب التجارب الانقلابية السابقة يتبيّن مدى صحة مثل هذا.

و لعلّ سيطرة القبلية و الجهوية في أنظمة الحكم المتعاقبة أكدّ على تأثير هذا على التنمية الاقتصادية، فالقبلية غالبا ما كانت محمية من طرف الزعامات التقليدية و من طرف النظام نفسه، فالأفراد يرون فيها مصدر المزايا الاقتصادية و الاجتماعية، أما النظام و بمساعدة الزعامات التقليدية فيرى فيها الحليف أمام شخصيات و رموز المعارضة في الجانب السياسي و المنافس لأصحاب المال في الجانب الاقتصادي،

فمثلاً لجوء الرئيس "ولد الطايع" إلى النزعة القبلية على حساب باقي مكونات الشعب الموريتاني من خلال توزيع الريع و استفادة من والاه من الدعم سواءً التعيين في المراكز الحكومية السياسية منها أم الاقتصادية، قد شكلّ هذه الثلاثية.[54]

إن القبلية كظاهرة اجتماعية ليست بالمفهوم السلبي لكن ظهورها كمعطى سياسي هو ما جعل منها مفهومًا سلبيًا لها انعكاسات على الواقع الاجتماعي، السياسي والاقتصادي الموريتاني.

ففي عهد الرئيس "ولد الطايع" لم يعد النظام يقوم على القاعدة الاجتماعية لمجتمع "البيضان"، كما كان في سابق عهده عند الرئيس "ولد دادا" أين كان هذا الأخير يمنح الزعماء التقليديون الأهمية في اجتماعاته و لقاءاته، و لقد كان الهدف من هذا محاصرة معارضيه بالدرجة الأولى، لكن ببداية السبعينيات حاول الرئيس "ولد دادا" تجاوز دور القبلية من أجل تعزيز مشروع بناء الدولة الوطنية و هذا ما عكس موقف إلغاء امتيازات شيوخ القبائل التي كانت تتمتع بها من قبل، لكن و مع دخوله في نزاع الصحراء الغربية فرض عليه العودة للقبلية و الجهوية و هذا لمساندته في حربه ضد جبهة البوليساريو هذا ما يدل على أن اللجوء إلى القبلية أو ما شابه يكون رؤية منهم في الوصول إلى مكاسب يريدونها، و مع مجيء العسكر إثر انقلاب 1978 و مع الرئيس "ولد هيدالة" أصبحت للجهوية دورا بارزا على حساب القبلية أين برزت مجددا مع مجيء الرئيس "ولد الطايع" أين أصبح النمط الأمثل للتحالف هو المصلحة القبلية بمعناها الضيّق.[55]

إن الزبونية التي تميز الحياة السياسية الموريتانية منذ نشأة الدولة هي نتيجة لميراث استعماري من الحقبة الفرنسية، فالإدارة الاستعمارية كانت تعتمد بشكل كبير على الطبقات الاجتماعية التقليدية، أي على أعيان القبائل من أجل الحفاظ على استقرار المجتمع.

معنى هذا أن كلا الطرفين (الإدارة الاستعمارية والأعيان) كانا شركاء من أجل أهداف مختلفة، فالطرف الأول كان هدفه جعل المجتمع مستقر ومتقبل للمستعمر من خلال أعيانه وقادته الاجتماعيين التقليديين، أما الطرف الثاني فكان يرى في ذلك فرصة للحصول على امتيازات أكبر وأكثر.

من خلال هذا ترسخت هذه الظاهرة (الزبونية والقبلية)، إذ أصبحت جزءً لا يتجزأ من الحياة العامة الموريتانية والحياة السياسية على وجه الخصوص.

[54] ***Népotisme..., op-cit,*** p. 1.
[55] Olivier, ***op-cit,*** p. 3.

و بالرغم من محاولة الحكام الجدد لموريتانيا بعد إعلان استقلالها و بروزها كدولة، و هذا من خلال إلغاء النظام البرلماني الذي كان مطبقا، فالأعيان و الطبقات الاجتماعية التقليدية كانت ضد هذا القرار الذي من شأنه أن يحد من فرص تمثيلهم و ينقص من امتيازاتهم.

و لقد تم إلغائه فعليا و تبني النظام الرئاسي في 1961 طبقا للدستور الجديد آنذاك، و كان يراد من خلاله القضاء على النزعة القبلية من المجتمع و في السياسة و كل ما له ارتباط بها.

لكن و في دولة مثل موريتانيا لم يكن باستطاعة الرئيس آنذاك "ولد دادا" من أن يتخلى نهائيا على سلطة القبائل و أعيانها، فلقد تم و بسبب دخوله في نزاع الصحراء الغربية من إبعاده من السلطة بعد أن تخلت عنه قبيلته (أولاد ابيايري).

ففي النظام الموريتاني و من خلال ما ذُكر آنفًا تبرز حدة القبلية و بروز نخبة مستفيدة من النظام و ريع الدولة مشكلين شبكة من الأفراد تحكمهم علاقة يحركها الاعتماد المتبادل بين أطرافها.[56]

و منذ إعلان التعددية الحزبية و الانفتاح الديمقراطي في 1991 من طرف الرئيس "ولد الطايع"، اشتدّت حدة القبلية، حيث أنّ عملية الدمقرطة أعادت إحياء القنوات التقليدية في المجتمع الموريتاني من جديد.[57]

فرغم هذا الانفتاح المشروط و ظهورأكثر من عشرين حزبًا سياسيا على الساحة السياسية، إلاّ أنّ موريتانيا بقيت عرضة للعراقيل الثقافية و العرقية في إطار المنافسة السياسية، حيث أنّ أغلب الأحزاب المعتمدة هي على أساس قبلي و اثني بالدرجة الأولى[58]، إذ أصبح التنافس الانتخابي يعكس الانتماء القبلي، حيث لم يقتصر المشهد القبلي على الحزب الحاكم آنذاك بل امتد إلى باقي التشكيلات التي ظهرت، أين أصبح هذا المشهد هو المهيمن على حساب الإيديولوجية أو أهداف النضال، هذا ما جعل منه أمرا أضفى الشرعية على ممارسات "ولد الطايع"، فقد استمرّ بروز الانتماءات القبلية في لعب دورها في الواقع السياسي الموريتاني من خلال تقريب القيادات السياسية و العسكرية البارزة، حتّى و إن لم يمتلكوا الخبرة و الكفاءة.[59]

فقد سعى الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي منذ البداية ممثلاً في الرئيس "ولد الطايع" استمالة القبائل في ضوء خصوصية و طبيعة المجتمع الموريتاني القبلية، و اعتمد في ذلك على توزيعه المناصب

---

[56] Jean Louis Balans, ***Le système politique mauritanien,*** in : http://books.openedition.org/ireman/1242?lang, p p. 40,41.

[57] Alain, ***op-cit,*** p p. 189,190.

[58] ***Polity 4 country report 2010: Mauritania,*** in: www.systemicpeace.org/polity/Mauritania2010.pdf.

[59] هيفاء، ***مرجع سابق،*** ص. 65.

الهامة عليها و التعامل مع مجمل الشؤون السياسية على أسس قبلية، حيث تتم التعيينات داخل الحزب بمراعاة تامة للتوازنات القبلية، كذلك يتم توزيع الحقائب الوزارية و المناصب العليا في الدولة على الأساس ذاته.[60]

كما أن هذا له دور بالماضي الاستعماري، حيث لا يزال الموريتاني ينظر إلى الدولة على أنها البديل للنظام و الإدارة الاستعمارية الفرنسية، بينما ينظر إلى القبيلة كنظام قادر على توفير الحماية الأمنية له.[61]

إنّ تغلغل أفراد قبيلة الرئيس "ولد الطايع" – السماسيد- داخلالجيش و تمركزهم في أعلى هرميته أثّر على هذا الهيكل الهام، حيث انعكس هذا على احترافيته و كذا وظيفته من خلال منح أعلى المراتب و الاستفادة من الترقية و المنح إلاّ لأفراد القبيلة المنتمي لها الرئيس، و أفراد القبائل ذات الولاء له بالدرجة الثانية.

و لم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل تعدّاه إلى تورط ضباط الجيش في الفساد المتعلّق بهذا الجهاز، و قيامهم بعمليات تهريب الأسلحة إلى متمردي "الطوارق" في مالي، و كذا عناصر جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية و مقاتلي "كازامانسي" في غامبيا، و قد شكلّ هذا الباب مصدرا للأموال و الثروة لقادة الجيش.

و لعل المتورطين من ضباط الجيش في هذا معظمهم من قبيلة "السماسيد" المنتمي لها الرئيس "ولد الطايع"، ففي عهدته كبار الضباط في الجيش جميعهم من نفس القبيلة، و أبرز هؤلاء هم: "أيوب ولد جيد" قائد كتيبة الحرس الرئاسي، "سيد احمد ولد بو الليل" رئيس مكتب الاستخبارات العسكرية، "عبد الرحمن ولد يحي" قائد البحرية و "أحمد ولد الطايع" نقيب في الدرك.[62]

كما بدت إلى السطح ظاهرة إعطاء المناصب الوزارية و البيروقراطية على أساس قبلي، عن طريق محاولة فرض القبائل و كبار العائلات نفسها على الساحة السياسية، و هذا من خلال تأسيس فرق ضغط من أجل التفاوض حول أهم المناصب، سواءً داخل البرلمان أو الوزارات.[63]

إذ أصبحت "القبيلة" تحظى بأولوية الحصول و التمكن من الوصول إلى أعلى المناصب و المراتب في الدولة و التي من خلالها يتم تحقيق الثراء،[64] و هذا لأنها أصبحت مرادفة للحزب و الحزب أصبح مرادفا للدولة، و هذا يعني مصدر النفوذ و الثروة.[65]

---

[60] عوض، ***مرجع سابق،*** ص. 258.

[61] محمد الأمين، **مرجع سابق**، ص ص. 234-239.

[62] ***Népotisme.., op-cit,*** p p. 4,5.

[63] Alain, ***op-cit,*** p p. 190-193.

فحزب "ولد الطايع" - الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي PRDS كان هو الحزب المهيمن على الدولة بالرغم من التعددية الحزبية التي أقرّها.[66]

فعلى ضوء هذه الاعتبارات (القبلية) يتم تعيين الأشخاص في المناصب الحساسة في الدولة، إذ تُوزّع الوظائف العمومية على أبناء القبائل، و هذا لكسب الولاء و كذا التنافس مع القبائل الأخرى، و احتكار مؤسسات الدولة، و قد نتج عن هذا تقاسم الريع بين أفراد القبيلة الواحدة، أو بين قبائل معينة مشتركة في الولاء.[67]

فإلى جانب قبيلة "السماسيد"، هناك قبائل "ولاد بوسبع"، "ولاد غيلان"، "اداوالي" و "رقيبات" تحصي بين أفرادها أكبر رجال الأعمال و أصحاب النفوذ في البلاد، و هذا بسبب النفوذ السياسي- الاقتصادي- القبلي، بمعنى "الاوليغارشية"، أين أصبح التحالف بين أوساط رجال الأعمال و أصحاب النفوذ و الارستقراطيين العسكريين.[68]

فإذا تمّ أخذ قبيلة "السماسيد" كعينة، يُفهم واقع تحالف الفساد والقبلية، فهذه القبيلة تشتهر أكثر من غيرها بثراء رجالاتها، وشهرتها بالتجارة، فمن أبرز الأشخاص المنتمين لقبيلة "السماسيد"، والذين يتولون مراتب عليا في الدولة أثناء عهدة الرئيس "ولد الطايع" هم:

- أحمد ولد سيدي بابا: رئيس القبيلة ومستشار الرئيس (ولد الطايع).

- محمد السالك ولد حيين : الرئيس المدير العام لشركة SNIM .

- هادرامي ولد أحمد: الأمين العام لوزارة الري والطاقة.

- عبد الرحمن ولد عبيد: الأمين العام لوزارة المالية.

- سيدي ولد باخا: مدير التمويل في وزارة التنمية الاقتصادية.

- أحمد ولد داداحي: رئيس مصلحة النفقات في الخزينة العمومية.

- أحمد محمد ولد أحمد: حاكم مقاطعة "ترارزا".

---

[64] ***Népotisme..., op-cit,*** p. 5.

[65] هيفاء، ***مرجع سابق،*** ص. 50.

[66] ***Polity..., op-cit,*** p. 3.

[67] Moussa, ***op-cit,*** p p. 157,158.

[68] Olivier, ***op-cit,*** p. 4.

- حسان ولد مولود: حاكم مقاطعة "براكنا".

- محمد ولد عبيدنا: المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- عب ولد أحمد طلبا: مدير مشروع الدعم في قطاع الصيد.

أمّا من الناحية الاقتصادية، فهناك ثلاثة أشخاص من قبيلة "السماسيد"، يستحوذون لوحدهم على 80 بالمائة من قطاع الزراعة، الصيد والاستيراد، كما أنهم يعدّون أهم مالكي ومساهمي في خمسة بنوك عمومية من بين ستة تحصيها موريتانيا في تلك الفترة وهي: البنك الوطني الموريتاني، البنك الموريتاني للتجارة الدولية، البنك الموريتاني الإسلامي "الوفاء"، البنك العام الموريتاني والبنك الإسلامي الموريتاني، كما أنهم يمارسون احتكارا على قطاع التأمين والنقل، وهؤلاء الأشخاص هم:

- محمد عبد الله ولد عبد الله: الذي يعدّ أوّل مستثمر خاص في البلد وصاحب المجمع الخاص به "ماوا". MAOA

- عبد اللاهي ولد نويغد: ثاني مستثمر خاص من حيث الأهمية، و صاحب مجمع AON .

- أما أحمد ولد الطايع: فيعدّ أهم منافس لهذين الأخيرين.

أمّا إذا تمّ التركيز على عائلة "ولد الطايع" لوحدها، فسيتبين أنها استفادت أكثر من غيرها من عائلات "السماسيد"، فنجد أنّ أفراد العائلة قد استفادوا من المزايا و التسهيلات بحكم المنصب المنتمي إليه أحد أفراد العائلة و الذي هو الرئيس "معاوية ولد سيد احمد الطايع"، و استغلوا نفوذ هذا الأخير من أجل تحقيق الثراء السريع، و هو ما حصل ف"احمد ولد الطايع" (أخ الرئيس)، كان مجرد عامل في أحد البنوك في 1984، أصبح مع حلول عام 2000 أحد كبار الأثرياء في البلاد، الشيء نفسه بالنسبة ل: "زاوي ولد الطايع" (أخ الرئيس) كان مجرد موظف في مصلحة الضرائب تحول إلى كبار مالكي العقار في البلد.

أما بالنسبة للعائلة الكبيرة (الأعمام والأخوال)، فنجد "سيدي محمد ولد عمار" كان نائبا عن مدينة "عنّار"، تحول إلى مقاول ثري، الشيء نفسه بالنسبة ل: "عبد الرحمن ولد عمار" الذي كان رئيس مدينة حزب PRDS "أدرار"، تحول إلى مقاول ثري هو كذلك.

أما أصهاره فهم: مجيد كاميل*، فكان في 1984 مستشار في وزارة الصيد، تحوّل إلى سفير موريتانيا في كندا، و عبد القادر كاميل كان عاملا في شركة الملاحة البحرية الموريتانية، ثمّ رقي إلى مديرها العام، و التي بسببه توقفت عن النشاط بسبب الفساد.

أما أحمد سالم ولد كاميل، فكان مجرد عامل هو كذلك، أصبح المدير العام للشركة الموريتانية للموارد البترولية MEPP، أما ودود كاميل، فكان مجرد طالب، أصبح مدير مشروع التعليم في وزارة التنمية الاقتصادية.[69]

لقد تمّ التركيز على فترة حكم "ولد الطايع"، و بالتالي على قبيلة "السماسيد" لعدة اعتبارات:

- طول فترة حكم الرئيس "ولد الطايع"، و التي دامت أكثر من واحد و عشرين سنة (1984-2005).

- لجوئه إلى النزعة القبلية أكثر من غيره، فمختار ولد دادا كان ذو بعد عرقي- جهوي (البيضان).

- إضافة إلى أن فترته شهدت التحول الديمقراطي الذي بدوره كان له أثر على القبلية و مدى انتشارها.

لكن هذا لا يعني أنّ الفساد و العصبية الضيقة غير موجودة في فترات الحكم الأخرى، عند الرؤساء الآخرين، فهؤلاء إما أن يكونوا ذو بعد قبلي، اثني أو حتى أضيق من هذا إلى عائلته.

إذن، يُفهم من خلال هذا أنّ تبني القبلية على حساب باقي مكونات المجتمع الموريتاني، أدّى إلى اتساع رقعة الفقر و التذمر الواسع لدى العامة من سياسات النهب و الفساد.[70]

تأثير هذه المسألة على التنمية الاقتصادية:

لقد شكلّت عدم نظامية العلاقات المدنية –العسكرية في موريتانيا عائقا أمام تحدي التنمية الاقتصادية، الذي رُفع منذ بدايات الاستقلال.

فظاهرة الانقلابات العسكرية و كذا الفساد المستشري، و النزعة القبلية و الجهوية أثرا أكثر على هذا التحدي.

* كاميل: هم ذو أصول لبنانية، يعتبرون إخوة زوجة الرئيس "ولد الطايع" الأولى اللبنانية.

[69] ***Népotisme.., op-cit,*** p p. 5-7.

[70] ***Népotisme.., op-cit,*** p.8.

كما أنّ الإنفاق العسكري الذي يعتبر وجها من أوجه "العسكرة" أثّر مباشرة على التنمية، و هذا من خلال أخذ أكبر حصة من الموازنة العامة للدولة، و بالتالي أثّر على قطاعي التربية و التعليم و الصحة، اللذان يمثلان أعمدة التنمية[71]، حيث أدى وصول العسكر إلى السلطة بظهور طبقة برجوازية عسكرية قادت البلاد إلى التخلف أكثر مما كان عليه و بمعدلات أكبر، كما أدت إلى تعطيل عملية التنمية من خلال الإنفاق على ميدان الدفاع أكثر و هذا على حساب القطاعات الأخرى المتعلقة بتنمية حياة الأفراد (الصحة ، التعليم) و تقدّر نسبة نفقات هذه القطاعات في موريتانيا من الناتج الوطني الإجمالي ما يعادل 4،4 بالمائة فقط.[72]

و بتأثيره على التنمية الاقتصادية ينعكس على مستوى التخلف أيضا، و هذا من خلال اتجاه النظم الحاكمة (الانقلابية)إلى زيادة الإنفاق العسكري عن طريق اقتناء المعدات الحربية للحفاظ على استمرار أنظمتهم، و وفقا لهذا فقد سُجّل ارتفاعا كبيرا للإنفاق العسكري في سنوات الثمانينيات في دول إفريقيا متجاوزا باقي دول العالم، و هذا يعود أساسًا إلى الانقلابات والانقلابات المضادة.[73] و لعل هذا ما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 57/65 إلى الدول ضرورة التطبيق الفعلي لاتفاقيات خفض التسلح و تخفيض نسب الإنفاق العسكري بما لا يتعارض مع قضية التنمية فهي حسب الأمم المتحدة الخطوة الأولى نحو تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.[74]

فهناك أربع قضايا تقف أمام العلاقات المدنية – العسكرية في الديمقراطيات الحديثة، تتمثل في:

- التدخل العسكري في مجال السياسة:

يعتبر هذا جوهر مشكلة عدم نظامية العلاقات المدنية-العسكرية، حيث من خلاله يكون هناك إخلال وظيفي بين أجهزة الدولة، فالمؤسسة العسكرية وبصفتها من أكثر الأجهزة تنظيمًا وقوة في الدولة فهي تحتكر القوة والسلطة، وبالتالي تجعل من السلطة التنفيذية مجرد تابع لها.

وكنتيجة لهذا فهي تجمع بين مهامها المخول بها دستوريا ومهام السلطة التنفيذية، وبذلك تتدخل في الحكم وتصبح بذلك المؤسسة العسكرية هي السلطة الحاكمة في الدولة، والعسكريون وكبار القادة رموز الدولة.

---

[71] Bah, ***op-cit,*** p. 3.
[72] The Africa report, ***op-cit,*** p. 190.
[73] Bah, ***op-cit,*** p p. 4,5.
[74] Nontombi Makupula, ***Désarmement et développement : Un point de vue sud-africain,*** (L'Afrique du sud : tribune libre désarmement, développement et action anti mines, forum de désarmement, Mars 2003), p. 66.

كما أنها تقيد من عمل السلطة التشريعية وتجعل منها مجرد أداة للتزكية على قراراتهم المتخذة في الحقل السياسي وكل ما له ارتباط بالحياة العامة.

كل هذا يجعل من المؤسسة العسكرية واجهة الدولة في علاقاتها و سياستها الخارجية، و هذا ما يعني إضفاء الشرعية على ما يسمى "التدخل العسكري في السياسة"، و هذا ربما يكون في ظل المصالح المتبادلة بين الأنظمة العسكرية و الأنظمة السياسية التي تتعامل معها من بقية الدول، يجعل منها تصل إلى اكتساب امتيازات تزيد من درجة و حدة هذا التدخل.

- الامتيازات المكتسبة في ظل النظام المنحل أو السابق:

تعتبر الامتيازات المكتسبة من طرف الأنظمة الحاكمة عمومًا مشكلة أمام محاولة إنهاء ذلك النظام من الحكم، فهذه الامتيازات يتم اكتسابها في ظل شبكة من العلاقات التي يحكمها الاعتماد المتبادل بين شخصيات من داخل الدولة ذاتها و خارجها.

و بهذا يتعاظم دور المؤسسة العسكرية إذا كانت في الحكم من اعتبارها كمؤسسة ذات قوة إلى مؤسسة ذات نفوذ و مصالح، و تتعاظم بالتالي سلطتها على الشعب و يصبح من الصعب تحديد مهام و أدوار الجيش، و هذا يمثل أحد أبرز القضايا التي تمثل مشكلة "عدم نظامية العلاقات المدنية- العسكرية".

- تحديد دور ومهام الجيش:

يأتي هذا في إطار البحث عن محاولة إيجاد طريقة للوصول بالعلاقات المدنية- العسكرية إلى حالة "النظامية"، فتحديد الأدوار والمهام للجيش يمكن من ذلك، من خلال جعل الجيش ووفقا ما حدده الدستور مؤسسة للوطن مهمتها الرئيسية الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية.

و إذا تم الوصول إلى تحديد مثل هذه المهام فإنه سيتم لاحقا الوصول إلى حالة "نظامية العلاقات المدنية- العسكرية"، و كنتيجة لهذا يتم إنهاء المظاهر السلبية التي تترتب غالبا في حالة تدخل الجيش في السياسة مثل: إثقال الميزانية من خلال توجيه نسبة كبيرة منها لقطاع الدفاع و الأمن و هذا يكون على حساب قطاعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

من هنا يبرز رابع تحدي أمام العلاقات المدنية- العسكرية في الديمقراطيات الحديثة ألا وهو تحدي التنمية الاقتصادية.

- قضية التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية من التحديات أمام قضية تدخل الجيش في الحياة السياسية، فالإنفاق العسكري يؤثر على مؤشر التنمية من خلال أن الأنظمة العسكرية و كما ذُكر آنفا تحاول الحفاظ إلى ما وصلت إليه من مكتسبات و امتيازات عن طريق "العسكرة".

و هذا يؤثر بالتالي على القطاعات الأخرى كالتعليم، الصحة و السكن و كل ما له ارتباط بمسار "التنمية الاقتصادية".

كما أن عدم الاستقرار السياسي الذي يميز الأنظمة العسكرية يؤثر على الاستثمارات و تواجدها، كما يجعل من رؤوس المال المحلية تذهب إلى الخارج عوض استثمارها في الداخل، بالإضافة إلى امتناع المؤسسات المالية الدولية و بعض الدول المانحة عن تقديم المساعدات و القروض المالية و ذلك في إطار ربطها ب "المشروطية السياسية".

كل هذا يؤثر على مستوى "التنمية الاقتصادية" و يجعل من الدول التي تعرف عدم استقرار في العلاقات المدنية-العسكرية دولاً تتجه أكثر نحو الفساد و بالتالي التخلف الاقتصادي، و هذا ما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي الذي بدوره يزيد من حدة الاستقرار السياسي في البلد.[75]

و كنتيجة، فإنّ هذه القضايا كلّ واحدة منها مرتبطة بالأخرى، فالانقلابات العسكرية و تدخل الجيش في الحياة السياسية يؤدي أو يكون في ظل رغبة تحقيق امتيازات و نفوذ أكثر، و هذا ما يؤدي إلى الإخلال في عملية التنمية الاقتصادية و التأثير سلبًا على الإنجاز الاقتصادي.

كما أدّى انتشار الفساد في مؤسسات الدولة و المحسوبية القبلية و سيطرة العسكر على الحكم إلى خلق نوع من عدم الاستقرار السياسي، ما أثر على المسار التنموي للبلد،[76] و هذا من خلال انتشار ظاهرة نهب المال العام و ضعف أجهزة الرقابة، ما أدّى بدوره إلى انتشار الفساد بأشكاله المختلفة.[77]

كما أثرّت القبلية على المسار الديمقراطي و بدورها على المسار التنموي الاقتصادي، و هذا بجعل الهياكل السياسية غير فاعلة، فالمناصب الوزارية تتم وفقا لمعيار القبلية ما أثّر على فاعلية أدائها[78]، و قد أثرت بدورها على الفساد و انتشاره من خلال الآليات الاجتماعية للقبلية، حيث يعمل الفرد بصفته موظفًا أو

[75] Samuel, ***op-cit,*** p. 46.

[76] زيدان ولد إبراهيم، ***مرجع سابق،*** ص. 1.

[77] ***الانقلاب العسكري في موريتانيا، مرجع سابق،*** ص. 372.

[78] ***مرجع نفسه،*** ص. 371.

مسؤولاً في قطاع ما على تسخير المال العام لصالح المصلحة القبلية أو الشخصية، و مقابل هذا و في حالة متابعة الفساد و أوجهه من طرف الجهات المختصة تقف القبيلة بكامل نفوذها من أجل منع تطبيق القانون في حق فرد من أفراد القبيلة.

لقد كانت رغبة الأنظمة المتعاقبة في القضاء على مظاهر القبلية من خلال التعيين الإداري و الحكومي على أساس الحصص بين مختلف القبائل و ثقلها، إلا أن هذا التطبيق أي تطبيق معيار التوزيع المتكافئ للوظائف بين مختلف المكونات انتقل من فعل إيجابي في ظاهره إلى سلبي في حقيقته، حيث حل هذا المعيار محل الكفاءة و الخبرة فأصبح الشخص يتولى مهام في الحكومة خلفا لمسؤول آخر من نفس القبيلة أو الجهة، و لقد كان هذا المعيار معمم على كافة وظائف الدولة و حتى السامية من أمناء عامين و مديرين و حتى سفراء و منتخبين و مسؤولي مشاريع، و لعل هذا غالبا ما كان يتم من أجل تمثيل تلك القبيلة في ظل غياب أدنى خبرة أو كفاءة.

هذا ما أظهر انعكاسات على قطاع التنمية الاقتصادية، حيث برز التسيب في المال العام إلى جانب فقدان المواطن للثقة في الإدارة العمومية و كذا قطاع القضاء و كل مؤسسات الدولة.[79]

ونتيجة لهذه العلاقة بين القبيلة والفساد الذي ينتج الثروة في يد القبيلة والتي توظفها للعمل السياسي وهذا من أجل زيادة نفوذ القبيلة أي ارتباط ما هو اجتماعي (القبيلة) إلى اقتصادي (الفساد) وانتقاله إلى العمل السياسي.

هذا المشهد يتكرر في موريتانيا و هو ما يؤثر على الحياة السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، ففي عهد الرئيس "ولد الشيخ عبد اللاهي" و نتيجة للحكومة المشكلّة من طرفه برئاسة "الزين ولد زيدان" في أفريل 2007 و التي تميزت بسيطرة التحالفات القبلية –السياسية، و هذا ما كان له انعكاس على أداء الطاقم الحكومي، خاصة فيما يخص قضايا التنمية (القضاء على الفقر، البطالة، مواجهة أزمة الغلاء و محاربة الفساد) هذا من جانب، أمّا من جانب آخر، فقد عرفت فترة حكمه انتشار الفساد، خاصة بعد تأكيد تورّط زوجته "الناهة بنت البخاري" في قضية الاستيلاء و تحويل أموال عمومية باسم تمويل جمعيات و مؤسسات خيرية.[80]

إنّ الواقع الموريتاني تأثّر بشدة بالظروف التي عاشتها البلاد في ظل العلاقات المدنية – العسكرية غير النظامية، فحسب ما نُشر في مجلة Poste d’expansion économique الفرنسية الصادرة في 1998

[79] محمد الأمين، **مرجع سابق**، ص. 462.
[80] صافيناز، ***مرجع سابق***، ص. 514.

حول أنّ الفقر و التردي الاقتصادي سببه انتشار الفساد، المحسوبية و المصالح الخاصة المنتشرة بين المسؤولين و ذويهم.[81] كما ترجع أيضا إلى ظاهرة الزبونية السياسية القائمة على توزيع مناصب الدولة و مواردها بوصفها ريعا تحت سلطة النظام.[82]

لعل هذا ما جعل موريتانيا من بين أكثر دول العالم فقرا حسب ما نشرته مجلة القدس العربي في 18 ديسمبر 1998 في عددها 2988، حيث جاءت البلاد في المرتبة الثامنة و تسعون من بين 132 دولة.[83]

فبالرغم من أن نسبة الفقر في موريتانيا عرفت انخفاضا طفيفا في العشريتين الأخيرتين، فبعدما كانت تقدّر ب: 56،6 بالمائة في 1990، انخفضت إلى معدّل 46،3 بالمائة في 2000 إلاّ أنّه يبقى في ارتفاع في الوسط الريفي عمّا عليه في المدينة، فنسبة الفقر في الوسط الريفي بلغت 61،2 بالمائة مقابل 25،4 بالمائة في الوسط الحضري.

و تعتبر منطقة نهر السنغال في الجنوب الأكثر تضررا بالرغم من الإمكانات الطبيعية التي تتوفر عليها (تربة خصبة، وفرة المياه، ازدهار الزراعة...)، أين ترتفع النسبة (الفقر) إلى سبعين بالمائة، [84] و قد بلغت عام 2000 معدّل 76،3 بالمائة.[85]

كما أنّ موريتانيا ما زالت بعيدة عن الهدف المنشود وفقا لأهداف الألفية الثالثة، التي من المفترض أن تنخفض نسبة الفقر فيها إلى معدل 28،3 بالمائة، لكن الواقع عكس ذلك، فالنسبة بلغت في 2008 معدل اثنان و أربعون بالمائة.[86]

لعلّ هذا يوحي بعدم المساواة، و كذا تأثير الفساد و القبلية، فانتشار الفقر وسط الزنوج و كذا البدو يؤكد تأثير هذه الثلاثية على التنمية الاقتصادية.

فخلال فترة حكم "ولد الطايع" أين بلغت القبلية ذروتها، استفادت موريتانيا من حوالي 20 مليار فرنك فرنسي كانت موجهة في الأصل لدعم التنمية الاقتصادية الغائبة عن الحياة الموريتانية، حيث لم تظهر هذه الأموال على أرض الواقع أين أخذت وجهة أخرى و اتجهت إلى المسؤولين في البلد.

---

[81] ***Népotisme.., op-cit,*** p. 14.

[82] حماه الله، ***مرجع سابق،*** ص. 30.

[83] ***Loc-cit.***

[84] ***Mauritanie : Evaluation.., op-cit,*** p. 12.

[85] ***Ibid,*** p. 3.

[86] ***Mauritanie : Document de stratégie, op-cit,*** p. 8.

و حتى الفساد و عملية تحويل الأموال يتمّ بطريقة تمييزية، ليس فقط ضدّ الزنوج الأفارقة و فئة "الحراتين" لفائدة "البيضان" كما كان سائدا في فترة "ولد دادا"، إلاّ أنّ في فترة الرئيس "ولد الطايع" لم يستفد من الريع و كذا الأموال التي مصدرها من الخارج سوى قبيلة "السماسيد" أو بعض القبائل الأخرى المرتبطة بها.[87]

إنّ التحالف بين النفوذ السياسي و الاقتصادي و القبلي في موريتانيا أثّر بشكل سلبي على مسألة التنمية، فالمساعدات الاقتصادية و الإنسانية التي مصدرها الخارج و الموجهة للفئات الهشة تُحول وجهتها نحو أغراض أخرى، فكبار المسؤولين هم المستفيدون منها، و كما ذُكر آنفا، فالمسؤولون في أي حكومة في ظل رئيس ما يكون بُعدها قبلي أو اثني، و هذا ما يجعل تراكم للثروة في يدّ جماعة صغيرة مقابل أغلبية تعيش تحت مستوى الفقر بأقل من دولارين في اليوم.

فالنسبة العالية للفقر في الوسط الريفي، و التي بلغت معدّل ثلاثة أرباع في 2008 يُنذر بكارثة تنموية، فالتفاوت الكبير بين الريف و المدينة من جهة، و كذا بين القبائل و الأعراق من جهة أخرى، جعل من غياب التجانس الاجتماعي و التوتر السياسي عنوانا لموريتانيا، هذا ما فتح الباب واسعا أمام تناقضات كثيرة و صراعات متعددة الأقطاب.[88]

- التحديات التي تواجهها موريتانيا:

تواجه موريتانيا و بحكم موقعها مشاكل اقتصادية، سياسية، اجتماعية و أمنية، جعلت منها عوامل عديدة تحديات أثرت على أمن الدولة و استقرارها، و تتمثل هذه التحديات:

1- مشكل الانقسام الاجتماعي و قضية العبودية:

هذا يأتي في ظل تعدد الاثنيات و الأعراق، و يعود هذا إلى رواسب تاريخية عمقت الفوارق بين فئات المجتمع الموريتاني، و لعل حاليا تبدو فئة "الحراتين" المحسوبة على مجتمع "المور" ما زالت تعاني من تأثيرات العبودية و الذي ينظر إليهم بصفتهم عبيد سابقين.

[87] ***Népotisme.., op-cit,*** p. 3.

[88] جاسم، ***مرجع سابق***، ص. 249.

فالعبودية في المجتمع الموريتاني لم تستطع الحكومات التي تعاقبت على البلد أن تجد لها حلولاً بالرغم من إصدار العديد من القوانين التي مؤخرا جرمت من هذا الفعل أمام القانون، لكن الأثر المجتمعي لها أعمق من حكم القانون، و الدليل هو استمرار وجود مثل هذه الممارسات في المجتمع.[89]

2- التحدي الثاني الذي تعاني منه موريتانيا هو انعكاسات عودة الزنوج المهجرين من أراضيهم في منطقة حوض نهر السنغال في إطار النزاع مع السنغال بين سنتي 1989-1991، حيث نتج عن هذا الأخير تهجير حوالي ثمانون ألف موريتاني من فئة الزنوج، و قد تم و في إطار تبني سياسات الصلح من طرف الدولة أمام المجتمع تم إعادة هؤلاء، لكن بقي هناك الكثير من الآثار التي لم تستطع الحكومة الموريتانية تجاوزها، و من بينها:

- إعادة إسكان هؤلاء وتعويضهم عن كل ما خسروه من أرض، عمل ومسكن.

- إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية ثقافيًا واجتماعيا، حيث بات يُنظر إليهم على أنهم غير موريتانيين.

و كإجمال عن الزنوج الموريتانيين، يبقى التحدي أمام الحكومة هو تحسين واقعهم الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي، حيث يعانون التهميش خاصة في ظل تبني الحكومات المتعاقبة لسياسة التعريب و تهميش الثقافة و اللغات الإفريقية.[90]

3- تحدي أخر يُضاف إلى هذين التحديين ويزيد من شدتهما ألا وهو التحدي البيئي والمتمثل في التغيرات المناخية والبيئية خاصة الجفاف، باعتبار الموقع الجغرافي لموريتانيا كجزء من منطقة الساحل الإفريقي، وهذه الأخيرة التي تعتبر من أكثر المناطق تأثرًا بهذه التغيرات.

إن هذا التحدي له انعكاس على الأمن بالمفهوم الواسع و الأمن الإنساني على وجه التحديد، فهذا يؤدي بالإضافة إلى خطر الأمن الغذائي و النزوح و تسارع حدة التمدن، إلى بروز توترات عرقية خاصة في مثل الحالة الموريتانية و انقسام المجتمع بين رعاة و مزارعين منتمين إلى اثنيات مختلفة (بدو عرب و زنوج مزارعين)، حيث غالبًا ما كانت تبرز توترات لهذا السبب خاصة في أوقات الأزمات البيئية، و لعل نزاع 1989-1991 بين السنغال و موريتانيا و الذي كان بين العرب و الزنوج على وجه التحديد سببه كان بيئيًا (متعلق بالأرض) يُضاف إليه عوامل أخرى.[91]

---

[89] Cédric, ***op-cit,*** p. 4.
[90] **Ibid,** p p. 4,5.
[91] Philipp Heinrigs, ***Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel : Perspectives politiques,*** (Paris : secrétariat du club du Sahel et de l'Afrique de l'ouest), p p. 16-18.

4- وكنتيجة لهذه التحديات الثلاثة برز تحدي آخر ألا وهو تحدي التطرف وانخراط الموريتانيين في شبكات القاعدة والإرهاب، ولقد برز هذا التحدي مؤخرًا في ظل ضعف الدولة ومؤسساتها الأمنية وعدم قدرتها على مراقبة حدودها.

حيث كانت عوامل من قبيل التمدن السريع و الحرمان الاقتصادي و الاجتماعي في جعل بعض من شرائح المجتمع تنخرط و تجد في شبكات التهريب و الإرهاب كطرق للوصول إلى ما لم يصلوا إليه في ظل غياب المساواة و العدالة في المجتمع.[92]

[92] Anouar Boukhars, ***Mauritania confronts structural problems as it steps up counterterrorism efforts,*** (morocco world news, August, 05 2011), p. 2.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

حاولت هذه الدراسة ومن خلال معالجتها لموضوع العلاقات المدنية – العسكرية في موريتانيا منذ 1978 تبيان مدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية، الديمقراطية والاستقرار السياسي.

فمن خلال الفصل الأوّل الذي تطرق إلى البنية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية لموريتانيا، تجلّى بوضوح طبيعة التركيبة المجتمعية و طبيعة نشاطاتهم الممارسة و أثره على الديناميكية السياسية و طبيعة النظام السياسي في البلد، فالتنوّع العرقي للمجتمع الموريتاني و انقسامه على أقاليم معينة انعكس على النشاطات الاقتصادية السائدة في تلك الأقاليم، هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فالنزعة القبلية السائدة في موريتانيا انعكست على الديناميكية السياسية.

فالأحزاب و الحركات السياسية المتواجدة على الساحة السياسية الموريتانية و التي عرفتها طوال حراكها السياسي، قامت على أسس قبلية، اثنية و عرقية، و هذا يعود إلى غياب الثقافة الديمقراطية و عدم تجدر العمل السياسي في المجتمع الموريتاني، الذي ما زال انتمائه للقبيلة و الاثنية واضح على حساب الانتماء للوطن.

أما من خلال الفصل الثاني و الذي عالج قضيتا تدخل الجيش في الحياة السياسية و الانقلابات العسكرية و تأثيرهما على الاستقرار السياسي و الديمقراطية، فقد تبيّن دور الظروف المحلية، الإقليمية و الدولية على قضية الانقلابات العسكرية و تدخل الجيش في الحياة السياسية، إضافة إلى هذا، فقد انعكست هذين القضيتين بوضوح على الديمقراطية و الاستقرار السياسي، من خلال أنهما عبارة عن ممارسات غير دستورية و غير مشروعة في مسار الديمقراطية، كما أنهما يمثلان انقلاب على إرادة الشعب في اختيار من يمثلهم.

كما تبقى هذين القضيتين و بالرغم من الأسباب و الدوافع التي تحركها، عبارة عن أفعال غير دستورية بالرغم من محاولة إضفاء الشرعية عليها أمام الداخل و الخارج.

أما في الفصل الثالث و الذي أبرز إلى جانب الحكومات الانقلابية، دور القبلية و الفساد، هذه الثلاثية التي انعكست و بالسلب على مقدّرات الاقتصاد الموريتاني.

فبين هذه المتغيرات الثلاث تبرز علاقة تأثير و تأثر، فالفساد الذي يعتبر نتيجة لتفشي النزعة القبلية، و هذه الأخيرة بدورها نتيجة للتداول غير النظامي على السلطة و كذا عدم نظامية العلاقات المدنية – العسكرية، و من جهة أخرى يبرز الفساد كعائق أمام التحول نحو الديمقراطية و هذا من خلال التحالف مع القبلية ، و أصبحا يشكلان معا واقعا جديدا أبرز ظواهر أضرّت بالاقتصاد الموريتاني.

و من خلال هذا كلّه تصل الدراسة إلى استنتاجات هامة هي:

- ضعف التجانس الاجتماعي وغياب هوية وطنية واحدة، هذا ما أثر على واقع الحياة السياسية بين انقسام الأحزاب السياسية على أسس ضيقة وضعفها وغياب العمل السياسي الفعلي.

- سيطرة النزعة القبلية على الحياة السياسية والاجتماعية لموريتانيا، ما أفرز واقعا له انعكاسات على الواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

- و لعل أبرز إفرازات هذا الواقع هو تعاقب الانقلابات العسكرية أمام ضعف الأنظمة السياسية الحاكمة المتعاقبة، فبتفشي الفساد كنتيجة للقبلية المتبعة من طرف الأنظمة الانقلابية تتابعت الانقلابات العسكرية، و أصبحت ميزة الحياة السياسية في موريتانيا.

- و يبرز من خلال هذا الواقع مدى تأثيره على الديمقراطية و الاستقرار السياسي، فتدخل الجيش في الحياة السياسية كان له الأثر الكبير على الاستقرار السياسي، فالبلاد و منذ 1978 تاريخ أول انقلاب عسكري، لم تشهد الاستقرار السياسي و هذا بسبب التدخل غير المشروع للجيش في الحياة السياسية، هذا من جهة أما من جهة أخرى، فالانقلابات العسكرية و بدورها كانت لها آثارها على المشهد الديمقراطي، فقد شهدت موريتانيا تجربة ديمقراطيةمدنية واحدة و على الرغم من أنّها كانت تحت وصاية المؤسسة العسكرية، إلاّ أنّها تمّ إيقافها و توقفت معها العملية الديمقراطية.

- وبالعودة إلى ثلاثية القبلية، الأنظمة الانقلابية و الفساد يتجلّى انعكاس هذا على التنمية الاقتصادية للبلد، فموريتانيا و رغم إمكاناتها الاقتصادية من زراعية و سمكية، منجمية و طاقوية لكنّها تبقى من الدول الفقيرة الأكثر تخلفا، كما أنها و حسب المؤسسات الدولية تبقى من أكثر الدول انتشارا للفساد فيها، و هذا يعود أساسا إلى الواقع السياسي و الاجتماعي التي تعرفه البلاد.

بالنسبة للفرضيات:

- صحيح، فهناك ارتباط بين الوضع الاقتصادي و السياسي و تدخل الجيش، و هذا ما شهدته موريتانيا في أوّل انقلاب عسكري و تدخل الجيش في أوّل مرة في الحياة السياسية، فلجوء الرئيس "ولد دادا" إلى الانخراط في حرب الصحراء الغربية، و انعكاس هذا الوضع على الواقع الاقتصادي الموريتاني قد عجل بتدخل الجيش.

- أما بالنسبة لثاني فرضية، فهناك علاقة بين عدم نظامية العلاقات المدنية – العسكرية و مستوى التنمية الاقتصادية، الديمقراطية و الاستقرار السياسي، فقد تجلّى و من خلال الفصل الثاني و الثالث مدى تأثير

عدم نظامية العلاقات المدنية – العسكرية في موريتانيا بالسلب على الوضع التنموي الاقتصادي و قضية الديمقراطية و الاستقرار السياسي.

فبالنسبة لتأثير الانقلابات العسكرية على الديمقراطية، فقد بدا التأثير، كما أنّ غياب ثقافة ديمقراطية في المجتمع من جانب، و في القيادة من جانب آخر، أثر هذا الأمر على نجاح الانقلابات، فتعبئة الجماهير من خلال بيانات اللجنة العسكرية أثناء الانقلابات يقابله قبولا شعبيا لهذه المبادرات.

كما أنّ تأثير تدخل الجيش في الحياة السياسية أثر هو الآخر على الاستقرار السياسي من خلال ممارسات الحكومات الانقلابية خاصة في ظل بروز النزعة القبلية وكذا انتشار الفساد.

هذه الأمور أثرّت بدورها و كما تم التطرق إليه في الفصل الثالث من الدراسة، أثر على الواقع الاقتصادي و التنموي للبلاد، من خلال بروز جماعات المصالح المرتبطة بتحالفات قبلية – سياسية أدّت إلى بروز طبقة المال على حساب العامة من الشعب الذي يبلغ متوسط دخلهم 500 دولار للفرد سنويا، و بوجود حوالي أربعون بالمائة ممن يعيشون بمستوى دولارين في اليوم.

توصيات

إنّ مسار الدمقرطة المتعثر في موريتانيا و عملية التنمية الغائبة بفعل عدم الاستقرار، و إدراكا من أن السبب في هذا هو عدم نظامية العلاقات المدنية – العسكرية و كذا انتشار الفساد في أركان الدولة و غياب الهوية الوطنية و ضعف التجانس الاجتماعي.

وأمام هذا ولزاما من الدراسة لا بدّمن طرح بعض التوصيات التي تكون كحلول لهذه القضايا، حتّى يستفيد منها صنّاع القرار وكذا الباحثين وأصحاب الشأن.

فقد قطعت موريتانيا شوطا لا بأس به في هذا الخصوص عند تبنيها عدة قوانين، و لعل أهمها ما تمّ خلال اجتماع مجلس الوزراء في نوفمبر 2012 و القاضي بتجريم الانقلابات العسكرية و وصفها على أنها جرائم تمس أمن الدولة، هذا القانون كان نتاجا للحوار الوطني بين الأغلبية الرئاسية و بعض أحزاب المعارضة و تطبيقه لأحكام القانون الدستوري رقم 2012/ 015 الصادر ب: 20 مارس 2012.

و مثلّت هذه النقطة انطلاقة نحو الأمام للحيلولة دون ترسخ هذه الآلية في السياق السياسي الموريتاني، حيث أضحت موريتانيا نموذجا عند الحديث عن الانقلابات العسكرية في إفريقيا و حتّى في العالم، حيث شهدت و منذ 1978 خمسة عشر حالة بين انقلابات و محاولات فاشلة.

لكن بهذا القانون تكون قد وضعت القيادة الموريتانية حدًا لمثل هذه الممارسات غير الدستورية، و تكون قد دعمّت ما جاء به الاتحاد الإفريقي في ميثاقه الخاص بالانتخابات، الديمقراطية و الحكم الرشيد الذي تمّ تبنيه في جانفي 2007، و الذي نصّ في أهم بنوده على أنّ الانقلابات العسكرية تعتبر من الآليات غير الدستورية للتداول على السلطة.

كمايجب على القيادة الموريتانية و صنّاع القرار فيها الأخذ بعين الاعتبار ما جاء به قانون القيادة الإفريقي Code de Conduite، هذا القانون و الذي يضم 34 مادة ملزمة، قد جاء نتاج لندوتين منظمتين

تحت رعاية المركز الإقليمي للأمم المتحدة من أجل السلم وخفض التسلح في إفريقيا UNREC مع الاتحاد الإفريقي بالعاصمة الطوغولية "لومي" في 2001، إذ كان الهدف منها:

«ترقية العلاقات المدنية – العسكرية في إفريقيا" وجعلها عاملا للسلم والأمن.

و يتلخص هذا القانون في كون المراقبة الديمقراطية المدنية للقوات المسلحة تمثل هدفا جوهريا لتطبيق "إصلاح قطاع الأمن و ضبط الديمقراطية"، و يعني هذا: الإشراف المدني على العسكريين عن طريق السلطات المدنية الشرعية للدولة المنتخبة ديمقراطيا، و يُمارس في ضوء قواعد الشفافية و تحديد المسؤوليات.

و يمثل هذا القانون الحل الأمثل لإصلاح عدم نظامية العلاقات المدنية – العسكرية في موريتانيا خاصة بعد تدعم دستورها بآلية "تجريم الانقلابات العسكرية".

وهناك عدة آليات جاءت ضمن هذا القانون والتي تسمح بتعزيز مسار الديمقراطية من جهة، وترقية العلاقات المدنية – العسكرية من جهة أخرى، وتتمثل في:

1- إشراف السلطة التنفيذية المدنية:

و بحسب النظام السياسي الموريتاني فإنّ الرئيس الموريتاني و بصفته قائد القوات المسلحة و كذا المسؤول عن تحديد السياسة العامة للأمن و الدفاع، فإنّه هو الذي بيده سلطة متابعة مدى دستورية قواعد و أخلاق العسكر.

2- الإشراف البرلماني:

و يكون بإشراف و متابعة الجمعية الوطنية الموريتانية لقطاع الأمن و الدفاع خاصة فيما يخص نفقات و موازنة قطاع الدفاع لما له من آثار إيجابية إذا تحقق على التنمية الاقتصادية، و يكون هذا على ضوء المادة 57 من الدستور الموريتاني باعتبار أنّ البرلمان هو من يظّم القواعد العامة للدفاع، كما أنّ هناك لجنة داخله مكلفة بالدفاع.

3- إشراف المجتمع المدني والإعلام:

يكون من خلال متابعة قطاع الأمن من طرف منظمات المجتمع المدني، التي تعتبر الوسيط بين الدولة ومختلف الشركاء في الداخل والخارج.

4- إشراف الرأي العام: يعد شريك وتكملة لدور المجتمع المدني والإعلام، ويكون هذا من خلال التقارير التي ترفع من طرف المجتمع وكذا الاحتجاجات عن قرارات تصدر.

5- الإشراف القضائي:

هذا يتحقق إلا إذا تمتعت السلطة القضائية بالاستقلال الفعلي عن سلطة الرئيس، و في الحالة الموريتانية و بحسب المادة خمسة و ثلاثون من الدستور فإنّ رئيس الجمهورية هو من يمارس حق العفو و حق تخفيض العقوبات و استبدالها.

6- المراقبة الداخلية:

أي داخل أجهزة القوات المسلحة، و يمارس عن طريق:

- احترام التوازن الاثني داخل القوات، و في الحالة الموريتانية يجب أن يكون جيشا وطنيا يعكس التركيبة المجتمعية، إذ يجب أن لا يقتصر على عنصر "البيضان" فقط بل على الزنوج و فئة "الحراتين".

- إنشاء قنوات حوار بين المدنيين و القوات المسلحة، و يكون هذا من خلال تنظيم أبواب مفتوحة لجميع المواطنين للتعريف بهذا الجهاز و كذا خلق روابط بين الجانبين.

- المراقبة الذاتية لكل عنصر فيما يخص انضباط ومعايير القيادة داخل الجهاز.

هذا ما يؤدي إلى بناء مجتمع مسؤوليات، هذا الأخير يعتبر مرحلة متقدمة في مسار عملية "مدننة" الدول، هذا ما يؤدي إلى نظامية العلاقات المدنية – العسكرية باعتبارها متطلب للحكم الديمقراطي و الأمن و ضامن إضافي لتكريس دولة القانون.

ومن أجل تكريس هذا فلا بدّ من صهر المجتمع وذلك من خلال:

- محاربة العبودية وتجريمها: يعد هذا خطوة أولى نحو القضاء على حالة عدم المساواة داخل المجتمع.

فبالرغم من إلغاء الرق و العبودية من طرف الرئيس " محمد خونا ولد هيدالة" بموجب القرار الصادر في 09 نوفمبر 1980، لكن تطبيقه بقي بعيدا عن الواقع، و لقد تم إلغائه قبل ذلك من طرف السلطات الاستعمارية عام 1905.

من هنا لا بدّ من إعلاء القانون وهذا من خلال جعله كجريمة يعاقب عليها القانون وبفرض أقصى العقوبات حتى يتم فرضه وسط السكان.

- تحقيق التجانس الاجتماعي في ظل التعدد و التنوع العرقي الذي تعرفه موريتانيا، يكون من خلال فرض حالة التمييز الإيجابي في حق الفئات التي كانت محرومة، و هم الزنوج و "الحراتين"، بالتالي لا بدّ من إعطاء حقوق أكبر لهم خاصة فيما يتعلق:

ترقية و الاعتراف باللغات الإفريقية (الفالفالد) في الدستور و تدريسها في المدارس، حيث اقتصر الاعتراف بها كلغات وطنية (البولارية، السوننكية و الولوفية)، و ليس كلغة رسمية و هذا حسب المادة ستة من الدستور الموريتاني.

ترقية الثقافة الإفريقية واعتبارها مكملا للثقافة العربية.

زيادة تمثيل فئتي الزنوج و الحراتين في جميع المؤسسات (الجيش و كامل الأجهزة الأمنية، البرلمان، الإدارات و البيروقراطيات التابعة للدولة..) ما يؤدي إلى تعزيز مستوى المشاركة السياسية و كذا تقريب الفجوة بين الفئات العرقية و بناء مجتمع أكثر انسجام و مساواة.

محاربة الفقر و تحقيق التنمية الاقتصادية في منطقة نهر السنغال، خاصة مع وجود نسب فقر عالية وصلت في عام 2008 إلى حدود سبعون بالمائة، بالرغم من الإمكانات الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة حيث تعتبر مصدر الموارد الزراعية للبلاد.

وضع ضوابط فعالة للحماية من الاحتيال ومصادرة الأراضي الزراعية خاصة في منطقة نهر السنغال.

المساواة في التوزيع و الاستفادة من الريع بين مختلف شرائح و مكونات المجتمع، و هذا من خلال القضاء على القبلية على مستوى القمة، حيث و بتفشي النزعة القبلية في عهد الرئيس "ولد الطايع" كانت موارد الدولة يستفاد منها سوى أفراد القبيلة الواحدة "السماسيد" و بعض القبائل الأخرى الموالية لها، و من أجل محاربة هذا لا بدّ من:

توزيع المهام و المسؤوليات في الدولة على حساب الكفاءة و الخبرة و ليس على حساب الانتماء القبلي أو الاثني.

كما يجب العمل على تغليب كل ما هو سياسي على كل ما هو قبلي في مجال الممارسة السياسية.

من خلال هذه الإجراءات سينعكس الأمر إيجابا على جودة المهام و الوظائف المنجزة، فبالقضاء على النزعة القبلية يؤدي إلى القضاء تدريجيا على الفساد، فهدا الأخير و النزعة القبلية مرتبطان، بحيث يعتبر الفساد نتيجة للقبلية السائدة في المجتمع الموريتاني.

أما على الجهات المانحة و المؤسسات المالية الدولية فيجب عليها التحرك من أجل تعزيز جهود مكافحة الفساد و الفقر و هذا بسبب ضعف الموارد المتاحة لموريتانيا و كذا نقص الموارد البشرية ما من شأنه أن يعزز الاستقرار الاجتماعي ما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

تطبيق معيار "تقديم المزيد للحصول على المزيد" من طرف الدول الغربية في حق الحكومة الموريتانية وهذا بهدف احترام أسس الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

و فيما يخص مسألة فرض العقوبات في حالة حدوث انقلاب عسكري على الحكومة الانقلابية فيجب العمل في هذا الصدد بشكل وقائي و استباقي حتى يتم تجنب آثار الانقلابات العسكرية و يتم هذا من خلال خلق الظروف المواتية للتحول نحو الرسوخ الديمقراطي من جهة و القضاء على كل الظروف التي يمكن أن تسبب أي شكل من أشكال التغيير غير الدستوري و منها:

- التزوير في الانتخابات.

- سياسة الإقصاء و التمييز المنتهجة و كذا التوزيع غير العادل للسلطات و الموارد بين مكونات الشعب الموريتاني.

- الاستيلاء على السلطات أو الموارد بين اثنية واحدة أو جهة أو جماعة واحدة.

- تقييد حرية الصحافة.

- تقييد دور البرلمان.

- انتشار الفساد بشكل كبير.

- استعمال المؤسسة العسكرية ضد المعارضة السياسية أو ضد أفراد المجتمع أو المجتمع المدني.

كل هذا يمثل الظروف التي يمكن أن تخلق التغيير غير الدستوري في أي دولة.

أهم المعطيات و المؤشرات الخاصة بموريتانيا.

التصنيف	المرتبة
من الناحية التنموية (الدول الأكثر فقرًا).	جاءت موريتانيا في المرتبة 152 من بين 173 دولة شملها التقرير.
نسبة الأمية.	54.2 بالمائة (المرتبة تسعة عشر من بين عشرين بلدًا عربيًا).
التغطية الصحية.	معدل أربعة عشر طبيبًا على 100 ألف ساكن (المرتبة ثمانية عشر من بين عشرين بلدًا عربيًا).
نسبة التغطية بالمياه الصالحة للشرب.	سبعة و ثلاثون بالمائة (أربعة و ثلاثون بالمائة في الوسط الحضري و أربعون بالمائة في الوسط الريفي، احتلت موريتانيا المرتبة تسعة عشر عربيا).
الصرف الصحي.	ثلاثة و ثلاثون (أربعة و أربعون في الوسط الحضري و تسعة عشر في الوسط الريفي، احتلت المرتبة تسعة عشر عربيًا).
الناتج الوطني الإجماليPIB.	واحد مليار دولار (المرتبة ثمانية عشر عربيًا).
المساعدات التنموية. الديون الخارجية. المشاركة السياسية للمرأة.	335 مليون دولار. ملياران و 309 مليون دولار. في السلطة التشريعية: الجمعية الوطنية: 3.7 بالمائة. مجلس الشيوخ: 5.4 بالمائة.
حرية الإعلام.	جاءت موريتانيا في الدرجة الرابعة (وضع صعب) من بين خمسة.
عدد مستخدمي الانترنت.	أربعة أفراد من بين 1000 ساكن، احتلت المرتبة تسعة عشر عربيًا.
عدد القوات المسلحة (الجيش).	16000 عنصر، احتلت المرتبة سبعة عشر عربيًا.

تم إعداد الجدول من طرف الباحث وفقا للمعلومات المتحصل ليها في:

عبد القادر ولد الصيام، **تقرير التنمية العربية**، (الإمارات العربية المتحدة: 2004)، (2005/04/27)، في:

Www.Grc.ae/?sec=arab+human+devel...op lang=ar.

خريطة الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

خريطة الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

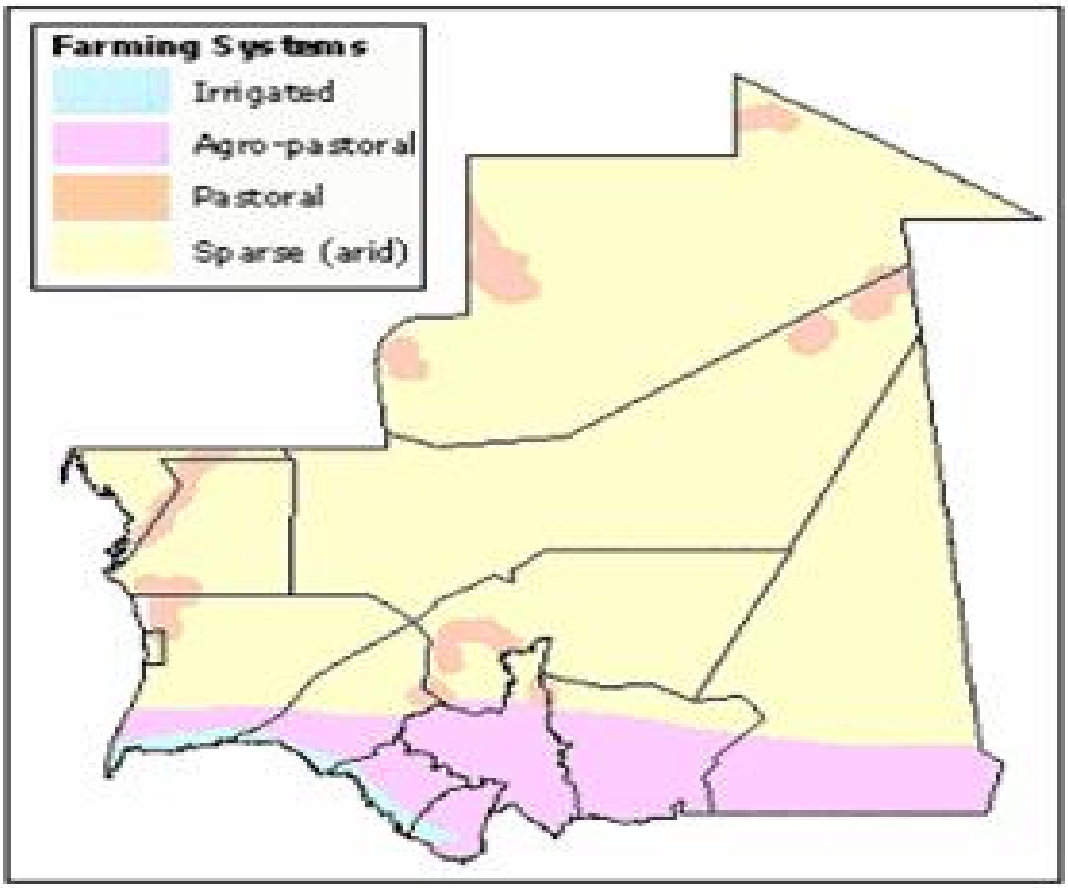

خريطة توضح تلاشي الغابات في موريتانيا.

Source : **Programme d'action national d'adaptation aux changements climatiques PANA RIM**, (Mauritanie : ministère du développement rural et de l'environnement, Novembre 2004), p. 16.

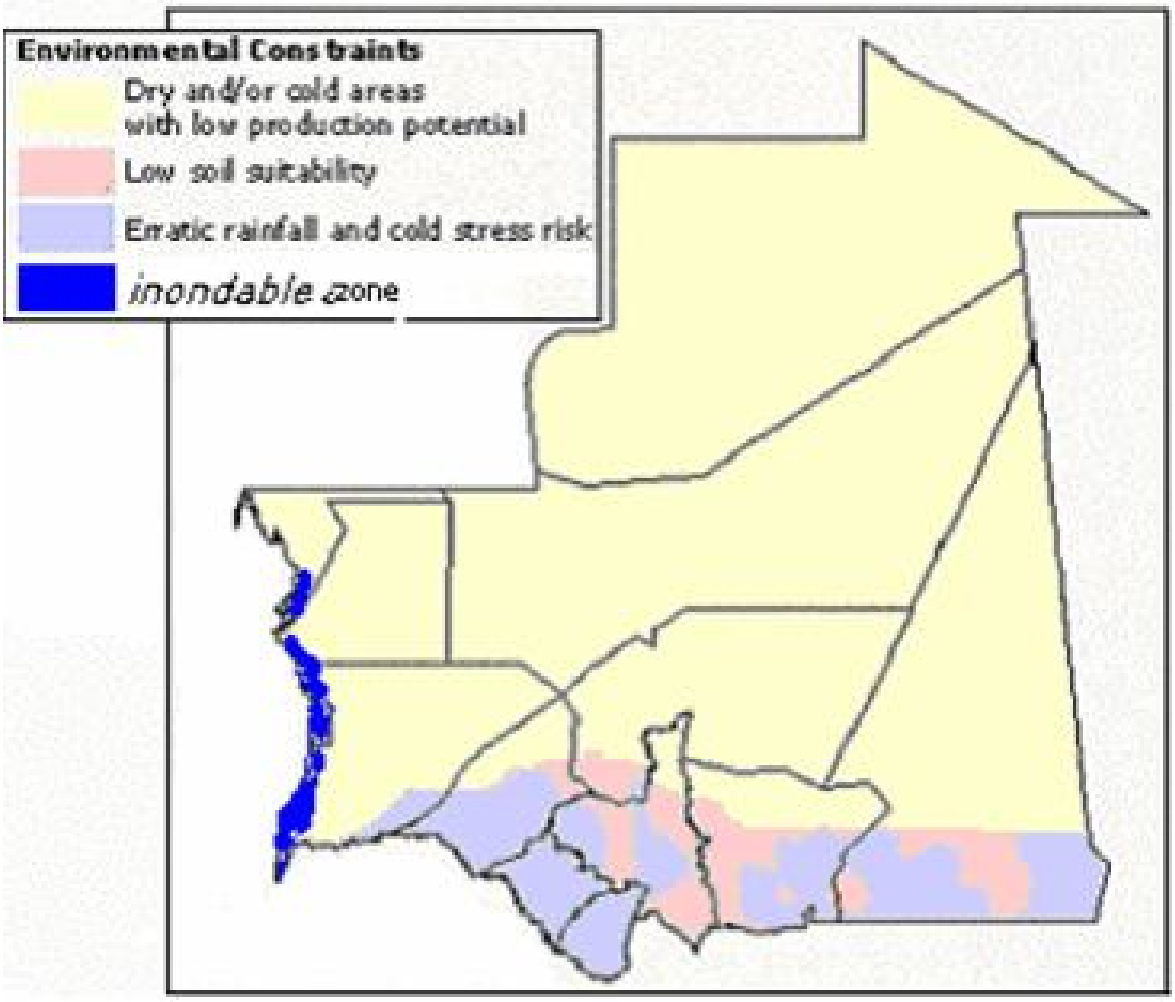

خريطة توضح تناقص الموارد المائية في موريتانيا.

Source : **Programme d'action national d'adaptation aux changements climatiques PANA RIM**, (Mauritanie : ministère du développement rural et de l'environnement, Novembre 2004), p. 16.

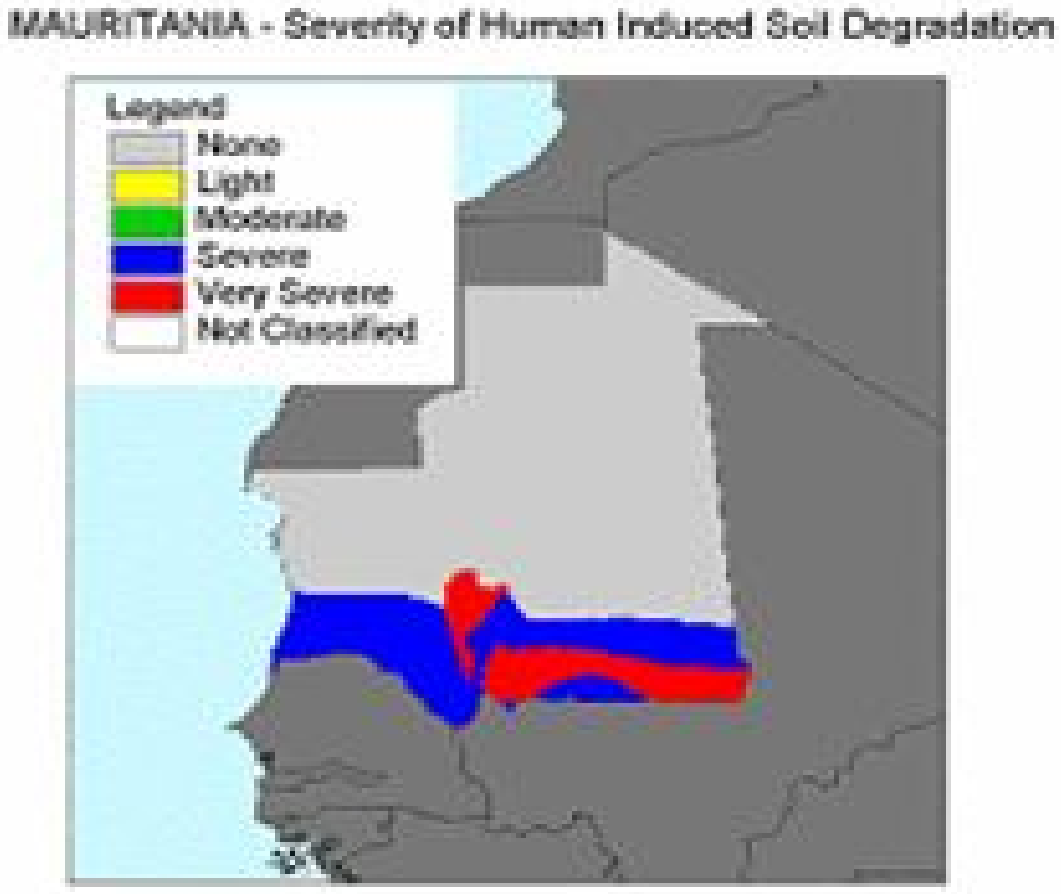

خريطة توضح تراجع المساحات و الأراضي الزراعية في موريتانيا.

Source : **Programme d'action national d'adaptation aux changements climatiques PANA RIM**, (Mauritanie : ministère du développement rural et de l'environnement, Novembre 2004), p. 16.

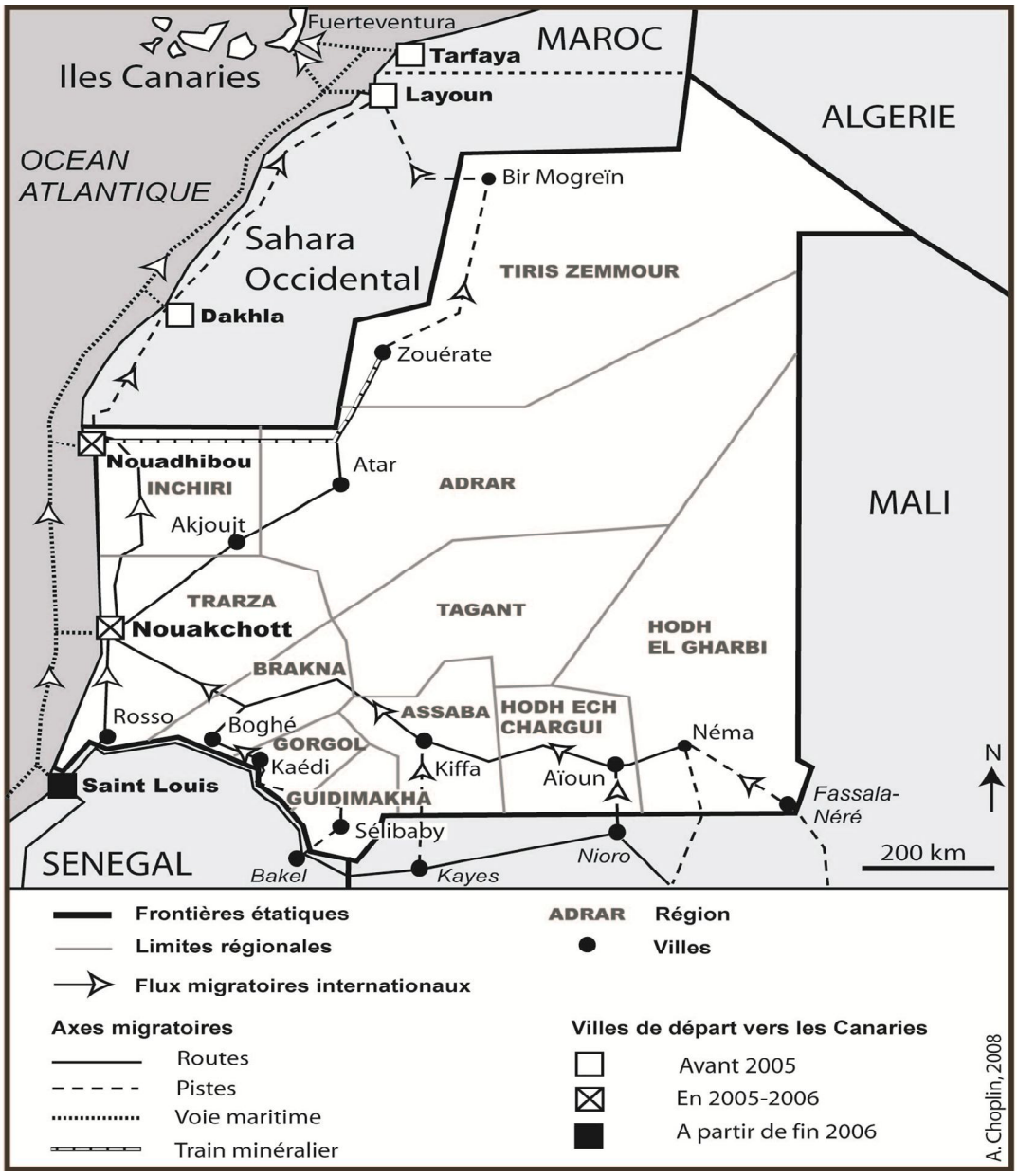

خريطة توضح موجات الهجرة في موريتانيا.

Source : Armelle Choplin, ***Migrants ouest africains, miséreux, aventuriers ou notables***, Politique africaine, N°. 109, p. 77.

كرونولوجيا الانقلابات العسكرية في إفريقيا:

البلد	السنة	قائد الانقلاب	الرئيس المنقلب عليه
مصر	1952	محمد نجيب	فاروق الأول
السودان	1958	ابراهيم عبود	عبد الله خليل
الكونغو	1963	David moussaka et Félix mouzabakani	Fulbert youlou
الطوغو	1963	Emmanuel bodjollé	Sylvanus olympio
الجزائر	1965	هواري بومدين	أحمد بن بلة
الزائير	1965	Mobutu sese seko	Joseph kasa vubu
بوركينافاسو	1966	Sangoulé lamizana	Maurice yaméogo
بورندي	1966	Michel micombero	Ntare 5
جمهورية إفريقيا الوسطى	1966	Jean bedel bokassa	David dacko
نيجيريا	1966	Johnson aguiyi ironsi	Nnamdi azikiwe
أوغندا	1966	Milton obote	Eduard mutesa
مالي	1968	Moussa traoré	Modibo keita
ليبيا	1969	امعمر القدافي	إدريس الأول
السودان	1969	جعفر النميري	إسماعيل الأزهري

البلد	السنة	قائد الانقلاب	الرئيس المنقلب عليه
أوغندا	1971	Idi amin dada	Milton obote
رواندا	1973	Juvénal habyarimana	Grégorie kayibanda
إثيوبيا	1974	Aman andom	Hailé sélassie 1
إثيوبيا	1974	Mengustu haile mariam	Aman andom
النيجر	1974	Seyni kountché	Hamani diori
جزر القمر	1975	سعيد محمد جعفر	أحمد عبد الله
نيجيريا	1975	Yakubu gowon	Johnson aguiyi ironsi
تشاد	1975	Noel milarew odingar	François tombalbaye
بورندي	1976	Jean baptiste bagara	Michel micombero
جزر القمر	1976	علي صواليح	سعيد محمد جعفر
الكونغو	1977	Joachim yhombi opango	Mariam ngouabi
إثيوبيا	1977	Mengustu haile mariam	Tafari benti
جزر القمر	1978	سعيد اتواماني	علي صواليح
موريتانيا	1978	مصطفى ولد السالك	مختار ولد دادا
جمهورية إفريقيا الوسطى	1979	David dacko	Bokassa 1

البلد	السنة	قائد الانقلاب	الرئيس المنقلب عليه
غينيا الاستوائية	1979	Teodor obiang nguema mbasogo	Franisco macias nguema
تشاد	1979	Goukouni oueddei	Félix malbouni
أوغندا	1979	Yusufu lule	Idi amin dada
بوركينافاسو	1980	Saye zerbo	Sangoulé lamizana
غينيا بيساو	1980	Joào bernardo vieira	Luis de almeida cabral
ليبيريا	1980	Samuel Doe	William Richard tolbert
جمهورية إفريقيا الوسطى	1981	André kolingba	David dacko
بوركينافاسو	1982	Jean baptiste ouédraogo	Saye zerbo
تشاد	1982	Hissène habré	Goukoumi oueddei
بوركينافاسو	1983	Thomas sankara	Jean baptiste ouédraogo
نيجيريا	1983	Mohammadu buhari	Shehu shagari
غينيا	1984	Lansana conté	Louis lansana beavogui
موريتانيا	1984	معاوية ولد الطايع	محمد خونا ولد هيدالة
أوغندا	1985	Basilio olara okello	Milton obote

البلد	السنة	قائد الانقلاب	الرئيس المنقلب عليه
السودان	1985	سوار الذهب	جعفر النميري
السودان	1986	أحمد المغراني	سوار الذهب
بوركينافاسو	1987	Blaise compaoré	Thomas sankara
بورندي	1987	Pierre buyoya	Jean baptiste bagara
تونس	1987	زين العابدين بن علي	الحبيب بورقيبة
السودان	1989	عمر البشير	أحمد المغراني
ليبيريا	1990	Prince johnson	Samuel doe
مالي	1991	Amadou toumani touré	Moussa traoré
الجزائر	1992	الجيش	الشاذلي بن جديد
جزر القمر	1995	أيوبا كومبو	سعيد محمد جوهر
بورندي	1996	Pierre buyoya	Sylvestre ntibantunganya
النيجر	1996	Ibrahim baré mainassara	Mohamane ousmane
جمهورية الكونغو الديمقراطية "الزائير"	1997	Laurent désiré kabila	Mobutu sese seko
اتحاد القمر	1999	أزالي اسوماني	تاج الدين بن
كوت ديفوار	1999	Guehi	Bedié

البلد	السنة	قائد الانقلاب	الرئيس المنقلب عليه
غينيا بيساو	1999	Ansumane Mané	Joào Bernardo veiera
النيجر	1999	Daouda malam wanké	Ibrahim bare mainassana
جمهورية إفريقيا الوسطى	2003	François bozizé	Ange félix patassé
غينيا بيساو	2003	Verissimo correia seabra	Kumba yala
موريتانيا	2005	اعلي ولد محمد فال	معاوية ولد الطايع
موريتانيا	2008	محمد ولد عبد العزيز	سيدي محمد ولد الشيخ عبد اللاهي
غينيا	2008	Moussa dadis camara	Lausana conté إثر موته
مدغشقر	2009	Andry rajoelina	Marc ravalomanana
النيجر	2010	Djibrila hamidou	Tandja mamadou
مالي	2012	Amadou sanogo	Amadou toumani touré
غينيا بيساو	2012	Mamadu ture kuruma	Carlos gomés junior

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- الوثائق الرسمية:

1- *دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية*، (نواكشوط: 20 جويلية 1991)

- الكتب:

1- حمدي عبد الرحمن، ***إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة، أيّ مستقبل؟***، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط. 1، 2007).

2- حمدي عبد الرحمن، ***دراسات في النظم السياسية الإفريقية***، (القاهرة: مكتبة مدبولي، مارس 2001).

3- السيد عوض عثمان، "تجربة التحول الديمقراطي المقيّد في موريتانيا"، في أحمد منيسي (محرر)، ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي***، (القاهرة: الأهرام مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004)

4- عمار بوحوش و محمد محمود الذنيبات، ***مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث العلمية***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)

5- فؤاد الأغا، **علم الاجتماع العسكري**، (الأردن: عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2008، ط. 1).

6- فيل ويليامز، "الجريمة المتخطية للحدود الوطنية و الفساد"، في برايان وايت، ريتشارد ليتل و مايكل سميث (تحرير)، ***قضايا في السياسة العالمية***، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

7- محمد الأمين ولد سيدي باب، ***مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، سبتمبر 2007).

8- محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي – المفاهيم، المناهج، الإقترابات و الأدوات-***، (الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2002).

- المجلات:

1- جاسم محمد أحمد، "الديمقراطية و إشكالية التعاقب على السلطة في موريتانيا، 1991-2005"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، م. 3، ع. 1، السنة 3.

2- خيري عبد الرزاق جاسم، "التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي"، دراسات دولية، ع. 43.

3- هيفاء أحمد محمد، "موريتانيا بين الانقلاب العسكري و الحكم المدني"، دراسات دولية، ع. 42.

- الرسائل الجامعية:

1- المصطفى ولد سيد أحمد، ***التعاون المغاربي في السياسة الخارجية الموريتانية 1989-2006 – دراسة في المسار و مداخل التطوير-،*** (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2009/2008).

- التقارير:

1- محمد سالم ولم محمد، ***الجيش الموريتاني: أصابع على الزناد و قدم بالسياسة،*** تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 29 أكتوبر 2013).

2- حماه الله ولد السالم، ***أزمة الدولة الوطنية و انعكاساتها على الاندماج و المواطنة موريتانيا نموذجا،*** المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 30-31 مارس 2013).

3- صافيناز محمد، ***الانقلاب العسكري و أزمة الديمقراطية في موريتانيا،*** في محمود أبو العينين (تحرير)، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2008/2007، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2008، ع. 5).

4- ***الانقلاب العسكري في موريتانيا،*** التقرير الإستراتيجي العربي 2006/2005 ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2006).

- دراسات:

1- أليكس ثورستون، **الإسلاميون في موريتانيا،** (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي – الشرق الأوسط-، مارس 2008).

2- أنوار بوخرص، **عوامل عدم الاستقرار في موريتانيا،** (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي – الشرق الأوسط-، أفريل 2012).

- مقالات:

1- محمود صالح الكروي، ***ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا: الصراع على السلطة،*** (بغداد).

ثانيًا: المراجع باللغات الأجنبية:

- Les Documents officiels :

1- M . Mitterrand, François , **Allocution prononcée par le président de la république française « François Mitterrand » à l'occasion de la séance d'ouverture de la seizième conférence des chefs d'état de France et d'Afrique (La baule),** (Bénin : 20 Juin 1990).

- Les livres :

1- Ndiyae, Boubacar **, «** Mauritanie **»** dans : **gouvernance du secteur de la sécurité en Afrique de l'ouest – les défis à relever**, Alan Bayden et all, (Zurich lit verlag, 2008)

2-Balans, Jean Louis , **Le système politique mauritanien,** in : http://books.openedition.org/ireman/1242?lang.

3- Villasante de Beauvais, Mariella, **Partis politiques « modernes » et factions « néo-traditionnelles », quelques réflexions sur la parenté, le politique et la démocratie au sein de la société « Bidan » de la Mauritanie, (**Paris : Groupe de recherche du CNRS 1565)

4- Desh, C. Michael, « Quelles menaces pour la nation ? Quelles missions pour l'armée ? »**,** In Larry Diamond et Mark F. Plattner (ed.), ***Le rôle de l'armée en démocratie,*** traduit par : Monique Berry, (Paris : nouveaux horizons, 1996)

5- Marchesin , Philippe, **Origine et évolution des partis et groupes politiques.**

6- Marchesin, Philippe, **Tribus, ethnies et pouvoir en Mauritanie**, (Paris : Karthala éditions, 2012), in : www.books.google.fr/books?isbn=2811132082.

7- Huntington, Samuel, « Redéfinir les rapports entre civils et militaires », in Larry Diamond et Mark . F. Plattner (ed.), ***Le rôle de l'armée en démocratie,*** traduit par : Monique Berry, (Paris : nouveaux horizons, 1996.

- Les revues :

1- Ould Cheikh, Abdelwedoud, ***Des voix dans le désert sur les élections de l'ère pluraliste,*** Politique africaine.

2- Antil, Alain, ***Le chef, la famille et l'état Mauritanie, quand démocratisation rime avec tribalisation,*** politique africaine, in : Www. Politique-africaine.com/numéros/pdf/72185.pdf.

3- Ben Saad , Ali, ***Mauritanie : une transition démocratique sans alternance,*** L'année du Maghreb, 4/2008, 01 Octobre 2011, consulté le : 05 Mars 2014, in : URL : http:// annéemaghreb.revues.org/458, DOI/ 10.4000/anneemaghreb.458.

4- Daddah , Amel, ***Le fragile pari d'une presse démocratique*****,** politique africaine, N°. 55, (Octobre 1994.)

5- Choplin , Armelle, ***Migrants ouest africains, miséreux, aventuriers ou notables***, Politique africaine, N°. 109.

6- Evrard, Camille, ***Quelle transmission du « pouvoir militaire » en Afrique ? L'indépendance mauritanienne vue par l'armée française,*** Afrique contemporaine, N°.235, 2010.

7- Taine – Cheikh, Catherine, ***Les langues comme enjeux identitaires,*** Politique africaine.

8- Jourde, Cédric, ***Mauritania 2010: Between individual willpower and institutional inertia,*** (Lisboa: Portuguese institute of international relations and security IPRIS, Maghreb review, March 2011).

9- Tandia, Diaby, ***Les ajustements économiques et financiers,*** Politique africaine.

10- Charmes , Jaques, ***L'économie mauritanienne au risque de l'informalisation,*** ORSTOM, p.74, in : Www.politique_africaine.com/numeros/pdf/055074.pdf.

11- Meunier, Marianne, ***Du béton, en attendant,*** dans : Mauritanie : chronique d'une nation***,*** jeune Afrique, N°. 2607-2608, (du 26 Décembre 2010 au 08 Janvier 2011).

12- Meunier, Marianne, ***La méthode Aziz, comment fonctionne le chef de l'état Mohamed ould Abdelaziz et comment il est perçu,*** dans : Mauritanie : chronique d'une nation, jeune Afrique, N°. 2607-2608, (du 26 Décembre 2010 au 08 Janvier 2011).

13- Villasante de Beauvais , Mariella, ***Genèse de la hiérarchie sociale et du pouvoir politique « Bidan »***, in : Cahiers d'études africaines, Vol.37, N°147,1997,p.603, Www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/cea_0008-0055_1997_num_37_147_1373.

14- Diaw, Moussa, ***Elections et pouvoir tribal en Mauritanie,*** politique africaine, in : Www.politique-africaine.com/numeros/pdf/071156.pdf.

15- Duvey , Muriel, ***L'élan brisé,*** dans : Mauritanie : chronique d'une nation, jeune Afrique, N°. 2007-2608, (du 26 Décembre 2010 au 08 Janvier 2011).

16- Leservoisier, Olivier, ***Démocratie, renouveau des chefferies et luttes sociales à Kaédi (Mauritanie)***, Politique africaine, N°. 89, (Paris : éditions Karthala, 2003/01).

17- Baduel ,Pierre-Robert, ***La Mauritanie dans l'ordre international,*** politique africaine, N°. 55, (Octobre 1994).

18- Baduel , Pierre-Robert, **Les partis politiques de Mauritanie (1945-1993),** revue du monde musulman et de la méditerranée, 1994,p.89, in : Www.persee.fr/web/revues/home/prescript/remmm_0997-1327_1994_num_72_1_1656.

19- Ndiaye , Racine Oumar, ***De l'administratif au politique : autorités traditionnelles et pouvoir colonial français en Mauritanie***, Politique africaine.

20- Koita , Tidiane, ***Migrations, pouvoirs locaux et enjeux sur l'espace urbain,*** Politique africaine, N°. 55, (Octobre 1994)

21- ***Chronologie 16 Septembre 1999- 15 décembre 1999,,*** Afrique contemporaine, N°. 89, (2003/ 01)

22- ***Chronologie 16 Décembre 2000- 15 Mars 2001,*** Afrique contemporaine, N°. 198,(deuxième trimestre 2001)

23- ***Chronologie 16 Décembre 2001- 15 Mars 2002,*** Afrique contemporaine, N°. 202-203, (Avril- Septembre)

24- ***Chronologie 16 Septembre 1999- 15 Décembre 1999,*** Afrique contemporaine, N°. 193, premier trimestre 2000.

25- ***Mauritanie : mort d'un colonel, « coulisses Maghreb et Moyen Orient »,*** Jeune Afrique, N°. 2711,2712, (23 Décembre 2012- 05 Janvier 2013)

26- ***Mauritania: opposition protests close down debate-country profiles north Africa-,*** the Africa report, N°. 46, (Paris: December 2012- January 2013)

- Les rapports :

1- Kamga, Joseph, Ould Limane, Abderrahmane, ***Rapport de la consultation sur le thème : Agriculture et lutte contre la pauvreté – bilan commun de pays-(CCA),*** (Novembre 2000)

2- ***Analyse des politiques publiques dans le secteur des pèches en Mauritanie,*** Rapport définitif, (Mauritanie : centre mauritanien d'analyse politiques CMAP ? Octobre 2010)

3- ***Doing business 2013, smarter regulations for small and medium size enterprises,*** (Washington: world bank: doing business report, 10 th edition, 2013).

4- ***Etat des lieux et perspectives du secteur agricole et rural en Mauritanie*****,** (Avril 2007), in : dpsce agriculture. Gov.mr/…/Rapport final. Etat des lieux.

5- ***L'islamisme en Afrique du nord : Contestation islamiste en Mauritanie : Menace ou bouc émissaire ?*** Rapport moyen orient / Afrique du nord, N°. 45, (11 Mai 2005), international crisis group.

6- ***Mauritanie : étude sur la lutte contre la corruption,*** (Février 2009), Rapport N°. mau, PREMA région Afrique, document de la banque mondiale.

7- ***Polity 4 country report 2010: Mauritania,*** in : www.systemicpeace.org/polity/Mauritania2010.pdf

8- ***Rapport alternatif sur la mise en œuvre du fond du pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels en Mauritanie,*** (Nouakchott : observatoire mauritanien des droits de l'homme et de la démocratie OMADHD, 2010/2011).

9- ***Rapport annuel conjoint 2010, Mauritanie-,*** (28 Novembre 2011).

10- ***Sixième revue de l'accord triennal au titre de la facilité élargie de crédit et demande de dérogation pour non-respect d'un critère de réalisation,*** Rapport du FMI, N°. 13/188, (Washington : Juillet 2013).

11- ***La transition politique en Mauritanie : bilan et perspectives,*** Rapport moyen orient/Afrique du nord, N°.53, (U.S.A : International crisis group, 24 Avril 2006).

- Les études et les articles :

1- Legault, Albert, ***Démocratie et transfert de normes, les relations civilo-militaires.***

2- Boukhars, Anouar, The ***Drivers of insecurity in Mauritania***, (Carnegiepapers, middle east, April 2012).

3- Boukhars, Anouar, ***Mauritania confronts structural problems as it steps up counterterrorism efforts,*** (Morocco world news, August, 05 2011).

4- Mr. Amadou, Ba Papa, ***La gouvernance des ressources naturelles en Mauritanie, le cas du secteur pétrolier,*** (innovation, environnement, développement IED) Afrique.

5- Mouctar, Bah Thierno***, L'armée, l'état et la problématique du développement en Afrique : bilan critique, 1963-2005.***

6- Boucek, Christopher, ***Mauritania's coup,*** carnegiendowment.

7- Beka, Elie Mvie, ***Architecture de la sécurité et gouvernance démocratique dans la CEEAC,*** (Cameroun ; Yaoundé : Friedich Ebert Stifing FES, presses universitaires d'Afrique.

8- Daguzan, Jean François, ***Armée et société dans le monde arabe – entre révolte et conservatisme***-, Février 2013.

9- Houngnikpo, C. Mathurin, ***Armées africaines : chainon manquant des transitions démocratiques,*** bulletin de la sécurité africaine, (Washington : centre d'études stratégiques de l'Afrique, 2011)

10- Kameldy, Neldjingaye, ***Le putsch militaire en Mauritanie et ses retombées sur la gouvernance démocratique –une analyse -,*** (Opensocietyinstitute AFRImap, Octobre 2008)

11- Makupula, Nontombi, ***Désarmement et développement : un point du vue sud africain,*** tribune libre désarmement, développement et action antimines, forum désarmement, (Afrique du sud, Mars 2003).

12- ould Dedde ould Hamady, Omar, ***L'évolution des institutions politiques mauritaniennes : Bilan et perspectives au lendemain de la réforme constitutionnelles du 25 Juin 2006,*** (2007).

13- ould Jiddou Fah, Ould Brahim, ***Mauritanie: Migrations, marché du travail et développement,*** document du travail, (Genève : institut international d'études sociales, 2010).

14- Heinrigs, Philipp, ***Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel : perspectives politiques,*** (Paris : secrétariat du club du Sahel et de l'Afrique de l'ouest).

15- Bonte, Pierre, ***L'évolution de la société rurale mauritanienne – le pari de la sécurité alimentaire-,*** (Paris : CNRS)

16- Bal, Salamata, ***Les enjeux en matière de genre en Mauritanie,*** résumé analytique de l'étude sur l'évaluation stratégique des enjeux en matière de genre en Mauritanie, In : http:// web.world-bank.org/wbsite/external/newsfrench.html.

17- Pézard, Stéphanie avec Glatz, Anne Katherin, ***Armes légères et sécurité en Mauritanie – une perspective nationale et régionale,*** Small arms survey,(Genève **:**Juin 2010)

18- Labrousse, Thomas, ***L'agriculture en Mauritanie,*** newsletter Mauritanie , N°. 4.

19- ***Le climat des affaires en Mauritanie,*** (Bruxelles : table ronde pour la Mauritanie, 22-23 juin 2010), in : www. investinMauritania.gov.mr.

20- ***Le coup d'état militaire : voie de sortie d'impasse politique ? Analyse comparée de quelques états africains.***

21- ***Impasse politique et réflexes sécuritaires en Mauritanie, comment fabriquer du terrorisme utile ?,*** (Paris : Juillet 2005)

22- ***Mauritanie: document de stratégie pays axe sur les résultats (DSPAR) 2011-2015***

23- ***Mauritanie, évaluation de l'assistance de la banque dans le secteur agricole,*** (groupe de la banque africaine de développement : département de l'évaluation des opérations OPEV, 17 Mars 2005)

24- ***Mauritanie : un sous-sol riche et inexploité*****,** deuxième conférence et exposition sur les secteurs minier et pétrolier mauritanien, (Nouakchott : 8-11 Octobre 2012) **,** in : www.mauritanides2012.com.

25- Programme d'action national d'adaptation aux changements climatiques PANA RIM, (Mauritanie : ministère du développement rural et de l'environnement, Novembre 2004).

26- ***La vie après le palais présidentiel – L'alternance pacifique au pouvoir en Afrique de l'ouest,*** études thématiques de UNOWA, (Dakar : bureau des nations unies pour l'Afrique de l'ouest, Mars 2006).

- Les sites d'Internet :

1- Alita, ***Corruption : la Mauritanie toujours dans la zone rouge,*** (5 Décembre 2012),p. 1, in : www.Africaciel.com/Afrique/actualités/.../Mauritanie...07/52/2012.htm.

2- Spiegel, Justine, ***Mauritanie : esclavage les chaines du passé,*** (18 Septembre 2012), in : Www.jeuneAfrique.com/article/ja2696p046.xmlg-Mauritanie-islam-esclavage-loiMauritanie-esclavage-les-chaines-du-passé.html.

3- Barry, Larry, ***Mauritania ethnic groups and languages***, in: Www.photius.com/countries/Mauritania/Society/Mauritania_society_ethnic_groups_and_lan374.html, sources: The library of congress country studies.CIA world Factbook.

4- Baba, Maréga, ***Mauritanie : pour une sortie de crise garante d'une stabilité durable,*** 16/09/2008, in : Actu.cridem.org/archive/article/2008/22347.

5- Rimbaud, Michel, ***La république islamique de Mauritanie face à ses islamistes et à ceux des autres,*** 17 Septembre 2013, In : http:// Www.diploweb.com/la-rep-islamique-de-Mauritanie.html.Cartes géopolitiques.

6- ***Bilan 2011 : La vie politique en Mauritanie a été fortement marquée par un dialogue pouvoir -opposition,*** in : http:// French.news.cn/Afrique/2011.htm.

7- *Corruption measurment tools,* in : www.Transparency.org/country =MRT.

8- *L'économie mauritanienne vue par le FMI : résultats, perspectives, défis et risques*, in : Www.journaltahalil.com , 15/09/2012, vue le : 22/01/2013.

9- *Mauritania bambara*, in : Www.photius.com/countries/Mauritania/society/Mauritania_society_bambara.html.

10- ***Mauritania black africans***, in :
Www.photius.com/countries/Mauritania/society/Mauritania_society_black_africans.html

11- ***Mauritania Coastal zone***, in :
www.photius.com/countries/Mauritania/geography/Mauritania_geography_coastal_zone.html.

12- ***La Mauritanie de 1982-1997,*** in
http://Afriquepluriel.ruwinzorinet/Mauritanie-b.htm

13- ***Mauritania exports***, in :
Www.photius.com/countries/Mauritania/economy/Mauritania_economy_exports.html.

14- ***Mauritania economy***, in :
Www.photius.com/wfb2001/Mauritania_economy.html.
Www.geographic.org/wfb2010/Mauritania/Mauritania_economy.html,modified 08 february 2010.

15- ***Mauritania fishing***, in :
Www.photius.com/countries/Mauritania/economy/Mauritania_economy_fishing.html.

16- ***Mauritania fulbe***, in :
Www.photius.com/countries/Mauritania/society/Mauritania_society_fulbe.html

17- ***Mauritania imports***, in :
Www.photius.com/countries/Mauritania/economy/Mauritania_economy_imports.html

18- ***Mauritania iron***, in :

Www.photius.com/countries/Mauritania/economy/Mauritania_economy_iron.html

19- ***Mauritania maures***, in :

Www.photius.com/countries/Mauritania/society/Mauritania_society_maures.html

20- ***Mauritania physical setting***, in :

www.Photius.com/countries/Mauritania/geography/Mauritania_geography_physical_setting.html, Revised:10 novembre2004.

21- ***Mauritania Saharan zone,*** in :

www.photius.com/countries/Mauritania/geography/Mauritania-geography_saharan _zone.html.

22- ***Mauritania Sahelian zone,*** in:

www.photius.com/countries/Mauritania/geography/Mauritania_geography_sahelian_zone.html

23- ***Mauritania Senegal river valley***, in:

www.photius.com/countries/Mauritania/geography/Mauritania_geography_Senegal_river_valley.html.

24- ***La Mauritanie s'enfonce dans la crise après les élections selon l'opposition,*** 24 Décembre 2013, In : Www. Jeune Afrique.com/2013/244t1538.html.

25- ***Mauritania soninké***, in:

Www.photius.com/countries/Mauritania/society/Mauritania_society_soninké.html

26- ***Mauritania wolof,*** in:
Www.photius.com/countries/Mauritania/society/Mauritania_society_wolof.html

27- ***Népotisme et potentiels en désordre en Mauritanie***, in :
Www.conscienceresistance.org/rim.népotisme.pdf.

28- ***Le passif humanitaire***, in : http// :Fr.ossin.org/Mauritanie-nettoyage-ethnique-racisme.html.

29- ***La typologie des coups d'état militaires,*** in :
Unpan1.un.org/intradoc/groups/publics/documents/../UNPA008953.pdf

30- Www.geographic.org/wfb2009/Mauritania/Mauritania_people.html, modified:10june2009.

31Www.Islamicnews.net/common/viewitem.asp?DOCID=49996&typeID=2&itemID=480

32-http// : workmall.com/wfb2001/countries/Mauritania/history_time_of_radicalization.html.

33Www.theodora.com/wfb2011/Mauritania/economy/Mauritania_economy.html.

34-Www.Kenanaonline.net/page/1488.

35-Http:// Awfonline.net/new/index.php? option.com.content§view=article § id= 15.2006.66.25,14.41-56§ catid=21 Mauritania§ item id=13.

36- Www.Anpdz.com/t193-armée-mauritanienne.

37- باسم فتحي، ***إصلاح العلاقات المدنية – العسكرية***، (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات)، في:Www.AfaEgypt.org/index.php.

38- زيدان ولد إبراهيم، ***قراءة في تقرير مؤسسة برتلسمان حول موريتانيا 2012***، في:

Www.Cmers.org/component/content/article/37_2011-07-03-15-38-26/88-89.

39- 836 ***مليون دولار تمويلات عربية لدعم اقتصاد موريتانيا***، (28 جانفي 2014)، في:

www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2014/01/28.html.

قائمة المحتويات

مقدمة: 4

الإطار المنهجي: 5

الإطار المفهومي والنظري: 10

الفصل الأوّل: البنية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية لموريتانيا.....14

المبحث الأوّل: البنية الاجتماعية والاقتصادية لموريتانيا.....15

- دراسة جيوبوليتيكية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.....15

- دراسة التركيبة العرقية، التقسيم الاجتماعي والبنية الاجتماعية للمجتمع الموريتاني.....20

- طبيعة النشاطات الممارسة في المجتمع الموريتاني.....26

- بنية الاقتصاد الموريتاني وهيكله.....28

المبحث الثاني: البنية السياسية لموريتانيا.....42

- طبيعة النظام السياسي.....42

- الديناميكية السياسية في موريتانيا.....44

- نظامية العلاقات المدنية – العسكرية في موريتانيا حسب دستورها.....59

الفصل الثاني: ظاهرة تدخل الجيش في الحياة السياسية والانقلابات العسكرية في موريتانيا، وتأثيرهما على الاستقرار السياسي والديمقراطية.....64

المبحث الأوّل: تطور تدخل الجيش في الحياة السياسية في موريتانيا وتأثيره على الاستقرار السياسي.....65

- طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية في موريتانيا.....65

- مميزات الحياة السياسية في موريتانيا.....69

- عوامل تدخل الجيش في الحياة السياسية في موريتانيا، وتأثيره على الاستقرار السياسي....85

المبحث الثاني: الانقلابات العسكرية في موريتانيا وتأثيرها على الديمقراطية.....92

- كرونولوجيا الانقلابات العسكرية في موريتانيا.....93

- أسباب ودوافع الانقلابات العسكرية في موريتانيا.....95

- تأثير الانقلابات العسكرية في موريتانيا على الديمقراطية.....106

الفصل الثالث: الحياة الاقتصادية في موريتانيا، وتأثير الانقلابات العسكرية والقبلية والفساد على التنمية الاقتصادية.....111

المبحث الأ ّول: الحياة الاقتصادية في موريتانيا وواقع الفساد.....112

- مميزات الحياة الاقتصادية في موريتانيا.....113

- واقع الفساد في موريتانيا.....123

المبحث الثاني: القبلية، الأنظمة الانقلابية والفساد – متغيرات تقوض الاقتصاد الموريتاني- وتأثير هذا على التنمية الاقتصادية.....132

- القبلية، الأنظمة الانقلابية والفساد – ثلاثية تقوض الاقتصاد الموريتاني-.....132

- تأثير هذه المسألة (الثلاثية) على التنمية الاقتصادية في موريتانيا.....138

- التحديات التي تواجهها موريتانيا.....144

استنتاجات 148

توصيات.....151

الملاحق.....157

قائمة المراجع.....169

الملخص بالانجليزية.....184

Abstract

This study treated theme: “The Influence of civil- military relations in Mauritania on democracy, political stability and economic development since 1978”, through three chapters:

The first: “The social, economic and political structure of the Mauritanian Islamic republic “: revolved the racial structure and the structure of Mauritania’s economy, beside the nature of political regime and the political movement which known in Mauritania since 1946.

The second: “Influence of military coups and intervention of the military in the politics on democracy and political stability”: treated the factors of military coups and intervention of the military in the politics and the repercussions of these issues on democratization process and political stability.

The third: “The economic situation and the corruption in Mauritania and its influence beside the military coups and the tribal spirit on economic development”: revolved the questions of tribal spirit and corruption in Mauritania and their repercussions on economic development.

University of Algiers -3-

Faculty of political sciences and information.

Department of political sciences and international relations.

The influence of civil- military relations in Mauritania on democracy, Political stability and economic development Since 1978

Magister Thesis:

Option: African Studies.

Submitted by:

Hamza Boubesla.

Supervised by:

Moslim Mouloud

2015/2016